

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير



تخصص: مالية تجارة دولية

الموضوع

دور سياسة بنك الجزائر في إدارة السيولة النقدية في ظل
انخفاض أسعار البترول - حالة الجزائر - خلال الفترة
(2014-2017)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

من إعداد الطالبتان:

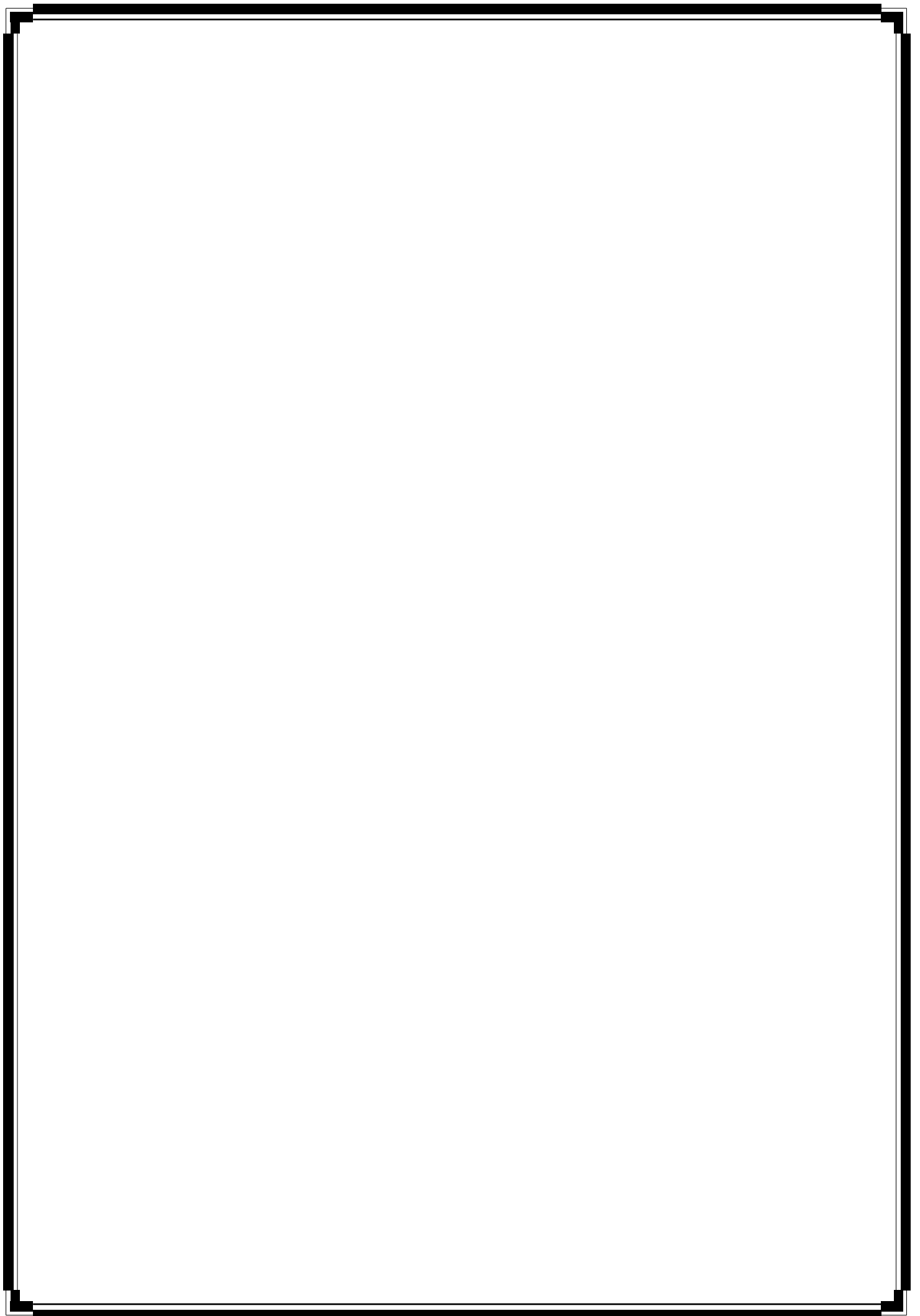
❖ سريدي صورية

❖ بن قيراط وفاء

الأستاذ المشرف:

بنية محمد

السنة الجامعية: 2017-2018



كلمة شكر وتقدير

لا يسعني في نهاية هذا العمل المتواضع إلا أن أتقدم بجزيل شكري و عرفاني بالجميل لأستاذي المشرف "أ. بنية محمد " على ما أحاطنا به من إرشاد و توجيه و نصح طيلة فترة إنجاز هذا العمل، و له منا جزيل الشكر و عظيم التقدير و الإمتان.

كما أتقدم بشكري لكل من أساتذة و إدارة كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير على ما حظيت به من معاملة طيبة و رعاية كريمة طيلة دراستي في هذه الكلية الموقرة.

و أخيرا أقدم تشكراتي لكافة الاخوة و الزملاء و الأصدقاء الذين مدّوا لي يد العون و المساعدة و لو بالسؤال عن مصير هذا البحث.

إهداء

إلى من يعجز اللسان ويجف القلم عن وصف جميلهما، ولا يمكن للكلمات أن توفي حقهما
أبوي العزيزان أطال الله في عمرهما.
إلى من شاركوني أفراحي وأحزاني وكانوا لي نعم السند في هذه الحياة و
إخوتي حفظهم الله.
إلى كل أفراد عائلتي بن قيراط وجحيش
إلى شريك حياتي تقي الدين بوجمعة
إلى كل من علمني في جميع مراحل دراستي.
إلى كل من زرعت معهم بذور الصداقة لا تنسى رفقاء دربي.
إلى كل طلبة دفعة 2018 تخصص مالية وتجارة دولية.
إلى كل عزيز في القلب لم يذكره اللسان.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي مع أسمى معاني الحب وأخلص الأمانى

وفاء

إهداء

إلى من يعجز اللسان ويجف القلم عن وصف جميلهما، ولا يمكن للكلمات أن توفي حقهما
أبوي العزيزان أطال الله في عمرهما.
إلى من شاركوني أفراحي وأحزاني وكانوا لي نعم السند في هذه الحياة و
إخوتي حفظهم الله.
إلى كل أفراد عائلتي سريدي وبيتيتي
إلى شريك حياتي حسام الدين حيول
إلى كل من علمني في جميع مراحل دراستي.
إلى كل من زرعت معهم بذور الصداقة لا تنسى رفقاء دربي.
إلى كل طلبة دفعة 2018 تخصص مالية وتجارة دولية.
إلى كل عزيز في القلب لم يذكره اللسان.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي مع أسمى معاني الحب وأخلص الأمانى

صورة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى فعالية إجراءات بنك الجزائر في مواجهة نقص السيولة النقدية في ظل ما يشهده أسعار البترول من تقلبات في السنوات الأخيرة (2014-2017)، مستعينا بمجموعة من أدوات السياسة النقدية من أهمها معدل الاحتياطي الإجمالي، معدل إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة وأداة القرض الهامشي.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ❖ تعتبر إجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر مؤقتة وغير كافية لمعالجة نقص السيولة النقدية.
 - ❖ قام بنك الجزائر إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لمعالجة الحد من نقص السيولة النقدية في البنوك (تخفيض معدل الاحتياطي الإجمالي، تخفيض معدل إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة وأداة السعر الهامشي).
- الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، السيولة النقدية، إدارة السيولة النقدية، الرقابة المصرفية، بنك الجزائر.

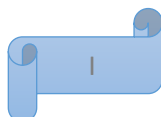
Résumé :

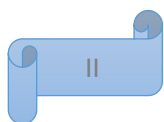
Cette étude vise à préciser l'efficacité de la banque des mesures Algérie face à une pénurie de liquidités à la lumière vu les du pétrole de fluctuations au cours des dernières années (2014-2017), dessin sur une gamme d'instruments de politique monétaire, y compris : le taux de réserve obligatoire, le taux de réescompte, les opérations sur le marché libre et un outil prêt marginal.

L'étude a conclu que :

- ❖ Les mesures prises par la banque d'Algérie sont temporaires et insuffisantes pour faire face à la pénurie de liquidités.
- ❖ La banque d'Algérie a pris un certain nombre de mesures pour remédier à la pénurie de liquidité des banque (réduction du taux de la réserve obligatoire, réduction du taux d'actualisation, opérations d'open market et outil de prix marginal). Banque d'Algérie.

Mots-clés : politique monétaire, liquidité, gestion de trésorerie, supervision bancaire, banque d'Algérie.





فهرس المحتويات:

الصفحة	المحتوي
	شكر وتقدير
I	ملخص
III- VIII	قائمة المحتويات
XI-XII	قائمة الجداول والأشكال
أ-ز	المقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنك المركزي
3	المطلب الأول: نشأة البنك المركزي ومفهومه
3	أولاً: النشأة التاريخية للبنك المركزي
5	ثانياً: تعريف البنك المركزي
7	المطلب الثاني: خصائص البنك المركزي
8	المطلب الثالث: أسباب ظهور البنك المركزي
9	المطلب الرابع: وظائف البنك المركزي
9	أولاً: البنك المركزي بنك الإصدار
10	ثانياً: البنك المركزي بنك الحكومة
11	ثالثاً: البنك المركزي بنك البنوك
12	رابعاً: الرقابة على الائتمان
13	المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف البنك المركزي
13	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وتطورها
13	أولاً: تعريف السياسة النقدية
14	ثانياً: مراحل تطور السياسة النقدية
16	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

16	أولاً: الأهداف الأولية للسياسة النقدية
17	ثانياً: الأهداف الوسيطة لسياسة النقدية
17	ثالثاً: الأهداف النهائية لسياسة النقدية
21	المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية
21	أولاً: السياسة النقدية التوسعية
22	ثانياً: السياسة النقدية الانكماشية
22	ثالثاً: السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط (المرن)
23	المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف البنك المركزي
23	أولاً: الأدوات الكمية (غير المباشرة) لسياسة النقدية
24	ثانياً: الأدوات الكيفية (المباشرة) لسياسة النقدية
26	المبحث الثالث: استقلالية البنك المركزي وعلاقته بالبنوك التجارية
26	الطلب الأول: مفهوم استقلالية البنك المركزي
27	المطلب الثاني: أسباب الدعوة لاستقلالية البنك المركزي
27	أولاً: عدم فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في بعض الدول
28	ثانياً: العلاقة بين حرية الحكومة في وضع السياسة النقدية
28	ثالثاً: دعم مصداقية السياسة النقدية
28	رابعاً: الارتباط بين استقلالية البنك المركزي وبين استقرار الأسعار كهدف لسياسة النقدية
29	المطلب الثالث: أنواع استقلالية البنك المركزي ومعاييرها
29	أولاً: أنواع استقلالية البنك المركزي
30	ثانياً: معايير استقلالية البنك المركزي
32	المطلب الرابع: علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية الأخرى
34	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية	
36	تمهيد
37	المبحث الأول: ماهية السيولة النقدية في البنوك
37	المطلب الأول: مفهوم السيولة النقدية وأهميتها
37	أولاً: تعريف السيولة النقدية

38	ثانيا: أهمية السيولة النقدية
39	المطلب الثاني: عناصر السيولة النقدية
39	أولا: السيولة الحاضرة
40	ثانيا: السيولة شبه النقدية
41	المطلب الثالث: متطلبات السيولة النقدية
42	أولا: السيولة لمقابلة سحب الودائع
42	ثانيا: السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات
43	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على السيولة النقدية
45	المبحث الثاني: نظريات السيولة النقدية، مؤشرات ومخاطرها ومصادرها
45	المطلب الأول: نظريات إدارة السيولة النقدية
45	أولا: نظرية القروض التجارية
46	ثانيا: نظرية التحول
46	ثالثا: نظرية الدخل المتوقع
47	رابعا: نظرية إدارة الخصوم
47	المطلب الثاني: مؤشرات قياس السيولة النقدية
47	أولا: نسبة الرصيد النقدي
48	ثانيا: نسبة الاحتياطي القانوني
48	ثالثا: نسبة السيولة العامة
49	رابعا: نسبة السيولة النقدية
49	خامسا: نسبة التوظيف
49	المطلب الثالث: مخاطر إدارة السيولة النقدية
50	أولا: تعريف مخاطر السيولة النقدية
51	ثانيا: أنواع مخاطر السيولة النقدية
51	ثالثا: مؤشرات قياس مخاطر السيولة النقدية
52	المطلب الرابع: مصادر السيولة النقدية
52	أولا: المصادر الداخلية
53	ثانيا: المصادر الخارجية

54	المبحث الثالث: آليات مراقبة البنك المركزي لسيولة النقدية
54	المطلب الأول: تعريف الرقابة المصرفية
54	أولاً: تعريف الرقابة المصرفية
55	ثانياً: أهمية الرقابة المصرفية
55	المطلب الثاني: أنواع الرقابة المصرفية ووسائلها
55	أولاً: أنواع الرقابة المصرفية
57	ثانياً: وسائل الرقابة المصرفية
59	المطلب الثالث: الآليات المباشرة لمراقبة البنك المركزي لسيولة النقدية
59	أولاً: التأثير على نسبة الاحتياط الإلزامي
60	ثانياً: التأثير على نسبة السيولة العامة
61	المطلب الرابع: الآليات غير المباشرة لمراقبة البنك المركزي لسيولة النقدية
61	أولاً: إجبار البنوك على الاكتتاب بحد أدني في السندات العمومية
61	ثانياً: استعمال سياسة تطير الائتمان
62	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: إجراءات سياسة بنك الجزائر في إدارة السيولة النقدية	
64	تمهيد
65	المبحث الأول: تقديم عام لبنك الجزائر
65	المطلب الأول: نشأة ومفهوم بنك الجزائر
65	أولاً: نشأة بنك الجزائر
65	ثانياً: تعريف بنك الجزائر
66	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر
66	أولاً: المحافظ ونوابه
66	ثانياً: المديرية العامة
68	ثالثاً: مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض
69	رابعاً: مراقبة بنك الجزائر
69	المطلب الثالث: مهام وصلاحيات بنك الجزائر
69	أولاً: مهام بنك الجزائر

70	ثانيا: صلاحيات بنك الجزائر
71	المبحث الثاني: ماهية أسعار البترول
72	المطلب الأول: مفهوم سعر البترول وتطوره
72	أولا: مفهوم سعر البترول
73	ثانيا: تطور أسعار البترول(2000-2017)
75	المطلب الثاني: أنواع البترول وأساليب تسعيره
75	أولا: أنواع أسعار البترول
77	ثانيا: أساليب تسعير أسعار البترول
82	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار البترول
82	أولا: الطلب البترولي
84	ثانيا: العرض البترولي
85	المطلب الرابع: أسباب انخفاض أسعار البترول وأثاره
85	أولا: أسباب انخفاض أسعار البترول
87	ثانيا: الآثار المترتبة على انخفاض أسعار البترول
89	المبحث الثالث: إجراءات بنك الجزائر لمواجهة نقص السيولة النقدية
89	المطلب الأول: واقع استقلالية بنك الجزائر
89	أولا: من حيث سلطة الحكومة في تعيين الأعضاء
89	ثانيا: من حيث إدارة السياسة النقدية
90	ثالثا: من حيث درجة تدخل الحكومة
90	رابعا: من حيث هدف السياسة النقدية
91	خامسا: من حيث مساءة البنك
91	المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)
95	المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر للحد من نقص السيولة النقدية خلال الفترة (2014-2017)
95	أولا: في ميدان الوضعية النقدية
101	ثانيا: في ميدان الوضعية المالية
101	ثالثا: في ميدان ميزان المدفوعات

103	خلاصة الفصل الثالث
107-105	الخاتمة العامة
122-109	قائمة المراجع

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور أسعار البترول خلال الفترة (2000-2017)	73
02	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	92
03	تطور الاحتياطي الإجباري ومعدل إعادة الخصم خلال الفترة (2014-j-2017)	100

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
18	مسار الأهداف النهائية لسياسة النقدية	01
19	تضخم منخفض ومستقر	02
74	تطور أسعار البترول (2000-2017)	03
94	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	04
100	تطور الاحتياطي الإجباري ومعدل إعادة الخصم خلال الفترة (2014-2017)	05

المقدمة العامة

يمثل البنك المركزي مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في الدولة، وتقع على عاتقه مسؤولية إصدار النقد والعمل كوكيل مالي للحكومة، ومراقبة الأجهزة المصرفية، كما توكل إليه مسؤولية الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، حيث يترتب على ذلك تأثيرات هامة على النطاقين الاقتصادي والاجتماعي.

بمعنى أنه يلعب دورا مهما في تمثيل الدولة في مختلف الأنشطة (الاقتصادية، المالية، الاجتماعية...)، فهو يعكس دور الحكومة في النشاط الاقتصادي والنقدي وذلك من خلال ضبط السيولة النقدية في السوق وتوجيه مختلف الموارد المالية إلى الاستثمارات الأكثر إنتاجية حسب الإمكانيات المالية المتوفرة، بالإضافة إلى إصدار الأوراق النقدية والمحافظة على الأسعار ومراقبة أسعار الصرف، حيث يتخذ الإجراءات اللازمة لاستقرار التوازنات الاقتصادية والمالية مستعينا بالأدوات والوسائل من أهمها عمليات السوق المفتوحة، آلية سعر الخصم، معدل الاحتياطي الإجباري.

أما في الجزائر أنشئ البنك المركزي بمقتضى قانون النقد والقرض (10/90) على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومع صدور قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي الجزائري في تعاملاته مع الغير يسمى بنك الجزائر، الذي كرس مبدأ الاهتمام والتوسع في استخدام السياسة النقدية وتحديد أدائها والإشراف عليها وتقييمها، الأمر الذي أدى بالاهتمام بضبط العرض النقدي كأولوية من أولويات السياسة النقدية.

لذلك يعد موضوع السيولة النقدية من أكثر المواضيع مثارة للنقاش والجدل، وبناء على ذلك وفي ظل تراجع المداخيل المالية بسبب تراجع أسعار المحروقات أدى ذلك إلى نقص في السيولة النقدية، مما أدى إلى تدخل بنك الجزائر وذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف توفير السيولة النقدية في البنوك وإعادة التوازن المالي للدولة الجزائرية.

بناء على ما سبق ارتأينا إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية سياسة بنك الجزائر في مواجهة نقص السيولة النقدية في ظل انخفاض أسعار البترول خلال

الفترة 2014-2017؟

التساؤلات الفرعية:

من خلال طرح التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية لخدمة الموضوع الأساسي كالتالي:

1. ماهي آليات إدارة السيولة من قبل البنك المركزي؟
2. هل معرفة حجم السيولة النقدية يساعد البنك المركزي في ضبط السيولة النقدية؟
3. هل استقلالية بنك الجزائر ترتبط بمقياس معين؟
4. ماهي أسباب تراجع السيولة المصرفية
5. هل تعتبر الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر كفيلا للحد من نقص السيولة النقدية؟

فرضيات الدراسة:

من خلال الإجابة عن الاشكالية والتساؤلات الفرعية السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

- ❖ **الفرضية الأولى:** البنك المركزي يتحكم في إدارة السيولة النقدية من خلال أدوات السياسة النقدية، والتحكم في حجم الكتلة النقدية المطروحة وسعر الفائدة؛
- ❖ **الفرضية الثانية:** معرفة حجم السيولة النقدية يساعد البنك المركزي في ضبط السيولة النقدية سواء الموجودة في البنوك أو لدى الجمهور؛
- ❖ **الفرضية الثالثة:** استقلالية بنك الجزائر تخضع لمقياس معين؛
- ❖ **الفرضية الرابعة:** نقص السيولة المصرفية ناتج عن تراجع صافي الموجودات الخارجية المتأتية من عائدات المحروقات؛
- ❖ **الفرضية الخامسة:** تعتبر الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر كفيلا للحد من نقص السيولة النقدية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعطينا نظرة عن مدى فعالية أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف بنك الجزائر في معالجة نقص السيولة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2014-2017، باعتباره المسؤول على عمليات ضبط السيولة النقدية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1. إبراز أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف البنك المركزي؛

2. التعرف على دور السلطة النقدية في تطبيق السياسة النقدية من أجل تحقيق الأهداف النهائية؛
3. محاولة إبراز محركات أسعار البترول في الأسواق العالمية؛
4. دراسة تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)؛
5. توضيح أهم الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر للحد من نقص السيولة النقدية خلال الفترة (2014-2017)؛
6. محاولة تقييم فعالية مختلف الأدوات المستعملة من طرف بنك الجزائر في مواجهة نقص السيولة.

أسباب اختيار الدراسة:

لقد تم اختيار هذه الدراسة لعدة أسباب:

1. توضيح العلاقة بين البنك المركزي وإدارة السيولة النقدية؛
2. الدور الزائد الذي يلعبه البنك المركزي في مختلف الاقتصاديات؛
3. التغيرات الاقتصادية والمالية التي تشهدها الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول؛
4. الحرس على معرفة مدى قدرة بنك الجزائر على مواجهة مختلف الاختلالات النقدية؛
5. قلة المواضيع التي تناولت هذه الدراسة خاصة بالنسبة لحالة الجزائر؛
6. الرغبة في إثراء المكتبة بمواضيع جديدة وحديثة تتماشى مع التطورات الحاصلة على المستوى الدولي كالانخفاض الذي شهدته أسعار البترول.

منهج الدراسة:

لقد تم الاعتماد في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع المتمثلة في سياسة بنك الجزائر ودوره في إدارة السيولة النقدية وذلك من خلال تحليل ومعرفة العلاقة بين أسعار البترول والكتلة النقدية، كما تم استخدام المنهج التاريخي وذلك من خلال دراسة التطور التاريخي لأسعار البترول، والكتلة النقدية للدولة الجزائرية.

الأدوات المستخدمة في الدراسة:

أما فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في الدراسة فتتمثل فيما يلي:

1. المسح المكتبي لمختلف المراجع ذات العلاقة بموضوع الدراسة، سواء كانت كتب أو رسائل ماجستير أو مذكرات
ماستر أو أطروحات دكتوراه؛
2. المسح المعلوماتي عن طريق شبكة الأنترنت؛
3. النصوص القانونية خاصة تلك المتعلقة بقانون النقد والقرض؛
4. التقارير السنوية لبنك الجزائر، والنشرات الإحصائية الثلاثية التي يصدرها الديوان الوطني للإحصاء؛
5. البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمقالات المنشورة في المجلات أو المقدمة في شكل أوراق بحثية في
الملتقيات العلمية.

حدود الدراسة:

يهدف التحكم في الدراسة ومعالجة الإشكالية، قمنا بوضع حدود وأبعاد للدراسة تمثلت أساسا فيما يلي:

- ❖ **الحدود الزمنية:** تم اختيار هذه الفترة الممتدة ما بين 2014 و 2017 باعتبارها فترة انعكاس انخفاض أسعار
البترول على السيولة النقدية، كما شهدت هذه الفترة اتخاذ بنك الجزائر مجموعة من الإجراءات بهدف مواجهة
نقص السيولة.
- ❖ **الحدود المكانية:** تم حصر الدراسة على الاقتصاد الجزائري، قصد إبراز سياسة بنك الجزائر في إدارة السيولة
النقدية.

الدراسات السابقة:

إن الدراسات التي أطلعنا عليها في سياق دراستنا هذه كالأتي:

1. دراسة " وليد بشيشي " بعنوان: " دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات
الاقتصادية الراهنة حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2015-2016.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الإطار العام لسياسة النقدية وأهم المحطات التي مرت بها السياسة في الجزائر
ومختلف مؤشراتهما، بالإضافة إلى أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف البنك المركزي المتمثلة في معدل إعادة
الخصم ومعدل الاحتياطي الاجباري حيث يعتبر هذا الأخير من أهم التقنيات المستعملة في مراقبة البنوك التجارية
وأكثرها فعالية.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أهمها: أن النمو الاقتصادي يؤثر بدرجة كبيرة على القروض الكتلة النقدية، أي أن السياسة النقدية تؤثر وتتأثر بالنمو الاقتصادي من خلال مؤشر الكتلة النقدية والقروض، ولقد قامت هذه الدراسة جملة من التوصيات أهمها: استغلال فائض السيولة في مشاريع استثمارية منتجة من شأنها أن تخفف من حدة البطالة وتقلل من التبعية للخارج، وذلك بتقديم قروض استثمارية مدروسة وقليلة المخاطر.

2. دراسة " بلقلة براهيم " بعنوان: " سياسيات الحد من الآثار غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة في الدول العربية المصدرة لنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014-2015.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم محددات أسعار النفط، ومسار تور النفط، وكذلك التعرف على موقع الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية، وأهمية النفط ضمن اقتصادياتها.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أهمها: يتجلى تأثير النفط على اقتصاديات الدول العربية النفطية وفقا لثلاث مستويات، حيث يعد القطاع النفطي القطاع الزائد في معظم هذه الدول مما يؤدي إلى ارتباط معدلات النمو الاقتصادي بمستوى أداء هذا القطاع، ولقد قدمت هذه الدراسة جملة من التوصيات أهمها: ضرورة عمل الدول العربية النفطية على استقرار أسعار النفط لما لها من تأثير على خطط التنمية، وعلى حصتها في أسواق النفط العالمية.

3. دراسة " حاج بن زيدان " بعنوان: " دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر (1970-2010) "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.

تهدف هذه الدراسة إلى أن توضح الإطار العام لنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أسعار البترول وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه من خلال العرض والطلب وتقلباته على النمو الاقتصادي،

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أهمها: أن تقلبات أسعار البترول بسبب ظروف نمو الطلب العالمي عليه، وعرضه، وكذا بلوغ الطاقة الإنتاجية أقصاها لدى الدول خارج الأوبك بالدرجة الأولى، ولقد قامت

هذه الدراسة جملة من التوصيات أهمها: إيجاد استراتيجيات إدارة السياسة الكفيلة بتفادي حصول آثار سلبية على النمو الاقتصادية التي مصدرها الموارد الطبيعية (البترو).

4. دراسة " أكن لونيس " بعنوان: " السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010-2011.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية السياسة النقدية وأهمية ضبط العرض النقدي، وكيفية تحقيق السياسة النقدية لأهدافها النهائية من خلال استقرار المستوى العام للأسعار.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أهمها: في تمكن بنك الجزائر من مواكبة الاتجاهات الحديثة في إدارة السياسة النقدية، حيث قام بتحول نحو استخدام الأدوات غير المباشرة لسياسة النقدية رغم الظاهرة النقدية الجديدة التي اتسم بها النظام المصرفي منذ سنة 2000، وهي فائض السيولة الذي أصبح هيكلية، حيث قام بنك الجزائر وفي سبيل جعل السيولة النقدية ملائمة بإدارة السياسة النقدية بواسطة أدوات غير مباشرة، ولقد قدمت هذه الدراسة جملة من التوصيات أهمها: ضرورة إعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر في مجال رسم وممارسة وتنفيذ السياسة النقدية بما يضمن له التحكم الفعال في ضبط العرض النقدي.

5. دراسة " موسى مبارك أحلام " بعنوان: " آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية دراسة حالة الجزائر "، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الإطار العام للرقابة المصرفية التي تمارسه السلطات الإشرافية على أعمال البنوك، ومحاولة فهم آليات تدخل البنوك المركزية في مراقبة النشاط المصرفي ومتابعة مختلف جوانب أداء البنوك.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أهمها: أن رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك تتمثل عموما في تدخله لتأثير على حجم الكتلة النقدية ومسار الائتمان في الاقتصاد، وكذا السيطرة على السيولة النقدية، من خلال استخدام مجموعة من الأدوات النقدية التي أثبت الواقع تراجع فعالية المباشرة منها لصالح تلك غير المباشرة، ولقد قامت هذه الدراسة جملة من التوصيات أهمها: تعزيز قدرات الرقابة المصرفية بشأن قضايا غسل الأموال،

وتأكيد على تضمين زيارتهم التفتيشية لنواحي التأكد من امتلاك المؤسسات المصرفية للتدابير والإجراءات الفعالة لمكافحة هذه الظاهرة وتنفيذها بكفاءة.

صعوبات الدراسة:

1. قلة المراجع فيما يخص بنك الجزائر؛
2. تضارب الاحصائيات الخاصة بالدراسة فيما يتعلق بالكتلة النقدية في الجزائر؛
3. عدم وجود مراجع خاصة فيما يتعلق بإجراءات بنك الجزائر للحد من نقص السيولة.

هيكل الدراسة:

للإحاطة بالإشكالية المطروحة ومعالجتها منهجيا تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول وقد كانت كالآتي:

الفصل الأول: بعنوان " الإطار النظري للبنك المركزي "، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، تناولنا في المبحث الأول مفاهيم أساسية حول البنك المركزي، أما المبحث الثاني تم التطرق إلى أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف البنك المركزي، بينما خصص المبحث الثالث لدراسة استقلالية البنك المركزي وعلاقته بالبنوك التجارية.

الفصل الثاني: بعنوان " دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية "، ولقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، المبحث الأول تطرقنا إلى ماهية السيولة النقدية في البنوك، أما المبحث الثاني تناولنا فيه نظريات السيولة النقدية، مؤشراتها ومخاطرها ومصادرها، وأخيرا تم التطرق في المبحث الثالث إلى آليات مراقبة البنك المركزي للسيولة النقدية.

الفصل الثالث: بعنوان " إجراءات سياسة بنك الجزائر في إدارة السيولة النقدية"، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، تناولنا في المبحث الأول تقديم عام لبنك الجزائر، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى ماهية أسعار البترول، وأخيرا المبحث الثالث فخصص إلى إجراءات بنك الجزائر لمواجهة نقص السيولة النقدية.

تمهيد:

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية وأحد المكونات الأساسية في النظام الاقتصادي، إذ يأتي على رأس النظام المصرفي ويمثل الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي، نظرا لأهمية نشاطاته ودوره في الربط بين مختلف العناصر المشكلة لنظام المالي والاقتصادي بشكل عام، وحيث يعمل البنك المركزي على التأثير في مجرى السياسة النقدية وذلك من خلال الوظائف التي يمارسها عن طريق استخدامه لأدواته المتنوعة من أجل تجاوز بعض الأزمات المالية كالتضخم، الكساد، الركود الاقتصادي... الخ من مشاكل التي يمر بها الاقتصاد الوطني.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

- ❖ المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنك المركزي
- ❖ المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف البنك المركزي
- ❖ المبحث الثالث: استقلالية البنك المركزي وعلاقته بالبنوك التجارية

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنك المركزي

يعد البنك المركزي المؤسسة التي تقف على قمة الجهاز المصرفي في البلاد، كما تختلف البنوك المركزية من حيث أهدافها عن البنوك الأخرى فقد لا تسعى أولاً إلى تحقيق الربح أساساً بقدر ما تعمل على توفير النقد اللازم والتنسيق بين مختلف البنوك ومراقبتها كما تتلقى الودائع من البنوك وتمنحها القروض. وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى نشأة البنك ومفهومه بالإضافة إلى خصائصه، أسباب ظهوره، ووظائفه.

المطلب الأول: نشأة البنك المركزي ومفهومه

يحتل البنك المركزي موقعاً أساسياً في النظام النقدي والمصرفي، لأنه يتولى مهمة توظيف الجانب النقدي والمصرفي وتوجيهه والرقابة والإشراف عليه، ولم تكن البنوك المصرفية حديثة العهد والنشأة وإنما قديمة، لكن أهميته ازداد واختلف عما كانت عليه في القديم.

أولاً: النشأة التاريخية للبنك المركزي

لقد كانت البنوك المركزية في أول أمرها بنوك تجارية ثم تحولت إلى بنوك مركزية بعد تطور وظائف المصرف المركزي، وأن أول البنوك المركزية التي تم إنشاؤها هو بنك السويد سنة 1688، ثم بنك إنجلترا سنة 1694، حيث يعتبر نشوء بنك إنجلترا عند بعض الكتاب والباحثين، هو بمثابة نقطة البداية لنشوء البنوك المركزية، وستتناول نشوء البنوك المركزية في قسمين:

1. نشأة البنوك المركزية قبل القرن العشرين

❖ البنك إنجلترا المركزي 1694

كما ذكرنا أنشئ بنك إنجلترا المركزي في سنة 1694، وكان السبب في نشوئه هو حاجة إنجلترا للأموال نتيجة لحربها مع فرنسا وهدف الحكومة آنذاك هو افتراض المال اللازم لمتطلبات الحرب مع أغنياء.¹

¹ يسرى مهدي السامرائي وكريرا مطلق الدوري، الصيرفة المركزية والسياسات النقدية، طرابلس، ليبيا، 1999، ص، ص 14، 15.

❖ البنك فرنسا المركزي 1800

انتظرت فرنسا حوالي قرن تقريبا حتى سنة 1800، لقيام بنك فرنسا المركزي ليساهم في انقاذ الاقتصاد الفرنسي من حالة الركود، والهدف الأساسي لنشوء البنك المركزي الفرنسي هو قيامه بعملية إصدار النقد.

❖ البنك المركزي الهولندي 1814

منذ تأسيس البنك المركزي الهولندي في سنة 1814، حول حق إصدار النقد، وكان رأسماله مملوكا من المساهمين، إلا أن رئيس مجلس إدارة المصرف وأمين سر مجلس جري تعيينهما من قبل الحكومة، ويتم انتخاب مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

❖ البنك النمسا المركزي 1817

نتيجة لتدهور النظام المصرفي، وانخفاض قيمة العملة النمساوية انخفاض حادا، مما دفع الحكومة في النمسا في سنة 1817، لتأسيس مصرف مركزي لمعالجة التدهور والسيطرة على عملية إصدار النقد والسياسة المالية.

❖ البنك النرويج 1817

نشأ بنك النرويج كشركة مساهمة برأس مال خاص، إلا أن ملك النرويج قام بتعيين المحافظ ونائبه وانتخبت إدارته من قبل هيئة تشريعية، ومنح هذا المصرف امتياز عملية حق إصدار النقد.

❖ البنك الوطني للدنمارك 1818

نشأ برأسمال خاص سنة 1818، لتولي أعمال مصرف الدولة الذي نشأ سنة 1813، لأغراض سحب الأوراق النقدية الحكومية، وأعطى له الحق في إصدار أوراق نقدية.

❖ البنك الوطني البلجيكي 1850

تم انشاءه سنة 1850، كمصرف وطني وحيد له حق القيام بإصدار النقد، وهذا البنك هو شركة مساهمة خاصة.¹

¹ يسرى مهدي السامرائي وركريا مطلق الدوري، مرجع سابق، ص، ص 16، 17.

❖ البنك الاسباني 1856

تم إنشائه سنة 1856، وكان واحد من البنوك الإسبانية التي لها حق إصدار النقد، حيث استمر بالعمل مع البنوك الأخرى سنة 1873، حيث منح إصدار النقد بمفرده.

❖ البنك الروسي 1860

أنشئ سنة 1860، كبنك دولة بهدف توحيد التداول النقدي إضافة إلى طرح قروض الإمبراطورية الروسية.

❖ البنك الألماني 1876

يعود إنشاء البنك الألماني سنة 1876، عندما صدرت العملة الألمانية الموحدة.

❖ البنك الياباني 1882

تأسس سنة 1882، والسبب هو إعادة النظام النقدي إلى حالة الاستقرار بعد أن شهد اضطرابات نتيجة لتوسع المصارف التجارية في إصدار النقود الذي أدى إلى حدوث مشاكل اقتصادية.

❖ البنك الإيطالي 1893

تم تأسيسه سنة 1893، من خلال دمج ثلاثة مصارف في ذلك الوقت، واستمر العمل في هذا البنك كشركة مساهمة تقوم بوظيفة صندوق خزينة الدولة.

2. نشأة البنوك المركزية خلال القرن العشرين

منذ بداية القرن العشرين قامت الكثير من البلدان بإنشاء بنوك الإصدار، والسبب في منح الدولة حق إصدار الأوراق المالية إلى مصرف واحد هو سهولة إشراف الدولة عليه، وإزالة حالة الإفراط في الإصدار، وكذلك إدراك الحكومات لخطورة احتكار حق إصدار العملة مؤسسات مصرفية خاصة، لذلك اتجهت الدول إلى تأمين تلك البنوك المركزية.¹

ثانيا: تعريف البنك المركزي

للبنك المركزي تعاريف عديدة ومختلفة أهمها:

¹ يسرى مهدي السامرائي وركريا مطلق الدوري، مرجع سابق، ص، ص 19، 20.

يقول "دي كوك" بأنه: "هو البنك الذي يحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني".¹

يعرف البنك المركزي على أنه: "مؤسسة تقف على قمة النظام المصرفي بسوقه النقدي والمالي ويطلق عليه في نفس الوقت بنك البنوك وبنك الحكومة، ويقوم البنك المركزي بوظيفة أساسية هي الرقابة والتحكم في عرض النقود والإشراف على السياسة الائتمانية بصفة عامة".²

كما يمكن تعريف البنك المركزي بأنه: "هو مؤسسة نقدية عامة، يحتل الصدارة في الجهاز المصرفي".³

والبنك المركزي يعرف بأنه: "مؤسسة عامة تشرف وتدير شؤون النقد والجهاز المصرفي في الدولة بما يتوافق مع أهداف المصلحة العامة، وهذا لا يمنع أن تكون البنوك المركزية مؤسسات خاصة تمنحها الدولة وظائف البنوك المركزية، وينفرد بخصائص معينة تجعله يختلف عن بقية المؤسسات المالية الأخرى، وفي نفس الوقت تجعله قادرا على تحقيق الوظائف التي أنيطت به".⁴

البنك المركزي: "هو أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد، ولذلك فإن علاقتها بالحكومة كبيرة جدا لأنه يمثل الأداء الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة الاقتصادية، وبوجه خاص في السياسة النقدية وهو أيضا وثيق الصلة بالبنوك التجارية حيث يقوم بالإشراف والرقابة على نشاطها".⁵

كما عرفه "سامل يسون" بأنه: "مؤسسة تنشئها الحكومة وهي مسؤولة عن مراقبة العرض النقدي وشروط الائتمان والإشراف على النظام المالي وخاصة البنوك التجارية".⁶

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن البنك المركزي هو تلك المؤسسة التي تتولى الإشراف على شؤون النقد والائتمان، والتي تسعى من خلال جميع الوظائف التي تمارسها إلى تحقيق أهداف المصلحة العامة للدولة بالتحكم في المعروض النقدي والإشراف على السياسة النقدية".

¹ زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري، الأردن، 2013، ص 25.

² وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، 2011، ص 225.

³ سليمان بو دياب، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996، ص 92.

⁴ عمري ليلي، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من محاربة التضخم دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2013-2014، ص 55.

⁵ عيسى الزاوي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 28.

⁶ عبد الحسين جليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 57.

المطلب الثاني: خصائص البنك المركزي

هناك عدة خصائص للبنك المركزي وتتمثل في:

- ❖ البنك المركزي هو المؤسسة القادرة على خلق وتدمير النقود القانونية، أي أدوات الدفع التي تتمتع بالقدرة النهائية والإجبارية على الوفاء بالالتزامات والتي تمثل قمة السيولة؛
- ❖ البنك المركزي هو المؤسسة المخولة من قبل السلطات السياسية في الدول للهيمنة على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد الوطني؛
- ❖ البنك المركزي يقع على قيمة الجهاز المصرفي يمثل السلطة العليا على البنوك وغيرها من المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته؛
- ❖ البنك المركزي مؤسسة وحيدة وغالبا ما تكون مؤسسة عامة ويرجع ذلك إلى أهمية وخطورة الوظائف التي يعهد بها إلى البنك المركزي؛¹
- ❖ لا يتوخى البنك المركزي الربح وإنما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة، ولكن إن حصل الربح فيكون ذلك قبل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد المصرف لأجلها، وغالبا ما تكون البنوك المركزية مملوكة من قبل الدولة؛
- ❖ إن البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والاشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها والتي تحدد بموجبها أغراضها وتشارك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة؛
- ❖ هناك بنك مركزي واحد في معظم أقطار العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد فيها مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية ممثلة بمجلس الاحتياط الفيدرالي، الذي يحدد السياسة النقدية للبلد والتي تلتزم بتنفيذها جميع مصارف الإصدار؛²
- ❖ البنوك المركزية تتحكم في تحديد أسعار الفائدة، وكمية الائتمان المصرفي، وكذلك كمية العرض النقدي.³

¹ عيسى الزاوي، مرجع سابق، ص 29،

² زكريا الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سابق، ص 26.

³ إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 326.

المطلب الثالث: أسباب ظهور البنك المركزي

توجد عدة عوامل وأسباب ساعدت على ظهور البنك المركزي وتتمثل في النقاط التالية:¹

- ❖ الأزمات المالية التي حدثت في البلدان الأوروبية نتيجة لتوسع أعمال المصارف التجارية في أساس النقود الورقية وانعكست بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي في تلك الدول، مما دفع بالحكومات إلى إنشاء بنك أو تكليف بنك قائم بتولي عملية الإصدار؛
- ❖ تأكيد أهمية مركزية الدولة وفرض سيطرتها وإرادتها على عمليات الإصدار النقدي سواء كان عن طريق الاحتكار الجزئي أو الكلي، لتخوف الدولة من حصول أزمات في حالة ترك هذه المهمة بيد البنوك التجارية التي يديرها النشاط الخاص، كما حدث ذلك في فرنسا عندما قررت الحكومة الفرنسية مواجهة أزمة الركود الاقتصادي الذي ساد فرنسا خلال سنوات الثورة الفرنسية؛
- ❖ تقديم العون المالي للدولة لمواجهة المشاكل والنتائج التي تترتب عن الأخطار السياسية والحروب الخارجية والتعرض لظروف غير الطبيعية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، فقد كان مهمة تأمين حاجة الحكومة أبرز العوامل التي دعت إلى إنشاء بنك إنجلترا، وبنك السويد؛
- ❖ توجه الدولة نحو تغيير مصدر أموالها المقرضة من البنوك التجارية وحصر تعاملها مع بنك واحد تشرف عليه بشكل مباشر أو غير مباشر، ويؤدي أعمالها المصرفية كوكيل عنها ومصدر تمويلها الوحيد بدلا من التعددية القائمة على وجود عدة مصارف تجارية تقرض الدولة، وما يفرق ذلك من مشاكل مالية تربك عمل الدولة، وقد احتل هذا العامل موقعا متميزا بين العوامل الأخرى، وكان سببا مشتركا لنشوء العديد من البنوك المركزية بما فيها بنك إنجلترا؛
- ❖ إن وجود بنك مركزي واحد ينهض بمهمة الإصدار النقدي ويتمتع بدعم الدولة له من شأنه أن يعمق الثقة بعمل المصارف التجارية والمودعين في آن واحد، لاستناد هذه المصارف إلى نظام مصرفي متين قائم على سهولة حصول أو إبدال الأوراق النقدية بالذهب من خلال وجود البنك المركزي؛
- ❖ تعميق الثقة بالعملة الوطنية الصادرة عن البنك المركزي لكونها عملة تتمتع بدعم الدولة، والقانون، والقبول العام، فضلا عن وجود جهة مركزية واحدة تشرف عليها باعتبارها أهم ركائز العمل المصرفي، ولهذا السبب أقدمت النمسا على مؤسسة الإصدار سنة 1816 لإعادة برمجة أو ترتيب نظام المدفوعات الذي أصيب بجزات عنيفة بسبب الإفراط بالإصدار، وانحيار قيمتها؛

¹ يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014، ص، ص 18، 19.

- ❖ الحاجة إلى وجود بنوك مركزية تتمتع بقابلية تحويل الأوراق النقدية التي تصدرها إلى ذهب أو فضة أو إلى كليهما؛
- ❖ إدراك الحكومات خطورة احتكار حق إصدار العملة الوطنية من قبل مؤسسات مصرفية خاصة، وانعكاس ذلك على السياسة النقدية، لذلك لجأت الحكومات إلى تأسيس بنك مركزي تشرف عليه أو تمتلكه، يشترك مع الأجهزة الأخرى برسم السياسة الاقتصادية العامة للدولة؛
- ❖ حاجة الدول إلى البنك المركزي للقيام بعملية سحب الأوراق النقدية ومواجهة التدهور الحاصل في النظام النقدي ككل، فضلا عن حاجتها إلى جهة تشرف مركزيا على حجم المعروض النقدي؛
- ❖ قيام البنك المركزي بمهمة المشرف على الاحتياطات النقدية الموجودة لدى المصارف التجارية الخاصة؛
- ❖ توصية المؤتمر المالي الدولي الذي عقد في بلجيكا في مدينة بروكسل سنة 1920 بضرورة قيام البلدان التي لا تمتلك بنوك مركزية العمل على تأسيسها فضلا عن تأثير العوامل السياسية، ولا سيما حين حصلت معظم البلدان النامية على استقلالها السياسي؛
- ❖ مساعدة البنوك التجارية في أوقات الأزمات من خلال تقديم المساعدة والقروض باعتبار أن البنوك المركزية الملجأ الأخير لإقراض المصارف التجارية وتجنبها الإفلاس.¹

المطلب الرابع: وظائف البنك المركزي

يوجد هناك تشابه كبير في الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية في معظم العالم ولكن الواقع يوضح أن هذه الوظائف تختلف من بيئة اقتصادية لأخرى.

ويمكن أن نحدد أهم الوظائف للبنك المركزي كالتالي:

أولاً: البنك المركزي بنك الإصدار

يعرف بإصدار أوراق البنكنوت، حيث ارتبط هذا الحق في معظم الدول تقريبا بنشأة البنوك المركزية، التي كانت تعرف حتى بداية القرن العشرين باسم بنوك أو مصارف الإصدار ومع انتشار استخدام النقود الورقية

¹ يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص، ص 20، 21.

بسبب التوسع في التجارة، ظهرت الحاجة ليس فقط إلى تجانس هذه النقود ولكن أيضا إلى تنظيم إصدارها ولذا فقد قامت الدولة بإصدار التشريعات التي بمقتضاها يقتصر حق إصدار هذه النقود على مصرف واحد فقط.¹

وكان انفراد البنك المركزي بهذا الامتياز من العوامل الرئيسية التي ميزته عن البنوك التجارية العادية، وزادت من مكانته عندما أصبحت أوراق البنكنوت المصدرة عملة قانونية لها قوة إبراء غير محدودة، وعندما استخدمتها البنوك كاحتياطي مقابل الودائع.²

ومن أهم نظم إصدار النقود هي:

❖ تغطية قدر معين من الإصدار بسندات حكومية وكلما تجاوز ذلك القدر يغطى بالذهب، ولقد اتبعت إنجلترا هذه الطريقة عام 1844 وسارت عليها بعد ذلك عدة دول، إلا أنها انتقدت بسبب عدم مرونتها حيث يجد المصرف نفسه مقيدا في إصدار أوراق البنكنوت بعد الوصول إلى ذلك الحد من الإصدار المغطى بالسندات الحكومية؛

❖ وضع حد أقصى لما يمكن للمصرف المركزي أن يصدره من أوراق البنكنوت دون أي التزام بالاحتفاظ برصيده من الذهب وبطبيعة الحال، فإن الحد الأقصى يكون قابلا للتغير حسب الظروف؛

❖ تغطية أوراق النقد المصدرة بذهب يمثل نسبة معينة من قيمتها ويغطي الباقي بعناصر أخرى مثل السندات والكمبيالات التجارية؛

❖ خضوع حجم الإصدار إلى تقدير السلطات النقدية حيث اضطرت بعض الدول تحت ضغط الظروف إلى عدم النص في قانون الإصدار على حد أقصى لما يمكن للبنك المركزي أن يصدره من أوراق بنكنوت وترك أمر تغيير حجم الإصدار إلى تقدير السلطات النقدية.³

ثانيا: البنك المركزي بنك الحكومة

يقوم البنك المركزي بدور البنك للحكومة ومستشارها ووكيلها المالي، فيقوم بالاحتفاظ بالأرصدة النقدية للحكومة، بتحصيل إيراداتها وصرف نفقاتها، فعلى اعتبار أن البنك المركزي هو بنك الحكومة، فإنه يحتفظ بحسابات المصالح والمؤسسات الحكومية، فإن الحكومة تضع أموالها فيه، ولهذا أهمية كبيرة في النظام المصرفي بصفة

¹ نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص، ص 204، 205.

² محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 147.

³ فليح حسن خلق، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديثة، عمان، الأردن، 2006، ص، ص 300، 301.

عامة لأن ذلك يؤدي إلى نتائج تختلف تماما عن تلك التي تترتب على احتفاظ الحكومة بحساباتها في البنوك التجارية، ويقوم بوصفه وكيل مالي للحكومة، بإصدار القروض العامة وبيع السندات الحكومية وأذونات الخزينة " المتوسطة وطويلة الاجل" مثل السندات ولا يقتصر الأمر فقط على الإصدار، وإنما يتعدى ذلك إلى تنظيم استهلاكها، وعموما يتولى البنك كل ما يتعلق بإصدار ودفع فوائد وسداد قيمة القروض نيابة عن الحكومة.

ولمواجهة أي قصور مؤقت في الإيرادات، أو سد أي عجز دائم في الميزانية العامة، يقوم البنك المركزي بإقراض الحكومة بهدف تغطية هذا العجز، والبنك المركزي يمثل مستشار للحكومة في الشؤون المالية والنقدية فيمد الحكومة بالمعلومات والنصائح اللازمة لاتخاذ القرارات والسياسات الاقتصادية وذلك منذ أن حصلت البنوك المركزية على امتياز إصدار أوراق البنكنوت، فقد قامت بدور بنك الحكومة ومستشارها المالي.¹

ثالثا: البنك المركزي بنك البنوك

إن البنوك التجارية اعتادت أن تودع لدى البنك المركزي جزءا من أرصدها النقدية، وهذه الأرصدة تمثل التزامات على البنك المركزي للبنوك التجارية وعليه تنشأ بينه وبين هذه البنوك علاقة تشابه تلك العلاقة التي تقوم بين البنك التجاري والأفراد وكمبدأ لا يجب أن يتعامل البنك المركزي مع الأفراد حتى لا تجرد نفسه في مركز تنافس مع البنوك التجارية مما يضعف هيئته لها.²

ويقوم البنك المركزي بدور الوسيط بين البنوك التجارية لتسوية الديون والحقوق الناشئة عن تعدد المعاملات، ويقوم بذلك عن طريق غرفة المقاصة.³

كما يقوم البنك المركزي نيابة عن الحكومة بعملية إصدار القروض العامة من خلال الإشراف على الاكتتاب وتنظيم عملية إصدار القروض.⁴

¹ السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2010، ص، ص 293، 294.

² صبحي تادرس قريضة وإسماعيل أحمد الشناوي، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص 244.

³ وديع طوروس، مرجع سابق، ص 227.

⁴ عبد الرحمن يسرى أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 67.

وإن قيام البنك المركزي بهذه الوظيفة سيحمله المهام الآتية:¹

- ❖ توفير الموارد المالية والتسهيلات الائتمانية للبنوك المركزية من خلال ما تقدمه للبنك المركزي من أوراق مالية لإعادة خصمها أو عن طريق الإقراض المباشر؛
- ❖ الاشراف الإداري والفني على البنوك التجارية وتأتي هذه الوظيفة عادة لتنفيذ القانون الذي يضيفها لأعمال البنك المركزي، ومنحه إياه صلاحية مراقبة البنوك وتوجيهها؛
- ❖ الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة للبنوك التجارية في حسابات لا يدفع البنك المركزي عليها فائدة وتمثل هذه الحسابات في جانب منها الاحتياطي الإلزامي الذي يفرض على البنوك التجارية كنسبة من ودائعها، والذي يستخدمه البنك المركزي لإدارة السياسة النقدية فضلا عن كونه ضمان للسيولة المصرفية وتأمين جزء من حقوق وودائع العملاء، أما الجانب الآخر من الاحتياطات هي الاحتياطات الفائضة التي ترغب البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه لتعزيز موقفها واستخدامها بالوقت الذي تشعر بالحاجة لها سواء كان ذلك لعمليات المقاصة أو غيرها.

رابعا: الرقابة على الائتمان

يقوم البنك المركزي بمراقبة حجم الائتمان المصرفي عن طريق التحكم في كمية النقود المصرفية التي تستطيع البنوك إنشائها بهدف تجنب زيادة النقود المتداولة عن حجم السلع والخدمات، مما يجنب ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يسبب التضخم، كما يهدف إلى تجنب نقص كمية النقود عن حجم السلع والخدمات مما يجنب انخفاض المستوى العام للأسعار الذي يسبب ظاهرة الانكماش الاقتصادي.

ويقصد بالرقابة على الائتمان: تحكم البنك المركزي في حجم كمية النقود التي تستطيع البنوك التجارية أن تخلقها بما يتماشى مع مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب فيه منعا لتضخم أو تجنب الانكماش.²

وتتمثل وسائل البنك المركزي للسيطرة على الائتمان كالتالي:³

- ❖ زيادة أو تخفيض أسعار الخصم والفائدة بهدف تخفيض أو زيادة أسعار النقود من أجل تقليص أو توسيع حجم الائتمان؛
- ❖ شراء أو بيع الأوراق المالية والتجارية في السوق المفتوحة بهدف زيادة حجم الكتلة النقدية في السوق أو تقليصها كل ذلك من أجل تقليص حجم السيولة النقدية لدى الأفراد والجهاز المصرفي؛

¹ عبد الحسين جليل الغالي، مرجع سابق، ص، ص 84، 85.

² محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 152.

³ حورية حمي، أليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص 43.

- ❖ تخفيض أو زيادة الحد الأدنى لمتطلبات الاحتياطي النقدي أو الموجودات السائلة التي تحتفظ بها مصارف التجارة أو المؤسسات المالية الأخرى، كل ذلك من أجل توسيع أو تقليص قدرتها على منح الائتمان؛
 - ❖ إصدار التعليمات للمصارف فيما يتعلق بعملياتها الإقراضية والاستثمارية، وذلك لمساعدة البنك المركزي في تأمين توزيع نوعي أفضل للائتمان؛
 - ❖ وسيلة الإقناع الأدبي التي يلجأ إليها البنك المركزي لتحقيق بعض الأغراض التي تتطلبها البنوك التجارية؛
 - ❖ تنظيم متطلبات هامش الضمان أي القروض التي تقدمها البنوك إلى عملائها لتمويل جزء من مشترياتهم من الأوراق المالية، وهذه هي أحد الوسائل التي يلجأ إليها البنك المركزي لغرض سيطرته على تحديد حجم الائتمان المستعمل في أسواق الأوراق المالية؛
- ومنه نستنتج أن هذه الوظيفة من أهم وظائف البنك المركزي، حيث تمثل الأداة الرئيسية التي يعتمد عليها في تنفيذ السياسة النقدية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف البنك المركزي

- تعتبر السياسة النقدية أهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة والتي تقوم عليها السياسة الاقتصادية لتحقيق أهداف مختلفة، من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة التي تطبقها السلطة النقدية، والتي يتطلب تحقيقها توفر مجموعة من وسائل.
- وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم السياسة النقدية وتطورها، بالإضافة إلى أهدافها وأنواعها وأدواتها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وتطورها

- تنوعت واختلفت مفاهيم وتعريفات السياسة النقدية، ولدراستها لا بد من التعرف على مراحل تطورها ونذكرها فيما يلي:

أولاً: تعريف السياسة النقدية

للسياسة النقدية تعريف عديدة ومختلفة أهمها:

تعرف السياسة النقدية على أنها: "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة لتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة".¹

كما يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها: "تلك السياسة التي يكون مجالها عرض النقود وما يؤثر فيها من حيث كميتها وسرعة دوراتها، والتأثير في حجم الائتمان الممنوح وشروطه والنتائج عنه، من حيث ما يسمى بخلق النقود".²

تمثل السياسة النقدية: "على أنها جميع التنظيمات النقدية والصيرفة لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي".³

كما تعرف السياسة النقدية أيضا: "هي تلك السياسة التي لها قدرة التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود".⁴ ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والقرارات التي تقوم بها السلطات النقدية للتأثير على المتغيرات النقدية وسلوك الأعوان الاقتصاديين لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة.

ثانيا: مراحل تطور السياسة النقدية

وبصورة عامة يمكن تلخيص مراحل تطور السياسة النقدية فيما يلي:⁵

1. المرحلة الأولى: قبل أزمة 1929

إن ما يميز السياسة النقدية في بداية القرن العشرين هو طابع الرؤيا الحيادية للنقود، إذ كان ينظر إليها على أنها عنصر حيادي لا أثر له في الحياة الاقتصادية، وكان الشائع أن النقود هي مجرد أداة للمبادلات، ولا شيء في الاقتصاد أتفه من النقود كما قال "جون بت تيست (Say)" وهو أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي، ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي وتطور الأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض القيمة والتي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخل.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 18.

² وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، بيروت، لبنان، 2017، ص 40.

³ زكريا الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سابق، ص 186.

⁴ زناقي سيد أحمد، السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقياد، تلمسان، 2015-2016، ص 43.

⁵ بشيشي وليد، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2015-2016، ص 15، 16.

كانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929 الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، إلا أن حدوث تلك الأزمة الاقتصادية التي سادت في تلك الفترة وما خلفته من آثار وخيمة على الاقتصاديات العالمية، أثبتت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها، وأصبح ينظر إليها على أنها عاجزة عن تقديم الحلول في تلك المرحلة.

2. المرحلة الثانية: (1950-1929)

مع تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 وعجز النظرية الكلاسيكية في إيجاد تفسير لها، جاءت ثورة كينز بأفكار جديدة وأدوات بديلة لتحقيق أهداف مغايرة، حيث عوض البحث عن استقرار الأسعار، حيث برزت مشكلة إنعاش الاقتصاد وتشغيل الطاقات المعطلة، وذلك باستعمال أدوات السياسة المالية منها الانفاق الحكومي والدين العام، وقد أثبتت نجاحتها في المساهمة في الاستثمار ورفع مستوى النشاط الاقتصادي في أوقات الكساد، وبالتالي أدرك الاقتصاديون أن السياسات النقدية لوحدها لا تستطيع اخراج الاقتصاد من هذه الوضعية الحرجة، وبذلك تدرجت أهميتها وأصبحت تحتل المركز الثاني بعد السياسة المالية، فمثلا في مسألة معالجة التضخم وهي مشكلة تعالجها السياسة النقدية، كما يرى "هانسن" أن السياسة النقدية لا يمكن أن تكون هي الاجراء الأول بسبب عدم تمتع الجهاز المصرفي بدرجة عالية من المرونة، ومنه يجب محاربه أدوات السياسة المالية أولا ثم بأدوات السياسة النقدية التي اقتصر استخدامها في هذه المرحلة في الحفاظ على ثبات سعر الفائدة عند مستويات منخفضة لتشجيع الاستثمار.

3. المرحلة الثالثة: (1982-1951)

مع التطورات الاقتصادية ظهرت العديد من النقائص في السياسة المالية مما أدى إلى تراجع أهميتها، فهي تتميز بعدم المرونة وبطئها وتأكد جدوتها في مكافحة التضخم، لذلك رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951 أنه من الضروري الرجوع على تطبيق بعض الأدوات النقدية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني، وبالتالي بدأت تعود السياسة النقدية لتأخذ مكانتها الأولى، ولكن هذه العودة لم تكن كلية بل بقيت السياسة المالية تحتل مكانة هامة، إلى أن جاءت موجة النقديين التي تسمى مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان، التي حركت ساعة الفكر للوراء مرة أخرى إلى فكرة النظرية الكمية للنقد والدعوة إلى التحكم في عرض النقود بصورة عامة بمعدل النمو في الناتج الوطني.

4. المرحلة الرابعة: بعد 1982

احتدم الجدل بين أنصار كل من السياستين المالية والنقدية خاصة بعد ظهور نواقض كل منها، فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق استقرار اقتصادي في المجتمع، وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف، فكانت هناك عودة في التعيينات خصوصا في أمريكا على يد الرئيس الأمريكي " بيل كلينتون" لإعادة فكر الثلاثينات الكينزي إلى السياسة الاقتصادية، وبقى أنصار الفكر النقدي يصرون على جدوى السياسة النقدية وفعاليتها وعدم فعالية السياسة المالية، وحاولوا تحيد السياسة المالية كليا من أي قدرة للتأثير على الناتج الوطني للخروج من الأزمات وتحقيق الاستقرار العام.¹

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تسعى الحكومات المعاصرة إلى تحقيق عدة أهداف من خلال تحقيق الاستراتيجية الجيدة لسياسة النقدية، وتتمثل هذه الأهداف في أهداف أولية، وبسيطة ونهائية.

أولا: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تعتبر الأهداف الأولية كبدية لاستراتيجية السياسة النقدية، حيث من خلالها يقوم البنك المركزي بالتأثير على الأهداف النهائية.

وتتضمن الأهداف الأولية مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى تتكون من مجتمعات الاحتياطات النقدية، أما المجموعة الثانية تتعلق بظروف سوق النقد.

1. مجتمعات الاحتياطات النقدية

تتضمن القاعدة النقدية من احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات الغير مقترضة، حيث تتكون من النقود المتداولة لدى الجمهور هذه الأخيرة التي تحوي الأوراق النقدية، والنقود المساعدة ونقود الودائع، بالإضافة إلى الاحتياطات المصرفية، الاحتياطات الاجبارية وكذا النقود الموجودة في خزائن البنوك، أما احتياطات الودائع الخاصة فهي تشمل الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات الاجبارية لدى البنك المركزي.

أما الاحتياطات غير المقرضة فتساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة.²

¹ بشيشي وليد، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الاصلاحات الاقتصادية الراهنة، مرجع سابق، ص، ص 16، 17.
² بناي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية، رسالة ماجستير في علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص 102.

2. ظروف سوق النقد

ويقصد به مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان، ويعني ذلك قدرة المقترضين وموافقته السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان.¹

حيث يحتوي سوق النقد على الاحتياطات الحرة أو الصافي المقترض من الاحتياط وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد والتي يمارس البنك المركزي رقابة قوية عليها.²

ثانيا: الأهداف الوسيطة لسياسة النقدية

تعرف الأهداف الوسيطة بأنها "مجموعة المتغيرات التي تمثل حلقة الوصل فيما بين أدوات السياسة النقدية، وتتمثل هذه المتغيرات في كل عرض النقد، وأسعار الفائدة والائتمان المتاح".³

كما يشترط في الأهداف الوسيطة ما يلي:⁴

1. تنظيم النمو النقدي: إن التقليل من خلق النقود يؤدي إلى تعطيل عملية التبادل في حين يترتب عن الزيادة منها ارتفاع معادلات التضخم.
2. جعل أسعار الفائدة لتوظيف الفعال للموارد المالية في المجتمع: إن أسعار الفائدة المنخفضة لا تؤدي إلى جمع الموارد الادخارية اللازمة، أيضا أسعار الفائدة المرتفعة جدا تعطل حديا الاستهلاك والاستثمار.
3. تحقيق مستوى حسن احتياطات الصرف: يجب أي دولة أن تحتفظ بمستوى معين من احتياطات الصرف لتحقيق الاستقلالية الوطنية اتجاه عجز المدفوعات الخارجية لوقت وقدر محددين.

ثالثا: الأهداف النهائية لسياسة النقدية

تعتبر الأهداف الأولية والوسيطة في الاستراتيجية الحديثة لسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية لسياسة النقدية، وتعرف هذه الأهداف اختصارا "بالمربع السحري"⁵، وذلك أن السياسة النقدية فرع من

¹ وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة، مرجع سابق، ص 33.

² ملازم زين الدين وسدايرية فيصل، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، 2012-2013، ص 23.

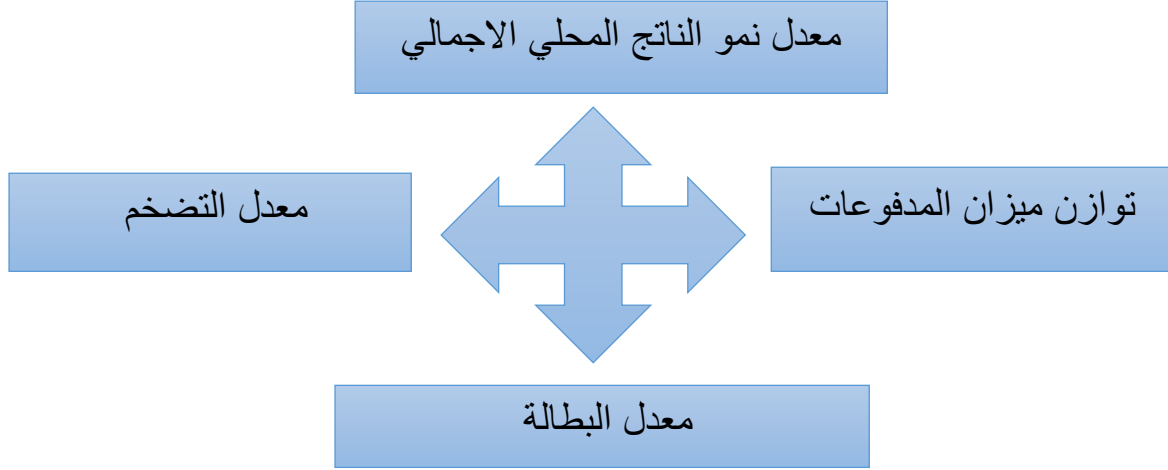
³ الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013، ص 21.

⁴ ملازم زين الدين وسدايرية فيصل، مرجع سابق، ص 25.

⁵ ملازم زين الدين وسدايرية فيصل، مرجع سابق، ص 9.

فروع السياسة الاقتصادية التي تلجأ إليها الحكومات لتحقيق أهدافها. وقد وضع الاقتصادي "نيكولا كالدور" هذه الأهداف بالشكل الآتي:

الشكل رقم (01): مسار الأهداف النهائية لسياسة النقدية



المصدر: وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، بيروت، لبنان، 2017، ص 42.

وتسعي السياسة النقدية إلى تحقيق الأهداف النهائية من خلال الأدوات التالية:

1. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار

إن المدارس الاقتصادية لا تختلف في معالجة التضخم من خلال السياسة النقدية ولكن اختلافها على درجة الاعتماد عليها لوحدها إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى،¹ وأن الهدف الرئيسي لسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار الأسعار وعلى القدرة الشرائية وأن الحكومة بعدم تطبيق سياسات تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي، أما فريمان فيرجع أسباب التضخم إلى:²

- ❖ زيادة الإصدار النقدي لتمويل الانفاق الحكومي؛
- ❖ التمسك بأسعار صرف ثابتة، هذا ما يؤدي إلى التضخم المستورد؛
- ❖ التوسع في الدور الحكومي مع تفضيل الحكومات للضرائب غير المباشرة في وقت التضخم؛

¹ عبد الحسين جليل الغالي، مرجع سابق، ص 187.

² حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص 49.

❖ اعتماد الحكومات سياسة العمالة، وهو ما جعلها تستعمل مقاييس لتقدير فترات البطالة الموسمية، وهذه المقاييس أدت لزيادة النمو النقدي.

إن الهدف النهائي طويل الأجل للبنوك المركزية في أغلب الدول، يتمثل في الاستقرار النقدي والذي يتبلور بتضخم منخفض ومستقر من خلال المحافظة على قيمة العملة المحلية داخليا وخارجيا، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(02): تضخم منخفض ومستقر

خارجيا: يتمثل ذلك باستهداف

على صعيد الاقتصاد المحلي يعني الحفاظ

سعر الصرف الاسمي والحفاظ

على قيمة العملة مع وجود تضخم منخفض

على استقراره

ومستقر

المصدر: وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2015-2016، ص 44.

2. العمالة الكاملة

يقصد بالعمالة الكاملة أو التوظيف الكامل اختفاء البطالة تماما، أي الوصول إلى معدل بطالة يساوي الصفر، لكن ذلك غير صحيح، فهناك دوما قدرا من البطالة في الاقتصاد الوطني في أي فترة من الفترات، وهو القدر الذي ينجم عن البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية، وهذا النوعان من البطالة لا يمكن القضاء عليهما، لأنهما ينتجان عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنى الاقتصادية، ولذا يجمع الاقتصاديون والخبراء على أن حالة التوظيف الكامل لا تعني أبدا أن يكون معدل العمالة أو التشغيل 100%، بل أقل من ذلك بقدر ما وهذا القدر يحدده حجم البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية.¹

¹ وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة، ص، 47.

ويتحقق التوظيف الكامل عند توظيف كل شخص قادر وراغب ويبحث عن عمل، إلا أن التوظيف الكامل يتميز بوجود معدل بطالة عادي يتغير تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية، ولتحقيق معدل عالٍ من التوظيف، على السلطة النقدية أن ترفع من معدل النمو النقدي، فتتخفف أسعار الفائدة مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار ومنه النمو الاقتصادي، وبالتالي امتصاص الفائض في عنصر العمل.¹

ونستنتج مما تقدم أن السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيف البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال.²

3. تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع

تسعى كل سياسة نقدية إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي فكلما ازداد الناتج يجب زيادة النقد للحفاظ على التوازن النقدي، وبطبع إن تخفيض سعر الفائدة سوف يشجع على زيادة الطلب على النقود بهدف الاستثمار، فإذا شعرت السياسة النقدية بوجود الركود فإنها تخفف سعر الفائدة فيزداد الاستثمار ومن ثم يزداد الناتج وتزداد الدخول فتحصل الزيادة في معدل النمو الاقتصادي، فتكون السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة تمكنت من استهداف زيادة معدل النمو.³

4. تحقيق ميزان الميزان المدفوعات

ويعرف ميزان المدفوعات بأنه "بيان إحصائي يلخص بطريقة منهجية المعاملات الاقتصادية لاقتصاد ما، مع بقية العالم في فترة محددة، ويكون هذا الميزان في صالح البلد عندما تكون إيراداته أكبر من نفقاته للعالم الخارجي وتوسع كل الدول إلى جعل هذا الميزان لصالحها بهدف المحافظة على مخزونها الذهبي واحتياطاتها من العملة الصعبة".⁴

¹ مختار بوضيف، أثر التحليل المالي على السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد والمالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، 2011-2012، ص 66.

² يمينة شبيبة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدية في الجزائر 2000-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص 24.

³ علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2012، ص 455.

⁴ علواني عمر وزرق سيد أحمد، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص 10.

ومن بين الأدوات المستخدمة لعلاج اختلال ميزان المدفوعات هي تغيير إتباع سياسة نقدية انكماشية والعمل على تخفيض المعروض النقدي، ويتم ذلك برفع سعر الخصم أو دخول عمليات السوق المفتوحة، وهذا يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات من عدة نواحي:¹

- ❖ تخفيض مستوى الأسعار مما سينعكس إيجابيا على الصادرات؛
- ❖ تخفيض القوة الشرائية والسيولة في الدولة فتنخفض الواردات؛
- ❖ رفع سعر الفائدة على الأوراق المالية يجذب رأس المال الأجنبي إلى الدولة مما يساعد على تخفيض العجز.

المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية

يقسم العلماء المالية العامة والدارسين الاقتصاديين السياسة النقدية إلى الأنواع التالية:

أولا: السياسة النقدية التوسعية

تهدف إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد أي أن التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي وهنا تسعى السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات.²

وبموجبها يقوم البنك المركزي بزيادة عرض النقود بنسبة أكبر من الكمية المعروضة من السلع، بهدف زيادة حجم وسائل الدفع، وتسريع وتيرة النشاط الاقتصادي، حتى لو أدى ذلك إلى معدل تضخمي مقبول، وزيادة في الأسعار، إلا أن اتباع هذه السياسة يؤدي إلى زيادة الطلب الاستثماري، وتحقيق التشغيل الكامل، ومن الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لتنفيذ هذه السياسة تخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الائتمان.³

كما يلجأ البنك المركزي إلى السياسة النقدية التوسعية عندما يكون هناك ركود أو انكماش في الاقتصاد، أي أن التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي، حيث يقوم البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي عن طريق إحدى الإجراءات التالية: التقليل من نسبة الاحتياطي القانوني، تخفيض سعر إعادة الخصم، ويقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية، أو اقتناع البنوك التجارية بزيادة الإقراض، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات.⁴

¹ نوالي سفيان، دور السياسة المالية في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، 2009-2010، ص 25.

² وديع طوروس، مرجع سابق، ص 197.

³ حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك الأسس والمبادئ، دار الكندي، عمان، الأردن، 2014، ص 153.

⁴ بني شني عبد القادر، أثر السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، 2017، ص 76.

أما في حالة حدوث انكماش فإن أول ما تبادر له البنوك المركزية هو استخدام السياسة النقدية فيما يخص عرض النقود وهنا سنقوم بذكر الوسائل الأربعة وهي:¹

- ❖ خفض سعر الخصم بغية تشجيع البنك المركزي على الإقراض والائتمان؛
- ❖ خفض سعر أو معدل الفائدة؛
- ❖ خفض الاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة.

ثانيا: السياسة النقدية الانكماشية

يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية، أو اقناع البنوك التجارية بتقليل الإقراض (الائتمان)، عن طريق هذه الإجراءات يقوم البنك المركزي بتخفيض عرض النقود، وذلك من خلال تقليل السيولة لدى الافراد ولدى الحكومة، فيؤدي ذلك إلى خفض الطلب الكلي وبالتالي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات وبذلك يتحقق استقرار اقتصادي.²

وتهدف السياسة النقدية إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما من خلال الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي، وبالتالي يتم الحد من إنفاق الافراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات، حيث يعمل البنك المركزي على كبح كمية النقود المتداولة عن طريق احدى الإجراءات التالية:³

- ❖ زيادة نسبة الاحتياطي القانوني؛
- ❖ زيادة سعر إعادة الخصم.

ثالثا: السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط (المرن)

يتفق علماء المالية، على أن هذه السياسة تناسب البلدان النامية، التي تعتمد على الزراعة الموسمية في الغالب، أو على تصدير المواد الأولية للخارج أي الدول أحادية المورد في اقتصادها، ما يجعل البنك المركزي في هذه الحالة يتبع سياسة مرنة، بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع (النقود) في مرحلة بدأ الزراعة، أو تمويل زراعة المحاصيل، ويقلل من جهة في حجم وسائل الدفع عند مرحلة بيعها (المحاصيل)، في محاولة منه لحصر اثار التضخم.⁴

¹ قناد أسماء، دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص 19.

² حاجي سمية، مرجع سابق، ص 53.

³ وديع طوروس، مرجع سابق، ص 197.

⁴ حاجي سمية، مرجع سابق، ص 53.

المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف البنك المركزي

بعد تحديد أهداف السياسة النقدية تلجأ السلطات النقدية إلى اختيار مجموعة من الوسائل التي تمكنها من بلوغ هذه الأهداف، وهذه الوسائل تسمى بأدوات السياسة النقدية، وعليه يمكن تقسيم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات كمية (غير مباشرة) وأخرى نوعية (مباشرة) وتتمثل فيما يلي:

أولاً: الأدوات الكمية (غير المباشرة) لسياسة النقدية

وهي تلك الأدوات التي تمكن البنك المركزي من التأثير في الحجم الكلي للمعروض النقدي دون التمييز بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، وتتمثل هذه الأدوات الكمية في سياسة السوق المفتوحة وسياسة إعادة الخصم، وسياسة نسبة الاحتياطي القانوني.

1. سياسة السوق المفتوحة

ويقصد بها قيام البنك المركزي بشراء أو بيع سندات في السوق المالي،¹ بهدف التحكم في كمية النقود في التداول، فعندما يقوم البنك المركزي بشراء سندات من السوق المفتوحة سيؤدي ذلك إلى زيادة حجم القاعدة النقدية، ويزداد المعروض النقدية، ويتبع في هذه الحالة سياسة نقدية توسعية، أما في حالة ما إذا أراد البنك المركزي تخفيض كمية المعروض النقدي فسيقوم ببيع السندات في السوق ويترتب عن ذلك انكماش في حجم النقد المتداول والسياسة المتبعة في هذه الحالة هي سياسة انكماشية.²

كما يتدخل البنك المركزي في حالة التضخم بصفته بائعاً للأوراق المالية التي بحوزته الأمر الذي من شأنه أن يمتص الفائض من الكتلة النقدية نتيجة قيام البنوك بشراء تلك الأوراق المالية فيتقلص حجم السيولة، أما في حالة الركود يتدخل البنك المركزي بصفته مشترياً للأوراق المالية وهذا يؤدي إلى زيادة قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان.³

¹ أحمد أبو الفتوح الناقية، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 122.

² معمر ليلي، مرجع سابق، ص 25.

³ وديع طوروس، مرجع سابق، ص 199.

2. سياسة معدل إعادة الخصم

هو عبارة عن الثمن الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل الائتمان الذي يقدمه للبنوك التجارية ويعتبر البنك المركزي هذه الوسيلة آخر ملجأ للإقراض.¹

إن الهدف الأساسي من استخدام هذه السياسة بتغيير سعر إعادة الخصم هو التأثير في حجم الائتمان ورفع هذا السعر يعني إشعار البنوك التجارية بوضع القيود على منح الائتمان، فإذا رفع البنك المركزي سعره فإن البنوك التجارية تنقل هذا العبء، عن طريق رفع أسعار الفائدة على القروض المصرفية، حيث يترتب على هذا الحد رغبة الوحدات الاقتصادية في الحصول على الائتمان، وبالتالي ينكمش حجمه، أما إذا خفض البنك المركزي سعر الخصم فإن البنوك التجارية تخفض أسعار الفائدة على القروض المصرفية وبالتالي يتوسع الائتمان.²

3. سياسة نسبة الاحتياطي القانوني

هي تلك النسبة من النقود، التي يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع، ففي أوقات التضخم، وعن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني من طرف البنك المركزي، تقل سيولة البنوك التجارية، فتتخفض قدرتها على الإقراض.³

وتستخدم نسبة الاحتياطي في كثير من بلدان العالم للحد من التضخم أو لمكافحة الكساد، ففي حالة التضخم فإن البنك المركزي يمكنه عن طريق رفع نسبة الاحتياطي النقدي أن يحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، أما في حالة الكساد الاقتصادي يترتب عليه تخفيض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي مجرد زيادة في فائض الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية.⁴

ثانياً: الأدوات الكيفية (المباشرة) لسياسة النقدية

تهدف أدوات الرقابة الكيفية المباشرة إلى التأثير في حجم النشاط الاقتصادي ويستخدمها البنك المركزي لتأثير على الائتمان، ومن أهم هذه الأدوات نجد:

¹ مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 288.

² عبد الحسين جليل الغالي، مرجع سابق، ص، 187، 188.

³ وديع طوروس، مرجع سابق، ص 200.

⁴ وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة، مرجع سابق، ص 62.

1. الإقناع الأدبي

يتعامل البنك المركزي مع البنوك التجارية وفق هذه الطريقة عندما تقتضي المصلحة العامة تدخله لتوفير الائتمان في مناطق معينة عندما يرى من الضروري عدم التوسع في منح الائتمان فيطلب من البنوك التجارية التقليل من منحه دون اللجوء إلى اتخاذ اجراءات كمية كرفع سعر الخصم أو نسبة الاحتياطي القانوني، كما تلتزم البنوك التجارية بهذا الإقناع نظرا للعلاقة الوثيقة التي تربطها بالبنك المركزي وذلك على اعتبار أنه ملجأها الأخير للاقتراض.¹

إن أسلوب الإقناع الأدبي قد يكون ذا فائدة محدودة في الدول الساعية في التقدم لذلك يضطر المصرف المركزي إلى استخدام وسائل مباشرة أخرى للرقابة مثل الأوامر والتعليمات المصرفية.²

2. الحد الأقصى لسعر الفائدة

عادة البنوك التجارية لا تدفع فوائد على الحسابات الجارية في حين تفرض فوائد على أصول ذات درجة كبيرة من السيولة كأذونات الخزينة، وبالتالي زيادة الودائع لدى البنوك يؤدي إلى زيادة أرباحها، حيث تتنافس البنوك التجارية فيما بينهما من أجل المزيد من الودائع للأجل، حيث تلجأ إلى منح فوائد على الودائع الجارية لديها وهذا التنافس يؤدي إلى رفع سعر الفائدة عالية جدا، ولهذا يلجأ البنك المركزي على وضع حد أعلى لسعر الفائدة، ولا يمكن أن تتعداها البنوك التجارية.³

3. سياسة تأطير القروض

هو اجراء تنظيمي تقوم به السلطات النقدية بوضع حد أعلى لإجمالي الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية وفق نسب محددة خلال العام، ويتم هذا الاجراء بطريقة إدارية مباشرة لكيلا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، أي مصرف يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى المصارف المركزية مبلغا يعادل هذا التجاوز أو تفرض عليه غرامة مناسبة قد تفوق مبالغ القروض الموزعة، وتستخدم هذه الأداة في الفترات التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار.

¹ الموسوي ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 271.

² باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1987، ص، ص 275، 276.

³ بونعامه خميس، الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد 14، جامعة الجليلي مليانة، عين الدفلة، 2016، ص 157.

4. قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية

تقتضي هذه الآلية قيام البنك المركزي بمنافسة البنوك التجارية عن طريق قيامه ببعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية، مثل تقديمه للقروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد في حالة امتناع أو عجز البنوك التجارية عن ذلك، وتستعمل هذه الأداة أكثر في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر.¹

5. الرقابة المباشرة

هي عبارة عن توجيهات وسياسات موجهة إلى البنوك التجارية وتحديد نسبة رأس المال والاحتياطي، وتعيين الحد الأقصى للقروض للبنوك والاستثمارات، وبغية التأثير على الأحوال النقدية والائتمانية للبنوك في الدولة.²

المبحث الثالث: استقلالية البنك المركزي وعلاقته بالبنوك التجارية

بالنظر للدور الكبير الذي يمارسه البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، فإن استقلالية البنك المركزي تعد من أهم وأكثر المواضيع التي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لاسيما المالية والمصرفية منها:

المطلب الأول: مفهوم استقلالية البنك المركزي

لقد تعددت التعريفات الخاصة بالاستقلالية للبنك المركزي فكل له وجهة نظر وعليه يمكن ايجاز أهم ما جاء في هذا الموضوع كما يلي:

تعرف استقلالية البنك المركزي على أنه: "تعني حرية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية دون الخضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية من قبل الحكومة من خلال منحه حرية التصرف بشكل تام في رسم وتنفيذ سياسة نقدية، وهي بهذا لا تعني الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة، وإنما يكون هناك اتفاق وتنسيق في تحقيق أهداف السياسة النقدية بينهما".³

¹ نذير ياسين، أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص، ص 28، 29.

² محمد صالح عبد القادر، محاضرات في النقود والبنوك والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار الفرقان، عمان، الأردن، 1997، ص 65.

³ خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق اهداف السياسة النقدية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 7، العدد 23، جامعة تكريت، العراق، 2011، ص 73.

كما يعرف بأنه: " حرية السلطات النقدية وعدم تأثرها المباشر والغير مباشر بأراء السياسيين أو التأثير بهم بالضغط الحكومي فيما يتصل بسياساتها النقدية".¹

تتمثل استقلالية البنك المركزي بأنه: " منحه الاستقلال في إدارة السياسة النقدية، عن طريق عزله عن أية ممارسات سياسية من طرف السلطة التنفيذية من جهة، ومنحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية".²

كما يعرف استقلالية البنك المركزي بأنه: " رسم وتنفيذ سياسة نقدية دون الخضوع إلى اعتبارات أو تدخلات سياسية".³

ونعني باستقلالية البنك المركزي أيضا: " أن يقوم وحده بالعمل على حماية قيمة العملة المحلية وتحقيق استقرار الأسعار، وأن يتمتع المسؤولون الرسميون في البنوك المركزية بالاستقلالية، خصوصا فيما يتعلق بتعبئتهم عدم الاستغناء عن خدماتهم قبل انتهاء الفترة المحددة له في القانون وأن يتمتع البنك المركزي بالاستقلال المالي".⁴

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن استقلالية البنك المركزي تعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية وبالتالي منح السلطة النقدية الامتياز من السلطة السياسية، فالسلطة النقدية المستقلة تعمل على منح الإحصاءات والتقارير المالية والنقدية للجمهور بمنطق الشفافية من أجل انضباط النظام في رسم السياسة النقدية وتطبيقها.

المطلب الثاني: أسباب الدعوة إلى استقلالية البنك المركزي

من أهم أسباب الدعوة إلى استقلالية البنك المركزي ما يلي:⁵

أولا: عدم فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في بعض الدول

تكون السلطة النقدية تتولى مسؤوليات كثيرة وصعبة تتعدى الإمكانيات المتاحة لها، خاصة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، وأنها تعمل إلى جانب بقية أجهزة الدولة على تحقيق أهداف عديدة كالنمو

¹ أحمد جاسم محمد، استقلالية البنك المركزي ودوره في معالجة التضخم دراسة حالة العراق (2003-2008)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 26، العراق، 2010، ص 7.

² حورية حميني، مرجع سابق، ص 46.

³ آيت وازواينة، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الاخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص

القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزوو، 2012، ص 2.

⁴ جدياني ميمي، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2005، ص 48.

⁵ معمري ليلي، مرجع سابق، ص 67.

والاستقرار، يترتب عن ذلك تضارب ما بين بعض الأهداف، فمثلا زيادة النمو قد يصاحبه ارتفاع في المستوى العام للأسعار كما يصاحب الاستقرار في الأسعار حدوث ركود اقتصادي، وكل ذلك يحول دون فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم ما لم يكن يتمتع بالاستقلالية الكافية عن السلطات المالية في متابعة أهدافها.

ثانيا: العلاقة بين حرية الحكومة في وضع السياسة النقدية

ذلك أن إساءة الحكومات لاستخدام أداة السياسة النقدية من خلال سيطرتها على البنوك المركزية وإجبارها على التوسع في الإصدار النقدي وفي منح الائتمان لتمويل عجز الميزانية والتوسع في الانفاق العام، كانت من أهم الأسباب التي دفعت بمعادلات التضخم إلى الارتفاع، وهذا ما يؤكد ضرورة نزع الأداء من السلطة السياسية وتركيزها في يد البنك المركزي بشرط عزله تماما عن الخضوع لأي ضغوط سياسية ومنحه الاستقلالية، هذا من أجل تخفيض معادلات التضخم تلك.

ثالثا: دعم مصداقية السياسة النقدية

تظهر أهمية استقلالية البنك المركزي في دعم مصداقية السياسة النقدية عندما تتعرض السياسة النقدية لمشكلة الوقت الذي يفيد في فعالية السياسة النقدية، فإذا لم يوجد التعهد الملزم من جانب الحكومة بالاستمرار في هذه السياسة، فإنه يكون فرصة في تغيير السياسة والانتقال إلى سياسة أخرى تمكن من محاربة التضخم مثلا، وبالتالي فإن التعارض في الوقت قد يضعف من قدرة صانعي السياسة على محاربة التضخم، لهذا لا بد من إلغاء تدخل الحكومة في تغيير السياسة لضمان مصداقية السياسة النقدية.

رابعا: الارتباط بين استقلالية البنك المركزي وبين استقرار الأسعار كهدف رئيسي لسياسة النقدية

فاعتبار البنك المركزي هو المسؤول عن إدارة السياسة النقدية، واعتبار هدف الحفاظ على استقرار الأسعار الهدف الأساسي يمتنان تمتع البنك المركزي بالسلطة والحرية في هذه الإدارة بعيدا عن أي ضغط أو تدخل من قبل الحكومة، وذلك راجع إلى الأسباب التالية:¹

- ❖ السياسة النقدية تمثل أداة من أدوات السياسة الاقتصادية فلا ينبغي أن تعهد لها أهداف متعددة، خاصة بوجود التعارض ما بين الأهداف؛
- ❖ تمنح السياسة النقدية بميزة نسبية في القدرة على تحقيق هدف الحفاظ على استقرار الأسعار مقارنة بباقي الأهداف؛

¹ معمري ليلي، مرجع سابق، ص 68.

❖ ضعف تعدد الأهداف من درجة شفافية السياسة النقدية مما يضعف من إمكانية محاسبة ومسألة البنك المركزي؛

❖ تتعدد الأهداف وعدم تحديدها لا يتوافق مع الرغبة والحرص على تأكيد المصداقية والقبول العام للسياسة النقدية المتبعة، ذلك أن إدراك الناس للمخاطر الناتجة عن التحولات في السياسة النقدية وقبولها تمثلان إحدى الأسس الرئيسية لفكرة استقلالية البنك المركزي.

المطلب الثالث: أنواع استقلالية البنك المركزي ومعاييرها

نظرا للصعوبة الكبيرة التي تواجهها الدراسات المعنية باستقلالية البنوك المركزية في قياس درجة الاستقلالية كميا وبشكل دقيق لما يحكمها من عوامل تحتمل أحكاما قيمية، ونسبة لذلك فإن هناك عدة معايير يمكن من خلالها النظر إلى الاستقلالية من جانب آخر، وهذا الجانب يتمثل بحرية البنك المركزي باعتبار أدوات السياسة النقدية والحدود المفروضة على قدرة البنك المركزي لتمويل الحكومة، وكذلك يمكن تقسيم البنك المركزي إلى مجموعة من الأنواع.

أولا: أنواع استقلالية البنك المركزي

يمكن تقسيم البنك المركزي إلى أربعة أنواع وهي كالتالي:

1. الاستقلالية في تحديد الأهداف

إذا كانت أهداف السياسة النقدية أو أهداف البنك المركزي محددة بدقة فهذا يعني أن الاستقلالية في تحديد الأهداف الضعيفة والعكس فإذا كانت الأهداف غير محددة بدقة فتكون الاستقلالية أكثر، كما أنه إذا كانت الأهداف كثيرة ومتعددة فإن هذه الأهداف تتناقض وبالتالي تقل الاستقلالية في تحديدها، كذلك إذا كانت مهمة البنك المركزي هي استقرار الأسعار فإنه يكون أكثر استقلالية.

2. الاستقلالية في تحديد الأدوات

لتحقيق الهدف الرئيسي للبنوك المركزية وهو المحافظة على استقرار الأسعار والعملة، يجب استعمال عدة أدوات للسياسة النقدية سواء المباشرة أو الغير المباشرة، فإذا كانت هذه الأدوات مفروضة على البنك المركزي فلا يكون له استقلالية، أما إذا كانت لديه القدرة على اختيار الأدوات الناجعة لتحقيق أهدافه فلا يكون له مجال واسع من الاستقلالية، وبالتالي فالرغبة في جعل البنك المركزي مستقلا لا تكمن فقط في أهمية عزله عن الضغوط السياسية كعلاج لميل الحكومة نحو التمويل التضخمي، وأما أيضا لإعطاء البنك المركزي الحرية في

صياغة السياسة النقدية من خلال إدارة القاعدة النقدية، حيث يصبح قادرا على رفض تنفيذ سياسة سعر الصرف التي تضعها الحكومة والتي قد يترتب عنها نتائج تضخمية.

3. الاستقلالية من الناحية المؤسسية من الناحية الوظيفية

تتضمن استقلالية البنك المركزي من الناحية المؤسسية، ترتيبات واضحة لتعيين وفصل كبار الموظفين، وتحديد هيكل التنظيم والإدارة في البنك المركزي، وأدوار ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والشفافية في عملية اتخاذ القرارات.

4. الاستقلالية من الناحية القانونية والاستقلالية من الناحية الفعلية

يمكن وضع إطار عام شامل ومتكامل لاستقلالية البنك المركزي من الناحية القانونية، يتضمن العناصر والمتغيرات المختلفة المرتبطة بها، مع فصلها إلى عناصر ترتبط بجانب السلطة وعناصر أخرى ترتبط بجانب المسؤولية، ولا يمكن اعتبار الاستقلالية القانونية للبنك المركزي في الدول النامية مقياس لمدى نجاحه في تحقيق استقرار الأسعار.¹

ثانيا: معايير استقلالية البنك المركزي

يمكن أن نوجز أهم المعايير التي تقاس بها مدى استقلالية البنك المركزي وتمثل فيما يلي:

1. سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومدى التدخل الحكومي

إن البنك المركزي الذي يكون لديه سلطة واسعة في وضع وتحديد السياسة النقدية ودور مؤثر وفعال في التنسيق والمشاركة مع الأجهزة الحكومية المختصة، فيما يتعلق بتحديد واختيار قطاعات وأنشطة خطط التنمية الاقتصادية المستهدفة، ويكون أكثر استقلالا من ناحية عنصر صياغة السياسة النقدية، أما عندما تحدد السياسة النقدية من قبل الحكومة يتولى البنك المركزي تنفيذها ويحدد أهدافها فهنا يكون البنك المركزي غير مستقر بل تابع للحكومة ويسير وفقا لتوجهات التي ترسمها له وكأنه جهاز من أجهزة الدولة.

2. مدى التزام البنك المركزي بمنح التسهيلات الائتمانية للحكومة

تكون البنوك المركزية أكثر استقلالية عندما تزيد من فرض القيود المحددة على تقديم الإقراض العام للقطاعات الحكومية، وهذه تمثل أحد المظاهر المهمة للاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي في تحديد وتنفيذ السياسة النقدية، حيث وضعت معظم البلدان قيودا مشددة على إمكانية إقراض الحكومة البنك المركزي خشية أن يؤدي

¹ وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص، ص 258، 259.

الافراط في الإقراض إلى التضخم، إلى أن هناك بلدان سمحت بإتاحة مثل هذه التسهيلات النقدية بصورة غير مباشرة من خلال السوق الثانوية، وفي هذه الحالة يكون تدخل البنك المركزي في الثانوية فقط بغرض تنظيم سوق النقد حتى لا يتم استغلال عمليات السوق المفتوحة لتمويل الحكومة بالاتفاق مع البنك المركزي، وهذا الجانب يعزز من درجة استقلالية البنك المركزي.¹

3. مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجالس إدارتها ومؤسساتها ومعدل استقرارهم في وظائفهم

وإذا كان هناك تمثيل هل يقتصر على مجرد الحضور والاستماع والاشتراك في المناقشات، أما أنه يمتد إلى حق التصويت والمشاركة في اتخاذ القرارات والاعتراض عليها، وإيقافها عند اللزوم لحين عرضها على وزير المالية مثلاً أو حتى مجلس الوزراء، يضاف إلى ذلك أيضاً سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي.²

4. دور ممثلي الحكومة في البنك المركزي

تختلف درجة استقلالية البنوك المركزية من ناحية عدد أعضاء مجلس الإدارة ممن يمثلون الحكومة في البنك المركزي، فكلما انخفضت نسبة أعضاء الحكومة الممثلين في مجلس إدارة البنك فإنه يكون أكثر استقلالاً.

5. سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي (الاستقلال المالي)

أن تدخل الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي من خلال الاشتراك على حصول موافقة مسبقة من الحكومة للموازنة، قد تشكل وسيلة غير مباشرة تستخدمها الحكومة للتأثير على هذا البنك عن طريق الحد من قدرته للحصول على الموارد المالية اللازمة له في حالة عدم اتباعه لتوجيهاتها، فكلما انخفض تدخل الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي كلما كان أكثر استقلالاً.

6. تحديد الأهداف

يكون البنك المركزي أكثر استقلالية عندما يحدد القانون مهامه بعدد محدد من الأهداف، فعندما يكون الهدف الأساسي للبنك المركزي هو تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، فإن مسؤولية السياسة النقدية تنحصر في البنك المركزي بالمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.³

¹ خلف محمد حمد الحيوي، مرجع سابق، ص 77.

² أسامة محمد الفولي وزينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 225.

³ خلف محمد الحيوي، مرجع سابق، ص 79.

المطلب الرابع: علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية الأخرى

تتلخص العلاقة التي تربط البنك المركزي بالبنوك التجارية أساساً في القيود وحتى التسهيلات التي يقدمها لهذه الأخيرة، وتعد كل من القيود المفروضة والتسهيلات ذات أهمية كبيرة بالنسبة للطرفين، ويمكن إيجاز عناصر هذه العلاقة فيما يلي:

❖ تعد عملية إصدار الأوراق النقدية، والتي يختص بها البنك المركزي، ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك التجارية فإذا كان الأصل أن التدفقات اليومية الخارجة (المسحوبات) من خزينة البنك تتناسب عادة مع التدفقات النقدية الداخلة (الإيداعات) إلى خزينة البنك، وفق لقانون الأعداد الكبيرة، فقد يحدث أن يطرأ خلل في هذا التوازن مما يجعل البنوك التجارية في حاجة إلى نقود ورقية من البنك المركزي، والقادر على توفيرها حتى وإن لم تحتوي خزينته على الكمية لمواجهة الطلب، وذلك من خلال إصدار كميات إضافية مع مراعاة التوازن بين العرض والطلب على العملة المحلية؛

❖ في معظم الدول، تلتزم البنوك التجارية بتكوين حد أدنى من الاحتياطي النقدي في شكل حسابات لدى البنك المركزي، يتمثل في نسبة من ودائع البنك المركزي؛

❖ إن البنوك المركزية تعمل في معظم دول العالم على توجيه البنوك التجارية والإشراف عليها، ويتوقف هذا الدور على مدى تدخل الدولة في القطاع المصرفي، وما إذا كان البنك المركزي هو المسؤول الوحيد على أداء هذا الدور؛

❖ إن عملية تحصيل الشيكات من قبل البنوك التجارية تمر في كثير من الأحيان بغرفة المقاصة لدى البنك المركزي في وجود متعاملين من بنكين مختلفين، وتعتبر هذه الغرفة عن هذه العلاقة الموجودة بين البنك التجاري والبنك المركزي، حيث يقوم هذا الأخير بتسهيل عملية المقاصة بين البنوك، ومن جهة أخرى فإن التسوية الدفترية للحسابات ما بين البنوك تضع حداً للمخاطر الناجمة عن انتقال النقود، وكذلك فإن العلاقة التي تفرضها عملية المقاصة تعمل على تحويل المستحقات النقدية بسرعة إلى سيولة جاهزة، ويمكن أن تستعمل هذه السيولة في فرص استثمارية تكسب من خلالها البنوك التجارية فوائد؛

❖ قد تواجه بعض البنوك التجارية عجزاً في الاحتياطي القانوني، بينما تتوفر أرصدة لبنوك تجارية أخرى على فائض في هذا الاحتياطي، وتطرأ العلاقة قائمة بين البنوك التجارية والبنوك المركزية، كما يقوم البنك المركزي على تسهيل وتسيير عملية الإقراض بين البنوك، فبالنسبة للبنك المقرض فإن هذه العملية تعود عليه بفوائد

وتزيد من معامل الربحية، أما للبنك المقترض فيستطيع من خلال هذه العلاقة تغطية العجز، وأما فائدة البنك المركزي من هذه العملية فهي الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي من خلال المحافظة على وحداته؛¹

❖ من بين العديد من التسميات التي تطلق على البنك المركزي نجد اسم " بنك البنوك"، وكذلك نتيجة للعلاقة التي تربطه بالبنوك التجارية، والتي تشابه تلك العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والأفراد، فغالبا ما تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي لطلب القروض، والتي تأخذ شكل قروض مباشرة، أو إعادة خصم لأوراق التجارية مقابل عمولة يتحصل عليها البنك المركزي.

ونستنتج أن العلاقة التي تربط البنك المركزي بالبنوك التجارية هي السبيل الوحيد لتحقيق أهداف الطرفين، فالأول يعتمد على هذه العلاقة لتطبيق أهداف السياسة النقدية وتحقيق التوازن وما ينجر عنه من زيادة في التنمية الاقتصادية ككل، أما البنوك التجارية ففي ظل هذه العلاقة للحفاظ على تواجدها وحسن تسيير مواردها وزيادة مداخيلها وتوسيع نشاطها.

¹ حورية حميني، مرجع سابق، ص 49.

خلاصة الفصل الأول:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بالبنك المركزي الذي هو عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تشرف على عمل الجهاز المصرفي، ومختلف الخصائص والمميزات التي منحتة الوحدة والاستقلالية، ووظائفه، ولقد تعرضنا إلى السياسة النقدية من الجانب النظري الذي يعبر عن مجموعة التدابير والإجراءات التي تستخدمها الدولة لتأثير في العرض النقدي، وكذلك الوقوف إلى أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف البنك المركزي.

فاستقلالية البنك المركزي تعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية وبالتالي منح السلطة النقدية الامتياز عن السلطة السياسية.

تمهيد:

تعد السيولة أحد محاور الاهتمام الرئيسية بالبنوك، فزيادة السيولة التي يحتفظ بها البنك تعني التضحية بالأرباح التي كان من الممكن تحقيقها أحسن استغلال وتوظيف هذه الأموال السائلة، ومن جهة أخرى فإن نقص السيولة له آثار سلبية خطيرة ليس على البنك فقط بل على الجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني ككل، ولذا تتطلب القوانين المصرفية حد أدنى من السيولة.

لذا من أبرز التحديات التي تواجه البنك المركزي في موازنة نشاطه إدارة السيولة النقدية بكفاءة عالية، وفي سبيل ذلك يلجأ البنك المركزي إلى العديد من الأدوات التي تساعد على تحقيق المرونة في إدارة السيولة النقدية. وسيتم التطرق في هذا الفصل ثلاثة مباحث:

- ❖ المبحث الأول: ماهية السيولة النقدية في البنوك
- ❖ المبحث الثاني: نظريات السيولة النقدية، مؤشرات ومخاطرها ومصادرها
- ❖ المبحث الثالث: آليات مراقبة البنك المركزي لسيولة النقدية

المبحث الأول: ماهية السيولة النقدية في البنوك

تعد السيولة النقدية الجانب الأكبر من موارد البنك في ودائع تستحق عند الطلب، ويجب على البنك أن يكون مستعداً للوفاء في أي لحظة، كما يعمل البنك على تجميع وتعبئة الموارد من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي وتوجيهها في شكل قروض.

وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم السيولة وأهميتها، بالإضافة إلى عناصرها ومتطلباتها والعوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: مفهوم السيولة النقدية وأهميتها

تعد السيولة من بين الأهداف الرئيسية للبنك والتي يجب عليه أن يحققها.

أولاً: تعريف السيولة النقدية

للسيولة النقدية تعريف عديدة ومختلفة أهمها:

تعرف السيولة النقدية على أنها: " قدرة البنك على مواجهة التزاماته والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع".¹

كما يمكن تعريف السيولة النقدية بأنها: " تعني قدرة الجهاز المصرفي على تلبية احتياجات العملاء من الائتمان، وفي الوقت نفسه، تلبية طلبات السحب على الودائع من الجهاز المصرفي ككل".²

تمثل السيولة النقدية: " ما تحتفظ به المنشأة المالية من الأموال النقدية أو ما يتوافر لها من موجودات سريعة التحول إلى نقدية وبدون خسائر في قيمتها، إذا أن الغرض منها هو الإيفاء بالالتزامات المستحقة أو المترتبة على هذه المنشأة وبدون تأخير".³

تعتبر السيولة النقدية: " مقياس لفاعلية إدارة المصرف لتحقيق أهداف المصرف طويلة الأجل".⁴

¹ عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 211.

² هشام جبر، إدارة المصارف، دار جامعة القدس المفتوحة، مصر، 2008، ص 273.

³ فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 93.

⁴ أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار الذاكرة، عمان، الاردن، 2013، ص 182.

كما تعرف السيولة النقدية: " قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من الودائع ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة وكذلك مواجهة الطلب على القروض دون تأخر".¹

كما تعرف إدارة السيولة بأنها: " إدارة الموجودات والمطلوبات، فإدارة السيولة في جانب الموجودات تعني الاعتماد على الموجودات السائلة التي يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة لمواجهة احتياجات البنك من السيولة".²

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن السيولة النقدية هي احتفاظ البنك المركزي بجزء من أصوله بأشكال سائلة أو شبه سائلة، تمكن من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، إضافة إلى تلبية طلبات القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع".

ثانيا: أهمية السيولة النقدية:

تتمثل أهمية السيولة النقدية في عدة نقاط كما يلي:

- ❖ تمثل السيولة النقدية أهمية لاكتساب المؤسسة سمعة طيبة لدى الأطراف المتعاملة معها (العملاء، الموردين، الجهات الحكومية، المستثمرين... الخ)، وكذلك الحفاظ على هذه السمعة وتنميتها، حيث أن عدم سداد التزامات المؤسسة في مواعيدها يؤدي إلى وقوعها في سمعة سيئة، وقد يعرقل حصولها على ائتمان تجاري من الموردين أو حصولها على قروض من البنوك، أو يؤدي إلى فشل عمليات زيادة رأس مالها من خلالها طرح أسهم إضافية، أو فشل عملية إصدار سنداتها؛
- ❖ تؤدي إدارة السيولة النقدية الجيدة إلى سهولة الحصول على مصادر تمويل وانخفاض تكلفة الحصول عليها؛
- ❖ تؤدي إدارة السيولة النقدية الجيدة إلى منع وجود أموال عاطلة دون استخدام من ناحية، وإلى عدم الوقوع في ثغرات نقدية أو مآزق العجز النقدي في الفترات القصيرة؛
- ❖ تؤدي إدارة السيولة النقدية الجيدة إلى زيادة ربحية المؤسسة وقدرتها على البقاء والنمو؛
- ❖ تؤدي إدارة السيولة النقدية الجيدة إلى زيادة ثقة مجتمع الأعمال في إدارة المؤسسة؛³

¹ محمد الجمعاوي قريشي، أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة، 2011، ص 265.

² هشام جبر، مرجع سابق، ص 283.

³ طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2012، ص، ص 13، 14.

❖ تكتسب السيولة النقدية في المصارف الجارية أهمية خاصة حيث تكون التدفقات النقدية من وإلى

المصرف ضخمة مقارنة بقاعدة رأس المال.¹

المطلب الثاني: عناصر السيولة النقدية

تتكون عناصر السيولة النقدية لدى البنوك من السيولة الحاضرة والسيولة الشبه النقدية، وتمثل فيما يلي:

أولاً: السيولة الحاضرة

وهي عبارة عن نقود حاضرة تحت تصرفه،² وهي تتكون من النقود الموجودة بخزائنه، والشيكات تحت التحصيل، والحسابات الدائنة لدى البنوك المحلية والمراسلين بالخارج، والحسابات الجارية لدى البنك المركزي، وتمثل فيما يلي:

1. النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق:

ويشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات، وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حد يمكنها من مواجهة التزاماتها المصرفية تجاه الآخرين، وإن السبب في ذلك يعود إلى أن هذا الرصيد لا يدر أية عوائد، كما أنه قد يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل، وقد يتعرض إلى السرقة من الخارج، خاصة في المناطق غير الآمنة.³

2. الشيكات تحت التحصيل:

هي الشيكات الصادرة لأمر عملاء البنك الذين يقدمونها إليه ليحصلها ويقيد قيمتها في حساباتهم الجارية، وقد تكون هذه الشيكات محسوبة على بنك آخر في ذات المدينة، أو على بنك أو فرع لبنك في جهة أخرى، فالشيكات المحسوبة على بنك في نفس المدينة تتسم بسيولة عالية، حيث يمكن تحصيلها أو قيدها لحساب البنك

¹ باسم جبار حسن أبو زعيتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين "1997-2004"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2006، ص 37.

² عبد الغاني قو اوسي، تحديد السيولة في البنوك، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 37.

³ ناجية عاشور، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية "دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 28.

في أقل من يوم، أما الأخرى المحسوبة على بنوك في جهات مغايرة، فإنها تستغرق وقتا يطول أو يقصر وفقا لبعدها عن البنك.¹

3. الأرصدة الدائنة لدى البنوك المركزية

يشكل رصيد البنك لدى البنك المركزي جزءا من مكونات السيولة، إذ تحتفظ البنوك لدى البنك المركزي بأرصدة للوفاء بمتطلبات الاحتياطي النقدي حسب ما يحدده البنك المركزي، من أجل حماية المودعين لدى البنك، وقد يحتفظ بمبالغ إضافية لدى البنك المركزي لتعزيز مركزه خاصة عند إجراء التسويات بين البنوك بعضها ببعض من خلال البنك المركزي.²

4. الأرصدة الدائنة لدى البنوك الأخرى: وهي على أنواع منها:

- ❖ **ودائع بإخطار السابق:** وهذا النوع يفقد سيولته إلى أن يتعين موعد استحقاقها، وتخطر البنك الذي يودع لديه هذه الأموال بضرورة ردها.
- ❖ **الحوالات النقدية المستحقة الأداء التي تتمتع بسيولة سريعة.**
- ❖ **أرصدة يتم الاحتفاظ بها لدى البنوك الأجنبية والمراسلة من أجل تسوية المعاملات الأجنبية، أو يتم قيده لدى هذه البنوك لحساب البنك نتيجة إيداعاته لديها، وتتمتع هذه الأرصدة بسيولة عالية.³**

ثانيا: السيولة شبه النقدية

وهي عبارة موجودات يمكن تحويلها بسهولة ودون عناء خلال فترة قصيرة إلى السيولة أو هي عبارة عن استثمارات قصيرة الأجل كالأوراق المالية (أسهم وسندات)، والأوراق التجارية وأذونات الخزينة، تمتاز هذه الاحتياطات بقصر أجل الاستحقاق وضعف العائد، كما تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية وأيضا في تحقيق بعض الأرباح للمصارف، وتتمثل في عدة أدوات أهمها:

1. **أذونات الخزينة:** وهي التزامات قصيرة الأجل تصدرها الحكومة بانتظام لتغطية احتياجاتها النقدية الناتجة عن عدم انتظام تدفق إيرادات الحكومة من الضرائب، وهي أكثر أدوات السوق النقدي من حيث سهولة

¹ محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 149.

² زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 97.

³ نورة خليفه وزليخة يوسف، مؤشرات السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية" دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2011-2015"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، 2014-2015، ص، ص 17، 18.

تسويقها، وتباع بخصم، أي يدفع المستثمر فيه مبلغاً أقل من قيمتها الإسمية، وعند موعد الاستحقاق يحصل على القيمة الإسمية، ويمثل الفرق بين ما يدفعه المستثمر وما يحصل عليه عند موعد الاستحقاق العائد على الاستثمار في هذه الأدوات.¹

2. **اتفاقيات إعادة الشراء:** وهي اتفاقيات بين طرفين تتم عندما يرغب حامل الورقة المالية في تحويلها إلى نقد لفترة معينة من الزمن يتفق عليها مع طرف آخر، فيبيعها إياها خلال هذه الفترة، وبعد انتهاء هذه الفترة يقوم الطرف البائع بإعادة شرائها بسعر أعلى بقليل من السعر الذي باع به الورقة، حيث يمكن للبنك أن يقوم بشراء الورقة بسعر، ثم يعيد بيعها لمن اشتراها منه بسعر آخر، ويستفيد من فرق السعرين.

3. **القبولات البنكية:** وهي من أقدم أدوات السوق النقدي، حيث يتم بموجبها توقيع المستورد على السحب لسداد مستورداته بعد مدة معينة، ومن ثم يختم البنك عليها بعبارة "مقبول"، أي يضمن دفع قيمتها من طرف المستورد في التاريخ المحدد، فيصبح اسمها قبولات بنكية، مما يجعلها أداة مالية تتداول في السوق النقدي، إذا يمكن للبنك أن يشتريها بأقل من قيمتها وينتظر حتى تاريخ الاستحقاق، ويستفيد من الفرق ما بين السعر الذي اشترى به الورقة وبين قيمتها الفعلية، كما يمكن بيعها في حالة حاجته للسيولة.

4. **الأوراق التجارية:** بدأ التعامل بها منذ القرن الثاني عشر، وهي سندات قصيرة الأجل تصدرها شركة لتفترض بموجبها قرض قصير الأجل، فيمكن للبنك الاستثمار فيها بشرائها والحصول على عائد منها. وهناك أدوات مالية أخرى قصيرة الأجل تتسم بالسيولة والعائد المنخفض، مثل الكمبيالات المخصصة التي يقوم البنوك بخصمها للتجار مقابل فائدة معينة، ويمكنها أن تعيد خصمها لدى البنك المركزي بسعر إعادة خصم أقل من سعر الخصم الذي منحه للتجار، وكذلك القروض بالعملات الأوروبية وهي إقراض الودائع المودعة لدى البنك في خارج البلد الأصلي له، وتمنحها البنوك لفترة تتراوح بين عدة أيام وأشهر قليلة.²

المطلب الثالث: متطلبات السيولة النقدية

يتضح أن متطلبات السيولة النقدية تتوقف على كل من الودائع والقروض وتمثل فيما يلي:

¹ هند يوسف سليمان أبو قرون، إدارة السيولة في المصارف السودانية وإيجابيات وسلبيات، المؤتمر الدولي للمالية المصرفية الإسلامية، يوليو، 2015، ص 5.

² نورة خليفه وزليخة يوسف، مرجع سابق، ص، ص 18، 19.

أولاً: السيولة لمقابلة سحب الودائع

تتوقف متطلبات السيولة إلى حد كبير على نوع وحجم وسلوك الودائع لدى البنوك، وهي تمثل التزامات من قبل المودعين، والتي تتفاوت من حيث السيولة، فليس المهم تصنيف الودائع إلى: ودائع تحت الطلب، وودائع التوفير، وودائع الآجلة... الخ، ولكن الأهم معرفة درجة أو احتمال سحب كل من هذه الودائع خلال الفترة القصيرة، وتصنف الودائع لأغراض السيولة إلى ثلاثة أنواع هي:

❖ ودائع مؤكدة السحب؛

❖ ودائع محتملة السحب؛

❖ ودائع غير مؤكدة السحب، ولكن يحتمل سحبها في ظروف خاصة.

وبصفة عامة كلما زاد احتمال سحب الوديعة، كلما تطلب ذلك سيولة أكبر، ومن أمثلة الودائع المؤكدة السحب (المرتببات المحولة على البنك)، فقد يتم سحبها خلال أسبوع، وكذلك الحال أيضا بالنسبة للزيادة الموسمية في بعض الودائع فهي مؤقتة ويعاد سحبها فيما بعد.

وتسمى الودائع التي يتم سحبها خلال سنة بالودائع غير المستقرة، ولذلك من الأنسب استثمار هذه الودائع في أصول أكثر سيولة تتناسب وتواريخ استحقاقها مع أزمدة سحب هذه الودائع.¹

ثانياً: السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات

وهي توفير الأموال لمقابلة الاحتياجات من القروض والسلفيات لعملاء المصرف والبيئة المحيطة، وتعتبر القروض مصدر الدخل الأساسي للمصرف من خلال الفوائد التي تفرض عليها، فإن المصرف يهدف في نشاطه إلى تحقيق الربح المناسب في ظل متطلبات السيولة ودرجة ملائمة من المخاطرة.²

ومن المؤكد أن زيادة الحاجة إلى السيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض والائتمان بدرجة أكبر من الانخفاض في الودائع، ولتجنب هذا الوضع، فإن إدارة المصرف تحتفظ بموجودات سائلة لمواجهة احتياجات العملاء المؤكدة السحب.

¹ محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص 106.

² نصر رمضان أحلاسه، دور المعلومات الحاسوبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة" دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، تخصص محاسبة وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2013، ص 42.

ولذلك كلما زادت القروض بدرجة أكبر من الودائع وكانت الإدارة تتوقع ذلك، فإن الأمر يستلزم تدبير موارد مالية إضافية لمقابلة الزيادة في القروض والائتمان، وتعويض النقص في الودائع كمصدر للتمويل، لذلك فإن إمكانية الاقتراض المستقبلي للمصرف تتوقف على موارد المالية، عن طريق زيادة الودائع.¹

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على السيولة النقدية

إن سيولة المصرف التجاري ليست ثابتة بل في تغير مستمر وإن من أهم العوامل المؤثرة ما يلي:

1. عمليات الإيداع والسحب

تم هذه العملية في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقدا (أي تحويل الودائع إلى نقود قانونية، وورقية، معدنية، لإنجاز المعاملات اليومية وإلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطيات المصرف التجاري لدى البنك المركزي، وبالتالي إلى تقليص سيولته، فإن عمليات الإيداع، أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية تعمل على تحسين المصرف التجاري.²

2. رصيد عمليات المقاصة بين المصارف

تعرف المقاصة بأنها تساقط حقين متقابلين لإثنين كل منهما دائن لآخر ومدين له، وإجمالا يمكن تعريف المقاصة بأنها إسقاط دين بدين متساويين أو متفاوتين في مقابل بعضها البعض.

يقوم العملاء يوميا بإيداع العديد من الشيكات المسحوبة على مصارف أخرى في المصارف التي يتعاملون معها، لتقوم بدورها بتحصيلها لهم وتسجيلها في حساباتهم الجارية لديها، وتناط هذه المسؤولية لقسم خاص هو قسم المقاصة الذي ينفذ هذه المهمة من خلال غرفة المقاصة، وهي مكتب في المصرف المركزي يتلقى فيه مندوبو المصارف الأعضاء في ساعة محددة من كل يوم عمل لتبادل الشيكات المسحوبة، وتسديد صافي الأرصدة الناتجة عن عمليات التبادل، وهذا كله تحت إشراف مدير غرفة المقاصة الذي يعتبر أحد موظفي المصرف المركزي.³

¹ حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف " استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 77.

² نورة خليفه وزليخة يوسف، ص 25.

³ محمد البيفي، أثر متغيرات العمل المصرفي على السيولة" دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 1992-2010، المجلة الجزائرية للاقتصاد وإدارة، العدد 8، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، عين الدفلة، 2016، ص 6.

3. موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف

يملك البنك المركزي قدرة التأثير على السيولة من خلال تزويد المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات النقدية المتوفرة لديها، ويقلل قابليتها على منح القروض، حيث تعتمد سياسة بنك المركزي على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حال توسيع عرض العملة لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف، ويوسع سيولته المصرفية، مما يسمح بتوسيع قدرتها الافتراضية ومواجهة مختلف المسحوبات من العملة.¹

4. معاملات الزبائن مع الخزينة العامة

وهي سيولة المصرف التجاري التي يمكن أن تتأثر أيضا من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة وعموما تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء المصرف التجاري دائنون للخزينة.

وتتمثل دائنية الزبائن بالنسبة للخزينة في حالات عديدة أهمها:

- ❖ أن الزبائن يعملون في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضون من أموال لدى مصرف تجاري؛
- ❖ استرداد مبالغ السندات الحكومية التي باعها الزبائن في فترة سابقة؛
- ❖ عقد صفقة توريد سلع وخدمات إلى الدولة.

وبالعكس أن سيولة المصرف التجاري تنقلص عندما يقوم زبائنه بالآتي:

- ❖ تسديد الضرائب إلى الحكومة؛
- ❖ شراء الأوراق المالية الحكومية كحوالات الخزينة والسندات العامة طويلة الأجل؛
- ❖ سحب الزبائن جزء من ودائعهم وايداعها لدى صناديق التوفير البريدية نظرا لإن الحقوق التي تعرضها هذه المؤسسات ذات عائد تشجيعي أكبر.²

¹ حسين بن العاربية عبد السلام بلباي، تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية" حالة الجزائر 2000-2014، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، 2017، ص 201.

² نورة خليفية وزليخة يوسف، مرجع سابق، ص 25.

5. رصيد رأس المال الممتلك

من المعروف أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة النقدية، وكلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف، وبالتالي تقل قدرته الافتراضية وانخفضت قابلية على تسديد التزاماته التجارية.¹

المبحث الثاني: نظريات السيولة النقدية، مؤشرات ومخاطرها ومصادرها

توجد عدة نظريات لإدارة السيولة النقدية في البنوك، كما تعتمد على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها، وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية، كما تواجه البنوك عدة مخاطر وهذا عند عدم سدادها للالتزامات المالية عند استحقاقها.

وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم نظريات إدارة السيولة ومؤشرات قياس السيولة، بإضافة إلى مخاطر السيولة ومصادرها.

المطلب الأول: نظريات إدارة السيولة النقدية

هناك عدة نظريات تطرقت لمشكلة السيولة في البنوك التجارية أهمها:

أولاً: نظرية القروض التجارية

ترى هذه النظرية أن معظم موارد البنك التجاري تأتي من الودائع تحت الطلب، الشيء الذي يتطلب أن تقتصر عمليات البنك على العمليات المصرفية، وهي قبول الودائع واستثمارها في الائتمان قصير الأجل والذي يتخذ في جوهره قروض تجارية، حيث هذه الأخيرة تتمتع بتصفية ذاتية، لأنها تنشأ عن عمليات تجارية حقيقية، ويتحول هذا النوع من قروض تلقائياً إلى نقد حاضر بمجرد بيع السلع التي منحت الاعتمادات أو سحب الأوراق للوفاء بنفقات صنعها أو تمويل عمليات تسويقها.²

إلا أن هذه النظرية تعرضت للعديد من الانتقادات منها:

- ❖ عدم ضمان سهولة بيع السلع الممولة وتحويلها عند الحاجة إلى نقد، وخصوصاً في وضع الكساد الاقتصادي؛
- ❖ فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية، فالتقييد بهذه النظرية يمنع البنوك من تمويل التوسعات في المصانع؛

¹ أسعد حميد العالي، مرجع سابق، ص 194.

² نورة خليفية وزليخة يوسف، مرجع سابق، ص 14.

❖ هذه النظرية لم تأخذ بعين الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها، فالودائع الجارية لا يتم سحبها جميعاً في وقت واحد، بل إن عملية الإيداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة، أما الودائع الثابتة فتوازي استحقاقها معرفة للبنك، ولا يحق لصاحبها السحب منها إلا في موعد استحقاقها.¹

ثانياً: نظرية التحويل

أي أن السيولة جيدة عند توفر أصول سهلة التحويل إلى نقد بسرعة أي ارتفاع قدرة تحويل الأصول إلى نقد وبيعها بأقل الخسائر،² وهذه النظرية هي تطور لنظرية القرض التجاري، وتهتم بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول التي يجوزها البنك التجاري، حيث نقلت هذه النظرية تركيز المصرف على إمكانية تحويل الموجودة إلى نقد وبالتالي فنجاح المصرف في سيولته يعتمد على توزيع أمواله على استخدامات يسهل تحويلها إلى نقد كالقروض قصيرة الأجل والاستثمارات المالية، وبالتالي فتح المجال للمصرف للاستثمار في الأوراق المالية.³

وتعتبر هذه النظرية أن الأساس في امتلاك المصرف التجاري للاحتياطات الثانوية وتتميز هذه الموجودات بقابلية بيع عالية، أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسارة.⁴

ثالثاً: نظرية الدخل المتوقع

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخل المتوقع للمقترضين في المستقبل، وهذا يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل، ما دامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخل المتوقع للمقترضين بشكل أقساط دورية ومنظمة (كل شهر أو كل شهرين أو أربعة أشهر مثلاً) والذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها.⁵

¹ حكيم براضية وجعفر هني محمد، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص، ص 41، 42.

² دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 162.

³ عبد السلام لفته سعيد، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الطبعة الأولى، دار الذكوة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص، ص 110، 111.

⁴ فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 100.

⁵ رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف "مدخل تحليلي كمي معاصر"، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2002، ص 194.

رابعاً: نظرية إدارة الخصوم

بينما ركزت النظريات السابقة على جانب الأصول في توفير واستمرارية السيولة في البنوك، فإن هذه الأخيرة تعتمد أيضاً على مصدر التغذية الرئيسية أي على الخصوم وبصفة خاصة الودائع.

فإذا ما تعرض البنك إلى نقص في السيولة فيمكنها التخلص من بعض الأصول ذات السيولة المرتفعة وتحويلها إلى نقود عن طريق إعادة الخصم للأوراق التجارية أو بيع الأوراق الحكومية، كذلك ترى هذه النظرية أن على البنك أن يشتري ما يحتاج إليه من السيولة، فباستطاعته الاقتراض من السوق النقدية، أي من البنوك الأخرى أو اقتراض الأموال العامة والحكومية، وإصدار شهادات إيداع وشهادات ادخارية متعددة الأنواع وغيرها.¹

المطلب الثاني: مؤشرات قياس السيولة النقدية

تستخدم البنوك العديد من المؤشرات المالية للحكم على مدى كفاءة السيولة فيها، وبما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيدها المتفق عليها، ومن أبرز هذه المؤشرات ما يلي:

أولاً: نسبة الرصيد النقدي

وتمثل العلاقة بين ما يمتلك المصرف من موارده نقدية سائلة ومجموعة التزاماته المالية، ويمكن التعبير عنها بالمعادلة الآتية:

نسبة الرصيد النقدي = (النقد لدى البنك المركزي + النقد في الصندوق + الأرصدة السائلة الأخرى) / الودائع وما في حكمها * 100

وتبين هذه النسبة أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في مواعيدها المتفق عليها، وعليه يوجد علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي.²

ويمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال ما يلي:³

- ❖ إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمؤسسات؛
- ❖ سداد قروض سبق أن أقرضها البنك للعملاء؛

¹ حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، الدار الهندسية، مصر، 2009، ص 96.

² فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص 97.

³ حكيم براضية وجعفر هني محمد، مرجع سابق، ص، ص 62، 63.

❖ الاقتراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالية؛

❖ زيادة رأس مال البنك في شكل نقدي، وليس عن طريق تجميد الاحتياطات.

ثانيا: نسبة الاحتياطي القانوني

هي عبارة عن الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى البنوك المركزية مضاف إليها الاحتياطي من النقد،¹ ويمكن حساب هذه النسبة رياضيا من خلال المعادلة الآتية:

نسبة الاحتياطي القانوني = الرصيد لدى البنك المركزي + النقدية مخزنة البنك / الودائع

وتبين هذه النسبة أنه كلما كانت هذه النسبة أكبر كلما زادت مقدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته، خاصة في الظروف غير العامة وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصد الموجودة لدى البنوك التجارية عن سداد الالتزامات المالية، كما أن الاحتفاظ بنسبة أكبر مما هو مقرر من طرف البنك المركزي يعتبر من زاوية أخرى تجميد للأموال.²

ثالثا: نسبة السيولة العامة

وتدل على مقدرة المصارف على استرداد القروض والسلعة لدى الزبائن وفقا لتواريخ الاستحقاق وبدون خسارة في القيمة والملائمة بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلف جديدة، ويعتبر من أكفأ المؤشرات على سلامة السياسات التي تتبعها المصارف.

كما أنه من الضروري أن يتأكد المصرف من مقدرة المقترض على سداد القرض الذي يطلبه، قبل أن يقرر منحه أي تسهيل ائتماني، أو قد يرجع المصرف إلى المراجعة أو النظر في مركز العميل المقترض للتأكد من سلامة مركزه المالي.³ ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:⁴

نسبة السيولة العامة = (الاحتياطات الأولية + الاحتياطات الثانوية / مجموع الودائع + الالتزامات الأخرى) *

100

¹ صادق راشد الشمري، إدارة المصارف " الواقع والتطبيقات العملية"، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن، 2009، ص 380.

² عاطف جابر طه، تنظيم وإدارة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 256.

³ صادق راشدي الشمري، مرجع سابق، ص، ص 380، 381.

⁴ رجراج وهيبة، إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية للعبة والسياسات الاقتصادية، العدد 5،

جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014، ص 203.

رابعاً: نسبة السيولة النقدية

تمثل هذه النسبة مقياس لمدى قدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة الشبه النقدية) على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف، لذلك تعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخدماً في مجال تقييم كفاية إدارة السيولة، ويمكن التعبير عنها رياضياً وفق المعادلة الآتية:

نسبة السيولة القانونية = (أوراق مالية واستثمارات + أذونات الخزينة / إجمالي الودائع + المبالغ المقرضة من البنك المركزي + مستحقات البنوك + شيكات وحوالات وخطابات واعتمادات دورية مستحقة الدفع) * 100

وتشير المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة، أي هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.¹

خامساً: نسبة التوظيف

تشير هذه النسبة إلى مدى ملائمة توظيف الأموال المتاحة للمصرف والمتأتية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من قروض وسلف، وإن ارتفاع هذه النسبة تعني قدرة المصرف على تلبية القروض، إلا أنه في الوقت ذاته تدل على انخفاض قدرته في تلبية طلبات سحبودات المودعين.

ويمكن التعبير عنها وفق المعادلة الآتية:²

نسبة التوظيف = (القروض والسلف / الودائع وما في حكمها) * 100

المطلب الثالث: مخاطر إدارة السيولة النقدية

تعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك وتمثل عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها.

¹ الوافي حسين ونافع نصر الدين، إدارة السيولة في البنوك الجزائرية" دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالملة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية، تخصص مالية ومؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالملة، 2012-2013، ص 13.

² بلال نوري سعيد الكروي، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة" دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والراشددين"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 24، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ص 4.

أولاً: تعريف مخاطر السيولة النقدية

للمخاطر السيولة عدة تعريف أهمها:

تعرف مخاطر السيولة بأنها: "عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الموجودات وعندما تكون سيولة المصرف غير كافية يتعذر عليه الحصول على الأموال كافية سواء عن طريق التزاماته أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة مما تؤثر في ربحية المصرف وهذا يؤدي إلى عدم كفاية السيولة".¹

كما تعرف أيضا بأنها: "عدم كفاية السيولة المتاحة في المصرف للاحتياجات التشغيلية العادية والتي يحتاجها للوفاء بالتزاماته تجاه عملاءه أو تنفيذ عملياته المصرفية اليومية".²

وتعرف أيضا مخاطر السيولة بأنها: "عدم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليها عند استحقاقها أو سدادها بتكلفة أعلى، وكذلك عدم قدرة المؤسسة على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطراب تسهيل الموجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية".³

ويعرفها المجلس الأمريكي للمحاسبة (USA): "هي القدرة على مواجهة الطلبات المتوقعة والغير المتوقعة على النقدية، أي بمعناها العام قدرة المؤسسة على مواجهة الطلب النقدي وهذا بأقل خسارة ممكنة".⁴

ومن خلال ما تقدم يمكن قول بأن مخاطر السيولة هي عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، والبنك الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية للحدوث العجز الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه.

¹ نضال رؤوف، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي "دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين"، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص 8.

² غسان سالم الطالب، مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، جامعة الأردن، 29-30 تموز، 2015، ص 4.

³ محمد الصغير دي بونة، أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية "حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر 2010-2015"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017، ص 4.

⁴ بن سليم محسن وبن رجم محمد خميسي، الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة "مقارنة السيولة المعرضة للخطر"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 3، جامعة سوق أهراس، 2016، ص 4.

ثانياً: أنواع مخاطر السيولة النقدية

وتنقسم إلى عدة أنواع تتمثل فيما يلي:

1. مخاطر السيولة التمويلية:

تظهر مخاطر السيولة عندها يكون المصرف غير قادر على مواجهة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة بكفاءة، من غير أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية التي ينفذها البنك أو على الوضع المالي للمصرف بشكل عام.

2. مخاطر السيولة السوقية:

أحياناً قد يكون من الصعب على المصرف أن يتصرف في بعض الأصول التي مجوزته سواء عن طريق البيع أو الرهن حسب أسعار السوق السائدة، وذلك لصعوبة تسويقها، وإذا اضطر البنك في هذه الحالة فإنها قد ترتب خسائر لا يرغب البنك بتحملها.

3. مخاطر السيولة العرضية:

تنشأ عن عمليات السحب المفاجئ التي قد يتعرض لها المصرف من ودائع العملاء أو السحوبات المفاجئة والحسابات التي تتمتع بتسهيلات ائتمانية والتي تمنح لبعض العملاء.¹

ثالثاً: مؤشرات قياس مخاطر السيولة النقدية

وتتمثل في عدة مؤشرات نذكرها فيما يلي:

1. النقد والأرصدة لدى البنوك:

إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أو لدى المصارف، وبالتالي زيادة قدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية المتفق عليها في الوقت.

¹ غسان سالم الطالب، مرجع سابق، ص 8.

2. النقد والاستثمارات قصيرة الأجل:

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يمكن من زيادة النقد والاستثمارات، أي تحويل الاستثمارات قصيرة الأجل إلى سيولة في فترة قصيرة لمواجهة المصرف بما التزماته في آجالها المحددة.

3. إجمالي القروض:

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتهما بسهولة عند الحاجة إلى سيولة على صعيد آخر، إن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤثر حاجة المصرف إلى زيادة مصادر نقدية جيدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة.¹

المطلب الرابع: مصادر السيولة النقدية

تتكون مصادر السيولة النقدية من مصادر داخلية ومصادر خارجية نذكرها فيما يلي:

أولاً: المصادر الداخلية

تتكون المصادر الداخلية لسيولة النقدية من رأس المال والاحتياطيات والمخصصات والأرباح المحتجزة نذكرها فيما يلي:

1. رأس المال

هو المال المقدم بواسطة المساهمين من مبالغ مالية فعالة القيمة الإسمية للأسهم المصدرة ويستخدم في اقتناء الأصول الثابتة للبداية في نشاط المصرف.

2. الاحتياطيات

تمثل مجموعة المبالغ التي يتم اقتطاعها من الأرباح المحققة للمصرف، وقد تكون ذات طبيعة قانونية أو اختيارية، وتكون لدعم المركز المالي ومواجهة مختلف المخاطر التي يحتمل أن يواجهها المصرف.

وباعتبار الاحتياطيات حقاً من حقوق المساهمين، فإنها تقتطع من الأرباح التي ستوزع عليهم، أي بعد تحديد حصة كل من المودعين والمساهمين في الأرباح.²

¹ محمد الصغير دي بونة، مرجع سابق، ص 5.

² هند يوسف سليمان أبو قرون، مرجع سابق، ص 8.

3. المخصصات والأرباح المحتجزة

➤ **المخصصات:** تمثل المبالغ التي يتم استنزائها من الأرباح المحققة للمصرف لمواجهة النقص في قيم الأصول أو مواجهة التزامات لم تتحدد قيمتها وإن لم تكن مؤكدة الوقوع، وتختلف أنواع المخصصات المكونة باختلاف الضرر أو الخسارة المتوقعة كعدم السداد أو خيانة الأمانة أو إعسار بعض الشركاء وعدم كفاية ضماناته والتزاماته لدى المصرف أو خسارته في بيع بعض الأصول والأوراق المالية إلى غير ذلك من المخاطر التي قد تواجه البنك.

➤ **الأرباح المحتجزة:** هي المبالغ التي تقتطع من أرباح المصرف المحققة خلال السنة المالية، وتستخدم في تمويل مختلف الأنشطة والعمليات، ويمكن للمصرف أن يقرر احتجاز كل الأرباح المحققة بموافقة من الجمعية العمومية العامة.

ثانياً: المصادر الخارجية

وهو موارد يتم اقتطاعها من المودعين، وتأخذ القسم الأكبر في ميزانيتها، وتختلف هذه الموارد باختلاف مدة بقائها في المصرف، والقرض منها، وتمثل في الآتي:

1. الودائع الجارية

وهي المبالغ التي يتم إيداعها لدى المصرف في صورة حسابات جارية، وأهم ما يميزها أنها قابلة للسحب في أي وقت من قبل أصحابها ما يجعلها موارد مالية لا تحمل المصرف أي تكلفة عليها، ويتلقى المصرف عمولة من المودع على هذا النوع من الودائع في مقابل الاستفادة من بعض الامتيازات كصرف الشيكات، وتحويل المال وحفظه.

2. الودائع الاستثمارية

هي الودائع التي يتم إيداعها من قبل أصحابها بقصد استثمارها في مختلف المشاريع دون أن يكون لهم الحق في سحبها خلال الفترة التي تم الاتفاق عليها مع المصرف.

3. الودائع الادخارية

وهي ودائع صغيرة المقدار غالباً، ويكون لصاحبها الحق في سحب ومراجعة بعض أو كل هذه الوديعة بموجب دفتر التوفير الذي يمنحه المصرف له، وتدفع المصارف على هذه الودائع عوائد بسبب الوديعة والمدة التي يقيد بها بالمصرف.

إن المدخرات الصغيرة تستخدم بواسطة المصرف في استثمارات تشارك أصحابها في الربح أو الخسارة إن وقعت.¹

المبحث الثالث: آليات مراقبة البنك المركزي لسيولة النقدية

تعتبر الرقابة المصرفية عملية ضرورية في المؤسسات المالية والبنوك كونها تساعد من الحد من المخاطر والتأكد مما تم التخطيط له بإضافة إلى خلق جهاز مصرفي سليم وقوي، ليحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين.

وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث مفهوم الرقابة المصرفية وأهميتها وأنواعها، بإضافة إلى آليات مراقبة البنك المركزي للسيولة النقدية.

المطلب الأول: تعريف الرقابة المصرفية وأهميتها

تعد الرقابة المصرفية وظيفة من الوظائف الإدارية التي تستند إليها للتأكد من الأداء العملي على أنه يتم وفق الأهداف المخططة، وكذلك لها أهمية كبيرة تحد من المخاطر التي قد تقع فيها البنوك.

أولاً: تعريف الرقابة المصرفية

للرقابة المصرفية تعاريف عديدة ومتنوعة أهمها:

تعرف الرقابة المصرفية على أنها: "هي التأكد من أن ما تم عمله موافق لما خطط له مسبقاً".²

كما تعرف الرقابة المصرفية بأنها: "من أن النتائج التي تحققت مطابقة للأهداف التي تقررت أو التي احتوتها الخطة".³

تمثل الرقابة المصرفية: "مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسيّر عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية".⁴

¹ هند يوسف سليمان أبو قرون، مرجع سابق، ص، ص 9، 10.

² شيخ عبد الحق، الرقابة على البنوك التجارية، رسالة ماجستير في القانون، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009-2010، ص 6.

³ بزيرة فاطمة، الرقابة المصرفية في الجزائر وفق مقترحات لجنة بازل ودورها في رفع أداء البنوك التجارية" دراسة حالة فروع ولاية سعيدة"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص بنوك وأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2015-2016، ص 2.

⁴ صلاح الدين محمد أمين الامام وصادق راشد الشمري، تفعيل أنظمة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 90، 2011، ص 358.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن الرقابة المصرفية تتمثل في التحقق مما إذا كان كل شيء يحدث وفقا للخطة المستخدمة وللتعليمات الصادرة وللمبادئ التي تم إعدادها، ومن أهداف توضيح نقاط الضعف والأخطاء بغرض منع تكرارها.

ثانيا: أهمية الرقابة المصرفية

تكمن أهمية الرقابة المصرفية في النقاط التالية:

- ❖ العمل على توجيه الاستثمارات التي تقوم بها البنوك نظرا لأهميتها في تمويل المشاريع الاقتصادية؛
- ❖ تعتبر رقابة القطاع المصرفي هامة نظرا للدور الحيوي الذي يقوم به في عملية المدفوعات وخلق النقود وقدرته في التأثير على القوة الشرائية للعملة الوطنية؛
- ❖ إمكانية الوقوف على نوعية موجودات البنك وتقييمها ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها ومن ثم محاولة الحد منها؛
- ❖ تمكن الرقابة على البنوك من الحد من المخاطر التي قد تؤدي إلى ضياع الودائع، وبالتالي الحفاظ على ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي؛
- ❖ تتجلى أهمية الرقابة المصرفية في الحفاظ على الاستقرار وصيانة الثقة من طرف العموم في النظام المالي، وذلك لتقلص خطر الخسارة التي قد تصيب المودعين لأموالهم لدى البنوك ودائنين الآخرين.¹

المطلب الثاني: أنواع الرقابة المصرفية ووسائلها

تنقسم الرقابة المصرفية إلى رقابة داخلية ورقابة خارجية، بإضافة إلى وسائل عديدة تتمثل فيما يلي:

أولا: أنواع الرقابة المصرفية

تشمل الرقابة المصرفية رقابة داخلية ورقابة خارجية نلخصها فيما يلي:

1. الرقابة الداخلية

يقصد بالرقابة المصرفية بأنها تلك العمليات التي يقوم البنك داخليا بغية ضبط نشاطه وتصحيح الأخطاء التي تكشف في مختلف مصالحه وتستعين في ذلك ب:

¹ بزيرة فاطمة، مرجع سابق، ص 7.

❖ الرقابة المحاسبية:

من خلالها يتأكد البنك من تطبيق مختلف العمليات المحاسبية وفق ما تنص التعليمات الصادرة من الجهات الاشراف، وأيضا من إدارته العليا وفق السلطات الممنوحة للمصالح المعنية فيه بهذا المجال خاصة فيما يتعلق بالعمليات المحاسبية.

❖ الرقابة الإدارية:

الهدف منها ترقية الأداء الوظيفي وضمان التنفيذ الأمثل لمختلف السياسات الإدارية وتحسين أساليب تكوين الموظفين.

❖ الرقابة على عمليات ضبط الداخلي:

هي تلك العمليات الروتينية الهادفة إلى الكشف المبكر عن عمليات الغش والأخطاء المختلفة ومحاوله تصحيحها في وقتها.

➤ أهداف الرقابة الداخلية: وتتمثل أهدافها الرئيسية فيما يلي:

- تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات؛
- التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية؛
- رفع مستوى الكفاية الإنتاجية؛
- حماية نوعية المعلومات وتشجيع تحسين الأداء.¹

2. الرقابة الخارجية

هناك ثلاثة أنواع للرقابة الخارجية تتمثل فيما يلي:

❖ الرقابة المكتبية:

يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بتقديم كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بمختلفة الأنشطة المصرفية الإدارية والفنية ممثلة بالقوائم المالية، وما يتبعها من البيانات وإحصائيات وتقارير تفصيلية لجميع الحسابات، وذلك بشكل دوري ويعتمد تحديد فتراته على نوعية تلك البيانات وحاجة البنك المركزي لها.

¹ بزيرة فاطمة، مرجع سابق، ص، ص 4، 5.

❖ الرقابة الميدانية:

يقوم البنك المركزي بتفتيش البنوك مباشرة ووفقا لمنهج محدد، والتفتيش المعني ليس تدقيقا بقدر ما هو تقييم، فهو يهدف إلى التحقيق من صحة المعلومات التي يقدمها البنك للسلطة النقدية، وذلك عن طريق الكشف المباشر على مصادر هذه المعلومات وفي سجلات البنك، ثم ينطلق فريق التفتيش للاطلاع على مدى تنفيذ البنك للأنظمة والتعليمات الصادرة إليه، وعليه أيضا التأكد من الحسابات وفعالية وسائل الرقابة الداخلية للبنك، ثم يقدم التفتيش تقريرا مفصلا بنتائج أعماله متضمننا المخالفات والملاحظات ومقترحا الإجراءات التصحيحية اللازمة.¹

❖ الرقابة الأسلوب التعاوني:

حيث يشترك البنك المركزي مع البنوك التجارية في دراسة المشكلات التي تواجهها هذه الأخيرة لاتخاذ الإجراءات الوقائية قبل تحقيق المخاطر، وذلك في إطار قرارات جماعية يواجه بها الجهاز المصرفي مشكلاته وصعوباته، وهذا الأسلوب ينمي روح التعاون بين السلطة النقدية ووحدات البنوك، مما يجعلها تنفذ القرارات والتوجيهات التي أسفرت عنها الدراسة المشتركة.²

ثانيا: وسائل الرقابة المصرفية

لأداء وظيفتها الرقابية تلجأ البنوك المركزية إلى استخدام سلطتها الشرعية على المؤسسات المصرفية عن طريق اللجوء إلى بعض الوسائل:

1. منح التراخيص

تعتبر الرقابة على منح التراخيص لإنشاء بنوك جديدة أولى وسائل الرقابة التي تمارسها البنوك المركزية على البنوك التجارية، وترجع أهميتها إلى الأثر الذي تعكسه زيادة عدد البنوك عن حاجة السوق المحلي على نوعية الخدمات المصرفية وعلى زيادة حدة المنافسة غير السليمة لاجتذاب الودائع، مما سوف يؤدي إلى مخالفات وتجاوزات لتعاليم السلطة النقدية والتأثير على حسن أداء البنوك، ولعل من أهم شروط الحصول على موافقة

¹ سفيان أو عمران، " أهمية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي " حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص، ص 20.

² موسي مبارك أحلام، " آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية " دراسة حالة بنك الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 21.

مسبقاً من السلطات المختصة هي: وجود حد أدنى من رأس المال المدفوع، وجود إدارة ذات سمعة وكافة جيدة، وأن يكون البنك شركة مساهمة عامة، وذلك دائماً في ظل ظروف تسمح بمنح الترخيص.

2. مذكرات وتعليمات البنك المركزي

يقوم البنك المركزي بإصدار مذكرات وتعليمات تنفيذاً للقوانين والأنظمة من حسن سير أعمال البنوك، ويقوم المفتشين بدوائر الرقابة بالبنك المركزي بالتأكد من التزام هذه البنوك بهذه التعليمات التي تهدف جميعها إلى حماية ودعم الجهاز المصرفي وبالتالي حماية حقوق المودعين والدائنين.

3. مراجعة وتحليل التقارير الدورية

حيث توجد معظم قوانين البنوك المركزية على البنوك العاملة في الجهاز المصرفي وتزويدها بالتقارير شهرية تبين موجوداتها ومطلوباتها بشكل مفصل، ويقوم المختصون بدراسة وتحليل المعلومات والبيانات الواردة واستخدام النسب المالية المختلفة وإعداد جداول مقارنة لكل بنك، خاصة فيما يتعلق بتطور الودائع والتسهيلات الائتمانية ومحفظة الأوراق المالية وقروض وتطور النسب المصرفية لديه، ومتابعة أي تطورات غير الطبيعية في بند من بنود الميزانية.¹

4. أعمال التفتيش على البنوك

تهدف أعمال التفتيش إلى الوقوف على حقيقة المراكز المالية للبنوك وتتبع سياستها الائتمانية وطرق تطبيقها، والتحري عن مدى التزام البنوك بالقوانين السارية والأنظمة الموضوعية والتأكد من وجود إدارة مصرفية سليمة، وتجدر الإشارة إلى أن أهمية أعمال التدقيق الخارجي والتفتيش والرقابة الخارجية على البنك التجاري، ترجع إلى أن كل من المدقق الخارجي ومفتش البنك المركزي يعتمدان إلى أبعد الحدود على وجود نظام فعال لتدقيق الداخلي في البنك مما يوفر الوقت والجهد والتكلفة كذلك فإن أعمال الرقابة والتفتيش الخارجي يعتبر أعمال مكتملة وليست بديلة للرقابة الداخلية، حيث يركز التدقيق الداخلي على الرقابة الإدارية الداخلية ويعمل كوسيلة إنذار مبكر للإدارة من خلال اكتشاف المشاكل قبل وقوعها، بما يركز التدقيق الخارجي على صحة المعلومات والبيانات المحاسبية كما تعكسها التقارير والقوائم المالية، وهنا يبرز الدور الهام لمدقق الحسابات في إظهار الوضع المالي وتقدير

¹ موسى مبارك أحلام، مرجع سابق، ص، ص 21، 22.

ما إذا كانت حسابات البنك وبياناته المالية صحيحة وعادلة، ويستلزم ذلك نظرة فاحصة ونافذة للأوضاع المالية للبنك خلال فترة التدقيق.¹

المطلب الثالث: الآليات المباشرة لمراقبة البنك المركزي للسيولة النقدية

تتمثل الآليات المباشرة للمراقبة للبنك المركزي للسيولة فيما يلي:

أولاً: التأثير على نسبة الاحتياط الاضرامى

وهي الأداة التي يستعملها البنك المركزي في معظم البلدان لتأثير على مقدرة البنوك التجارية على إنشاء النقود الخطية أو نقود الودائع، وبالتالي مقدرتها على التوسع في منح الائتمان.

يجب عند استعمال هذه الأداة الأخذ بعين الاعتبار الأمور الآتية:

❖ إن مدى نجاح تطبيق هذه السياسة يعتمد على افتراض أن احتياطات البنوك تقتصر فقط على الاحتياطي القانوني؛

❖ تؤثر هذه الأداة على كافة البنوك أيا كان حجمها، فلا فرق بين البنوك الكبيرة والصغيرة، لذلك تفرض بعض الدول النسبة بدرجة تصاعدية تبعا لحجم الودائع، مما يعطي ميزة نسبية للبنوك الصغيرة، كما أن بعض الدول تجعل البنوك تحصل على سعر الفائدة أعلى، ما تحتفظ به من أرصدة لدى البنك المركزي، بل قد تميز بعض الدول في هذه النسبة بين أنواع الودائع ودرجة استقرارها، حيث تقل النسبة في حالة الودائع لأجل نظرا لتمتعها بالاستقرار؛

❖ تعتبر هذه السياسة فعالة إلى حد كبير في أوقات التضخم، حيث لا تجد البنوك مفرًا من تخفيض حجم القروض والسلفيات، وتخفيض حجم الودائع لديها للوصول إلى الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي المقرر والمحتفظ بها لدى البنك المركزي، أما في أوقات الانكماش فإن هذه السياسة لا تكون فعالة نظرا لأن تخفيض هذه النسبة وزيادة مقدرة البنوك على منح الائتمان قد لا يقابله طلب مكافئ على القروض، وتكون النتيجة وجود طاقة تمويلية عاطلة لدى البنوك.

¹ موسى مبارك أحلام، مرجع سابق، ص 23.

ثانيا: التأثير على نسبة السيولة العامة

يقصد بالسيولة العامة قدرة البنك على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفقا لتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة، والتواؤم بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة، لذلك يتعين على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء، واستبعاد من يتضح عدم قدرته على سداد القرض من نسبة السيولة العامة، ويتم ذلك من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء، ومراقبة عمليات السحب والايدياع للتعرف على أسلوب استخدام القرض وامكانيات السداد، ويمتد ذلك إلى استخدام القرض.¹

ويمكن تقسيم سيولة البنك التجاري إلى ثلاثة خطوط دفاع:

1. أصول تامة السيولة عديمة الربح:

تشمل ما يملكه البنك من أوراق النقد القانوني والنقود المساعدة والعملات الأجنبية، وتمثل خط الدفاع الأول الذي يلجأ إليه البنك لمواجهة طلبات السحب.

2. أصول قريبة من السحب ومدرة للربح:

وتتميز بقدر جزئي من السيولة، وأنها تدر عائدا معقولا للبنك، ويستطيع تحويلها إلى سيولة مع تحمل خسارة بسيطة، وتمثل خط الدفاع الثاني مثل: الأصول شبه النقدية، كميكلات، أوراق مالية حكومية، قروض وسلفيات قصيرة الأجل.

ويلاحظ أن هذه المجموعة الثانية أنه كلما زادت درجة سيولتها قلت ربحتها، وأن كلما نقصت درجة سيولتها زادت ربحتها.

3. أصول أقل سيولة وأكثر ربحا:

وهي تمثل أقل أصول البنك سيولة، وتعتبر خط الدفاع الثالث، ولا يلجأ إليها البنك إلا لمواجهة الطلبات السحب غير العادية، ومن أمثلة هذه الأصول: الأسهم، القروض بضمان أوراق مالية أو سلع، وكل صور الائتمان متوسط وطويل الأجل الذي توسعت فيه البنوك التجارية نتيجة استقرار الأسواق النقدية والمالية وتطورها، والذي زاد من السيولة النسبية لهذه الأصول.²

¹ ناجية عاشور، مرجع سابق، ص 40.

² مرجع نفسه، ص، ص 41، 42.

المطلب الرابع: الآليات غير المباشرة لمراقبة البنك المركزي للسيولة النقدية

تتمثل آليات غير المباشرة للمراقبة للبنك المركزي للسيولة النقدية فيما يلي:

أولاً: إجبار البنوك على الاكتتاب بحد أدنى في السندات العمومية

تفرض البنوك المركزية وفي كثير من الدول على البنوك الاحتفاظ وباستمرار بحجم معين من السندات العمومية حسب التزاماتها تجاه الغير، أو يمثل عادة نسبة مئوية من رقم المحفظة الإجمالي من الأوراق المالية للبنك، وبالتالي لا يمكن للبنوك أن تحولها إلى سيولة قبل استحقاقها وهذا لضمان حد أدنى لمساهمة الجهاز المصرفي في تمويل الحكومة، وأيضاً لتقليل فرص المصارف في التخلص من هذه السندات الحكومية من أجل زيادة قروضها للأغراض التجارية العامة، أي اعتبارها أداة إضافية للتحكم في سيولة البنوك.

ثانياً: استعمال سياسة تأطير الائتمان

وهي إجراء تنظيمي تستعمله السلطات النقدية عندما يكون الاقتصاد يشكو من درجة عالية من التضخم بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة، كأن لا تتجاوز القروض الموزعة نسبة معينة خلال فترة زمنية محددة، ومبدأه التأثير على المصدر الأساسي لإنشاء النقود، أي منح القروض من طرف البنوك والمؤسسات المالية ويلاحظ علمياً أن سياسة السقف الائتمانية تطبق على عدة أشكال أهمها شكلان:

1. سقف ائتماني نسبي: تتم فيه نسبة الائتمان المصرفي إلى متغير أو عنصر من عناصر المركز المالي للبنك كإجمالي

الودائع أو إجمالي رقم الميزانية أي حجم الأصول.

2. سقف ائتماني مطلق: يتم وضع حد أقصى يتعين ألا يتعد له رقم الائتمان في فترة زمنية ما أو في نقطة زمنية

محددة.¹

¹ ناجية عاشور، مرجع سابق، ص، ص 43، 44.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد حولنا من خلال هذا الفصل التعرف على كل ما يخص السيولة النقدية من مفاهيم عديدة وأهميتها، ومختلف مكوناتها، ومتطلبات السيولة، وكذلك الوقوف على أهم المتغيرات والعوامل المؤثرة في السيولة النقدية، حيث تعتبر السيولة أحد المتغيرات الرئيسية التي تحكم نشاط البنوك التجارية، وعلى هذا الأخير أن تحتفظ بقدر كاف منها، محافظة على مركزه المالي وكسب ثقة المتعاملين والمودعين، ويضع البنك المركزي النسب المالية التي تساعد في تحقيق ذلك الهدف، باعتباره السلطة النقدية المسؤولة على استقرار ورقابة نشاط المؤسسات المكونة للجهاز المصرفي.

تمهيد:

يلعب بنك الجزائر دورا هاما في إدارة السيولة النقدية من خلال إدارة السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار النقدي، التي يستهدف كل بنك مركزي تحقيقها في استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر الصرف، بالإضافة إلى ذلك يعد البترول من أهم مصادر الطاقة في العالم ويشكل سلعة استراتيجية دولية تتمتع بقيمة اقتصادية عالية، لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.

وسيتم التترق في هذا الفصل إلى ثالث مباحث وهي:

- ❖ المبحث الأول: تقديم عام لبنك الجزائر
- ❖ المبحث الثاني: ماهية أسعار البترول
- ❖ المبحث الثالث: إجراءات بنك الجزائر لمواجهة نقص السيولة النقدية

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الجزائر

لقد كان البنك الجزائري عند نشأته ذات طابع تجاري ثم تحول إلى بنك عمومي تملكه الدولة، فإن بنك الجزائر يعد من أهم المؤسسات المصرفية التي تأتي على رأس النظام المصرفي كما يعد الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي.

وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى نشأة ومفهوم بنك الجزائر، هيكل التنظيمي له ومهامه وصلاحيته.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم بنك الجزائر

لقد جاءت نشأة بنك الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض وسيتم التعرف عليه فيما يلي:

أولاً: نشأة بنك الجزائر

أنشئ البنك المركزي الجزائري بمقتضى القانون 62-144 المؤرخ في 13 سبتمبر 1962، على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعتبر أول مؤسسة نقدية يتم تأسيسها في الجزائر المستقلة، حيث زاول بنك الجزائر نشاطه منذ نشأته كبنك اصدار وبنك ائتمان في آن واحد، وبعد نصف قرن من نشأته بدأت وظيفته تتقلص شيئاً فشيئاً إلى أن تخصص بعد قرن من تاريخ تأسيسه كبنك مركزي، حيث ورث البنك المركزي الجزائري اختصاصات بنك الجزائر الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار، وبتأسيسه أرادت الجزائر أن تبرز نيتها التي تعبر عن سيادتها واستقلالها، ومنذ صدور قانون النقد والقرض في أبريل 1990، أصبح البنك المركزي الجزائري يسمى في تعاملاته مع الغير بنك الجزائر، ويتواجد المقر الاجتماعي للبنك بالجزائر العاصمة.

ثانياً: تعريف بنك الجزائر

يعرف الأمر رقم (03-11) الصادر في 26 أوت 2003، والمتعلق بالنقد والقرض في مواد رقم (09-11) بنك الجزائر بأنه: " مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويدعى البنك المركزي الجزائري في علاقاته مع الغير ببنك الجزائر، ويعتبر تاجراً في علاقاته مع الغير، وهو يخضع لأحكام القوانين التي ترعى بالتجارة بقدر ما تنص الآجال القانونية الخاصة به على خلاف ذلك، إلا أنه لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، كما لا يخضع للأحكام القانونية التنظيمية المتعلقة بالمحاسبة العمومية والمراقبة مجلس المحاسبة، بل يتبع القواعد المالية التي تطبق في المحاسبة التجارية، بالإضافة إلى أنه يستطيع أن يفتح فروعاً له أو يختار مراسلين أو ممثلين له في أي نقطة

من التراب الوطني كلما رأى ذلك ضروريا، كما يتمتع بنك الجزائر بأهم الصلاحيات التي تتمتع بها كافة البنوك المركزية فهو بنك الدولة وله سلطة مراقبة وتوزيع القروض".¹

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر

يتكون الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر من عدة مجالس نذكرها فيما يلي:

أولاً: المحافظ ونوابه

حسب الأمر رقم (03-11) المتعلق بالنقد والقروض، وحسب المواد رقم (13-14-15-16-17) من هذا الأمر، يقوم بإدارة بنك الجزائر مجلس إدارة يترأسه المحافظ، ومن بين أعضائه ثلاث نواب محافظ، يعين جميعهم بموجب مرسوم رئاسي، كما تتم إقالة كل منهم بموجب مرسوم رئاسي أيضا.

ولا يمكن للمحافظ ونوابه ممارسة أي نشاط أو مهنة أو يتولى أي منصب خلال فترة ولايتهم، ماعدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية، حيث تتنافى وظائف المحافظ ونوابه مع التمثيل الانتخابي أي مهمة حكومية أو وظيفة عمومية، كما لا يمكنهم اقتراض أي مبلغ من أي مؤسسة جزائرية أو أجنبية، ويفرض أي تعهد صادر عنهم في محفظة بنك الجزائر، ولا أي بنك عامل في الجزائر.

كما لا يجوز للمحافظ ونوابه خلال سنتين بعد انتهاء فترة ولايتهم أن يديروا أو يعملوا في مؤسسة خاضعة لسلطة أو مراقبة بنك الجزائر، أو شركة تسيطر عليها هذه المؤسسة، كما لا يجوز لهم أيضا أن يعملوا كوكلاء أو مستشارين في شركات كهذه.

يتولى المحافظ إدارة شؤون بنك الجزائر، حيث يتخذ جميع الإجراءات التنفيذية، ويقوم بجميع الأعمال في إطار ما ينص عليه القانون.²

ثانياً: المديرية العامة

إن هيكله وتنظيم بنك الجزائر تغيرت جذريا، وأخذت بعد آخر يتماشى في آن واحد مع التحولات الاقتصادية الوطنية والدولية، وقد تم صدور قانون (90-10) المتعلق بالنقد والقروض، وحاليا فإن هيكل بنك الجزائر وبالإضافة

¹ المادة رقم 9 إلى 11 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، من قانون النقد والقروض.

² المادة رقم 13 إلى 17 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، من قانون النقد والقروض.

إلى منصب المحافظ ونوابه الثلاثة ومجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض، هناك أيضا 11 مديرية عامة، والتي تتفرع بدورها إلى مديريات مركزية وعددها 34 مديرية مركزية وهذه الأخيرة بدورها تتفرع إلى نيابات مديريات وعددها 39 نيابة مديرية، وسنكتفي بذكر المديريات العامة وهي كما يلي:¹

❖ المديرية العامة للمفتشية العامة

وتقوم هذه المديرية في آن واحد بمراقبة وكالات بنك الجزائر، ومراقبة البنوك التجارية والمؤسسات المالية.

❖ المديرية العامة للشبكة

ومهمتها المساعدة في تسيير وكالات بنك الجزائر.

❖ المديرية العامة للإدارة والوسائل

وتقوم بتسيير واستغلال وسائل الاعلام الآلي والمحاسبة والموازنة بالإضافة إلى تسيير الوسائل العامة.

❖ المديرية العامة للموارد البشرية

ويتمثل دورها في إدارة الموارد البشرية، والوقاية والأمن، وكذلك التكوين.

❖ المديرية العامة للدراسات

ووظيفتها القيام بجمع الاحصائيات والعلاقات مع التنظيمات الرسمية المتعددة الأطراف، وتحليل الظروف الاقتصادية وكذلك نشر الوثائق وترجمتها.

❖ المديرية العامة للعلاقات المالية الخارجية

ومهمتها تسيير الأرصدة والعمليات الخارجية، والسهر على المصالح البنكية مع الخارج، وكذلك على الأسواق والتمويلات الخارجية.

❖ المديرية العامة للصرف

ومن وظائفها مراقبة عمليات الصرف وتسيير المديونية الخارجية، وكذلك ميزان المدفوعات.

❖ المديرية العامة للصندوق العام

وتقوم بإصدار وإلغاء الأوراق النقدية ومراقبتها.

❖ المديرية العامة للمطبعة

ووظيفتها طبع الأوراق النقدية والميداليات، والبرمجة والصيانة.

¹ المادة رقم 18 إلى 23 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

❖ المديرية العامة للمدرسة العليا البنكية

وتسهر هذه المديرية على التكوينات قصيرة وطويلة المدى، وكذلك طبع الوثائق البيداغوجية.

ثالثا: مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض

قبل تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2001، كان لمجلس النقد والقرض دورين، حيث كان يمثل مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية في نفس الوقت، وجاء هذا التعديل ليفضل بين هذين الدورين بإنشاء مجلس إدارة بالإضافة إلى مجلس النقد والقرض، وحسب المواد من 23 إلى 25 من الأمر رقم (03-11) المتعلق بالنقد والقرض، فإن مجلس إدارة بنك الجزائر يتكون من:

❖ المحافظ رئيسيا؛

❖ نواب المحافظ الثلاثة كأعضاء؛

❖ ثلاثة موظفين سامين يتم تعيينهم بموجب مرسوم رئاسي، نظرا لقدراتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية، ويتم تعيين ثلاثة مستخلفين ليحل محل الموظفين المذكورين سابقا عند الاقتضاء.¹

وحسب المواد من المادة 58 إلى 62 من الأمر 11/03 والمتعلق بالنقد والقرض، فإن مجلس النقد والقرض يتكون من الأعضاء الآتي ذكره:

❖ أعضاء مجلس الإدارة لبنك الجزائر؛

❖ شخصان يختاران نظرا لقدراتهما الاقتصادية والنقدية، ويتم تعيينهما بموجب مرسوم رئاسي، ويستدعى المحافظ المجلس للاجتماع ويرأس جلساته ويحدد جدول أعماله، ويكون حضور أربعة أعضاء من المجلس على الأقل ضروريا لعقد اجتماعه، كما أن القرارات تتخذ بالأغلبية البسيطة للأصوات، ويجتمع المجلس بناء على استدعاء من رئيسه كلما دعت الضرورة إلى ذلك، كما يجتمع إذا طلب ثلاثة أعضاء ذلك.

يرأس مجلس النقد والقرض محافظ بنك الجزائر الذي يستدعيه للاجتماع ويحدد جدول أعماله، كما تتم عملية التصويت على القرارات بنفس الطريقة التي يعمل بها مجلس الإدارة.²

¹ المادة رقم 23 إلى 25 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

² المادة رقم 58 إلى 62 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

رابعاً: مراقبة بنك الجزائر

حسب المادتين (26-27) من الأمر (03-11) والمتعلق بالنقد والقرض تتولى مراقبة بنك الجزائر هيئة مكونة من مراقبين، يتم تعيينها بموجب مرسوم رئاسي، كما تنتهي مهامها بموجب مرسوم رئاسي أيضاً، ويشترط في المراقبين أن يتمتع كل منهما بكفاءات، لا سيما في مجال المالية ومحاسبة البنوك المركزية، وتؤهلها للقيام بمهمتهما.¹

المطلب الثالث: مهام وصلاحيات بنك الجزائر

يتمتع بنك الجزائر بمجموعة من المهام والصلاحيات وسنقوم بذكرها فيما يلي:

أولاً: مهام بنك الجزائر

تتمثل مهمة بنك الجزائر في مجال النقد والقرض، في توفير والحفاظ على أفضل الشروط التي تضمن النمو المنتظم للاقتصاد الوطني والسهر على استقرار النقد وتمثل فيما يلي:

❖ تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفاً من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو مدعم للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي؛

ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة، وكذلك يسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف، والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته؛

❖ يقترح بنك الجزائر على الحكومة كل تدبير من شأنه أن يحسن ميزان المدفوعات وحركة الأسعار وأحوال المالية العامة؛

❖ يطلع بنك الجزائر الحكومة بكل طارئ من شأنه المساس باستقرار النقد؛

❖ يحدد بنك الجزائر كيفية عمليات الاقتراض من الخارج ويرخص بها، إلا إذا تعلق الأمر بقروض قامت بها الدولة أو لحسابها؛

❖ يقوم بجمع كل المعلومات ومتابعة الالتزامات المالية نحو الخارج ويبلغها للوزارة المكلفة بالمالية؛

❖ يساعد بنك الجزائر الحكومة في علاقاتها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والدولية، ويمكنه عند الحاجة أن يمثل الحكومة لدى هذه المؤسسات وفي المؤتمرات الدولية؛

❖ يقوم بنك الجزائر بالمشاركة في التفاوض بشأن عقد اتفاقيات دولية لدفع والصرف والمقاصة ويتولى تنفيذها؛

¹ المادة رقم 26 إلى 27 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

- ❖ يمكن لبنك الجزائر أن يقوم بكل العمليات على الذهب ولاسيما بالشراء والبيع والاقتراض والرهن وذلك نقدا ولأجل، وكذلك يمنح تسبيقات للبنوك من العملات وسبائك الذهب والعملات الأجنبية ومن السندات العمومية والخاصة، ولا يمكن أن تتعدى مدة هذه التسبيقات سنة واحدة؛
- ❖ يستطيع بنك الجزائر أن يشتري أو يبيع أو يخصم أو يعيد الخصم أو يضع أو يأخذ تحت نظام الأمانة، ويرهن ويستترهن، أو يدع ويأخذ كوديعة كل سندات الدفع المحررة بالعملات الأجنبية وكذا كل الأرصدة بالعملات الأجنبية، ويدير احتياطات الصرف ويوظفها، كما يمكنه في هذا الإطار الاقتراض والاكتتاب بسندات مالية محررة بعملات أجنبية.¹

ثانيا: صلاحيات بنك الجزائر

تتمثل صلاحيات بنك الجزائر فيما يلي:

- ❖ يمكن بنك الجزائر ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض أن يتدخل في سوق النقد وأن يشتري ويبيع سندات عمومية خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو لمنح التسبيقات، ولكن لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة، أو الجماعات المحلية المصدرة للسندات؛
- ❖ يمكن بنك الجزائر أن يمنح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري لا يمكن أن تتجاوز مدتها الكاملة 240 يوما متتالية أو غير متتالية أثناء سنة تقويمية، وذلك على أساس تعاقدية، وفي حدود حد أقصى يعادل 10% من الإيرادات العادية للدول المثبتة خلال سنة الميزانية السابقة؛
- ❖ يرخص لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة العمومية بصفة استثنائية تسبيقا يوجه حصريا لتسيير النشاطات للمديونية العمومية الخارجية؛
- ❖ يمكن بنك الجزائر أن يخصم أو يأخذ تحت نظام الأمانة والسندات المكفولة المكتتبه لصالح محاسبي الخزينة المستحقة خلال أجل ثلاثة أشهر؛
- ❖ يمكن بنك الجزائر أن يجري كل العمليات المصرفية مع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر ومع كل بنك مركزي أجنبي ولا يمكنه أن يتعامل مع البنوك العاملة بالخارج، إلا في عمليات بالعملات الأجنبية؛
- ❖ يمكن بنك الجزائر لتلبية حاجاته الخاصة أن يشتري عقارات أو يكلف من بينها أو يبيعها أو يستبدلها، حيث تخضع هذه العمليات لرخصة من مجلس الإدارة، ولا يمكن أن تتم إلا بأموال الخاصة؛

¹ من المادة رقم 35 إلى 39 من الأمر 11/ 03 الصادر في 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

- ❖ يمكن بنك الجزائر بغية تحصيل ديونه المشكوك فيها أو المتأخر إيفائها أن يتخذ جميع الضمانات في شكل رهون حيزية، وكذلك أن يشتري بالتراضي أو بالبيع القسري كل ملك منقول أو غير منقول، وعلى البنك الجزائري أن يتصرف في الأملاك التي اكتسبتها بهذه الصفة من أجل سنتين، إلا إذا استعملها لحاجات عملياته؛¹
- ❖ يمكن بنك الجزائر أن يوظف أمواله الخاصة في شكل أموال غير منقولة، أو في شكل سندات صادرة عن هيئات مالية تخضع إلى أحكام قانونية خاصة وذلك بعد موافقة الوزير المكلف بالمالية؛
- ❖ يتأكد بنك الجزائر من سلامة وسائل الدفع غير العملة الائتمانية وكذا إعداد المعايير المطبقة في هذا المجال وملائمتها، ويمكن رفض ادخال أي وسيلة دفع؛
- ❖ يمكن لبنك الجزائر أن يتولى الخدمة المالية لقروض الدولة، وكذا حفظ الأموال المنقولة التابعة لدولة وتسييرها؛²
- ❖ تم الفصل بين مجلس الإدارة المكلفة بتسيير البنك كمؤسسة وبين مجلس النقد والقرض الذي يمارس اختصاصات جوهرية في مجال سياسة النقد والقرض؛
- ❖ ينشأ لجنة مشتركة بين بنك الجزائر والوزارة المالية للإشراف على تسيير الرصيد الخارجي والمديونية الخارجية؛
- ❖ ينظم سيولة أفضل في انسياب المعلومات المالية التي أصبحت ضرورية بحكم مكافحة الآفات المعاصرة" تبيض الأموال".³

المبحث الثاني: ماهية أسعار البترول

يعتبر البترول سلعة استراتيجية عالمية ومادة أولية أساسية في مختلف الصناعات، كما شهدت أسعار البترول أسعار ملحوظة عبر الزمن تبعا للتغيرات السياسية في مختلف مناطق العالم.

وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم سعر البترول وتطوره، أنواع وأساليب تسعيره والعوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى أسباب انخفاض أسعار البترول وأثاره الاقتصادية.

¹ من المادة رقم 40 إلى 53 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

² من المادة رقم 54 إلى 56 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

³ بحوصي مجذوب، استقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 والأمر 11/03، (على الخط).

<http://elbassair.net/centre%20de%20T%C3%A9>، تاريخ الاطلاع: 2018/05/19.

المطلب الأول: مفهوم سعر البترول وتطوره

يعتبر موضوع تسعير البترول من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض والسرية، بصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر أو بآخر، كما شهدت أسعار البترول عدة تطورات وتقلبات، وسيتم التعرض إليها فيما يلي.

أولاً: مفهوم سعر البترول

توجد عدة تعاريف لسعر البترول نذكر منها:

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبرا عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معه أو يتساوى معه، أي قد يكون السعر أقل من القيمة لذلك الشيء المنتج، ومن خلال هذا التعريف لسعر فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبرا عنها بالنقود.¹

كما يعرف السعر البترولي بأنه "تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال مدة معينة ومحددة نتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها".²

كما يعرف على أنه "قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنفط خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية اجتماعية وسياسية... إلخ، حيث كان في اكتشافه يحدد عند آبار النفط وهذا في ظل سيادته (احتكار القلة) للسوق البترولية، ليتحدد بعدها في الموانئ حيث تم اكتشاف واتساع صناعة البترول في بلدان عديدة، لكن سرعان ما عاد إلى سعر احتكاري وهذا نتيجة احتكار شركات قليلة للسوق البترولية، التي سعت إلى تعظيم أرباحها ليتطور بعدها سعر تنافسي يخضع للعوامل الطلب والعرض وهذا لدخول عدة بلدان منتجة للبترول في السوق البترولية".³

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن سعر البترول هو قيمة السلعة النفطية معبر عنها نقدا، حيث أن مقدار مستوي أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لمجموعة من القوي سواء في عرضه أو في طلبه أو الإثنين معا.

¹ محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار شموع الثقافة، الجزائر، 2003، ص 347.

² Antoine, A, **Pétrole : Marché et Stratégie**, Edition économique, 1987, p16

³ العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر 1970-2008"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 3.

ثانيا: تطور أسعار البترول (2000-2017)

لقد شهدت أسعار البترول عدة تطورات خلال الفترة من (2000-2017)، والجدول التالي يوضح تطور أسعار البترول (2000-2017):

الجدول رقم (1): تطور أسعار البترول خلال الفترة (2000-2017)

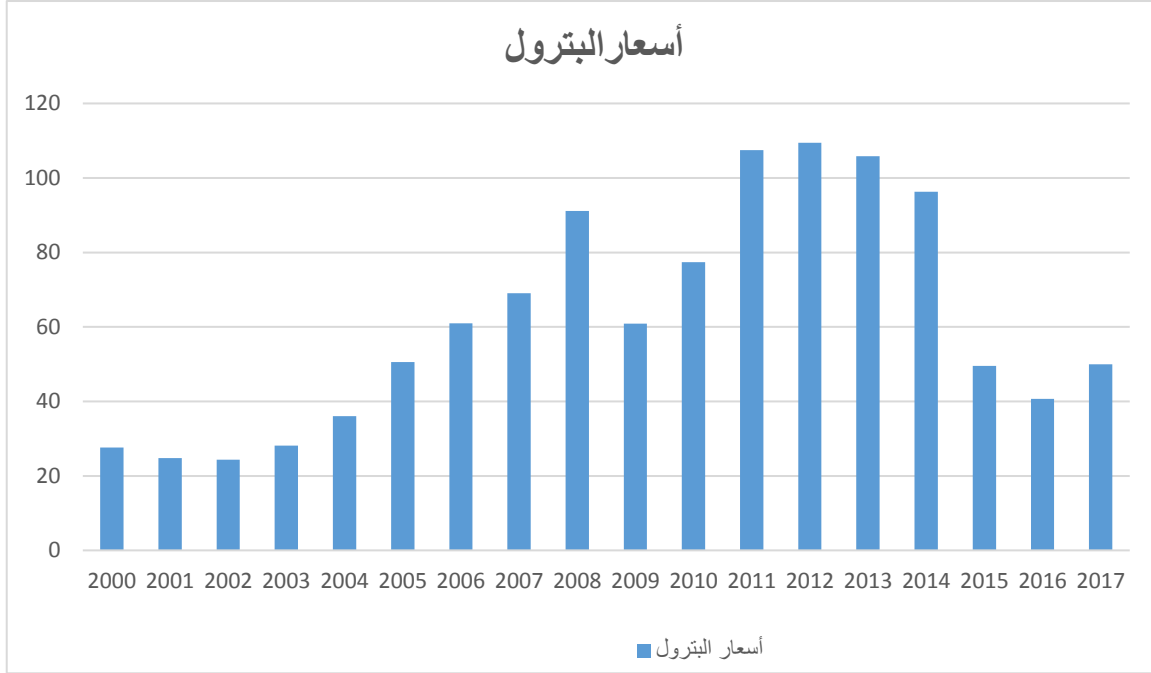
الوحدة: دولار / للبرميل

السنوات	سعر البترول	السنوات	سعر البترول
2000	27.6	2009	60.86
2001	24.8	2010	77.38
2002	24.36	2011	107.46
2003	28.1	2012	109.45
2004	36.05	2013	105.87
2005	50.59	2014	96.29
2006	61	2015	49.49
2007	69.04	2016	40.68
2008	94.1	2017	50

المصدر: مريم بن يحيى، دور ترشيد النفقات العامة في مواجهة العجز الموازي للدولة في ظل انخفاض أسعار البترول (2014-2017)، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، 2016-2017، ص 84.

ويمكن توضيح بيانات الجدول رقم (1) في الشكل أدناه لنبين تطور أسعار البترول (2000-2017):

الشكل رقم (03): تطور أسعار البترول (2000-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) والشكل رقم (04)، أن أسعار البترول شهدت عدة تطورات وتقلبات حادة، حيث قدر سعر البترول سنة 2000 ب 27.6 دولار للبرميل، ثم انخفض سنة 2001 إلى 24.8 دولار للبرميل وهذا نتيجة أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية مما أثر على الاقتصاد العالمي، وكذلك انخفض سنة 2002 ليصل إلى 24.36 دولار للبرميل.

أما في الفترة (2003-2008) فقد شهدت ارتفاع كبير ففي سنة 2003 قدر ب 28.1 دولار للبرميل، وهذا الارتفاع يعود إلى الخوف من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط وكذلك برودة الطقس في الدول المستهلكة، وفي سنة 2004 قدر سعر البرميل 36.05 دولار، وهذا راجع إلى تلبية حاجات النمو المتحقق في اقتصاديات الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث استمر سعر البترول في الارتفاع في السنوات الثلاث (2005-2006-2007) واصلت الأسعار مسارها بالارتفاع متجاوزة 60 دولار للبرميل.

وفي سنة 2008 ارتفع سعر البترول حيث وصل 94.1 دولار للبرميل، إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر نتيجة للأزمة المالية العالمية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي عرفت بأزمة الرهن العقاري، حيث انخفضت أسعار البترول إلى 60.86 دولار للبرميل سنة 2009، لترتفع الأسعار خلال السنوات (2010-2011-2012) حيث تجاوز سعر البرميل 107.46 دولار، وذلك نتيجة تعافي الاقتصاد من الأزمة المالية العالمية، أما في سنة 2013 بلغ سعر البترول 105.87 دولار للبرميل.

وقد انخفضت الأسعار خلال سنتي (2014-2015) حيث بلغ سعر البرميل سنة 2014 إلى 96.29 دولار، أما سنة 2015 فقد وصل إلى 49.49 دولار للبرميل، وهذا نتيجة انخفاض الطلب العالمي على الطاقة، وارتفاع الإنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من البترول، كما أدى كذلك إلى ارتفاع سعر صرف الدولار إلى مستويات قياسية، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انبعاثها سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية، ليستمر الانخفاض سنة 2016 حيث قدر ب 40.68 دولار للبرميل، ليرتفع سعر البترول سنة 2017 ليصل إلى 50 دولار للبرميل.

المطلب الثاني: أنواع البترول وأساليب تسعيره

عند تناول أسعار البترول فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع البترول وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية، حيث جاء تطور تسعير البترول الخام وطرق تحدده متأثرة وبنسبة كبيرة بالعوامل السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السوق البترولية السائدة.

أولاً: أنواع أسعار البترول

تتمثل أنواع أسعار البترول فيما يلي:

1. **السعر المعلن (الرسمي):** يقصد بسعر المعلن السعر الرسمي من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية وظهر هذا السعر لأول مرة سنة 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة "ستاندرا-أويل" والتي كانت تحتكر شراء البترول من منتجيه المتعددين في السوق الأمريكية.¹
2. **السعر المحقق:** ظهر هذا النوع في الخمسينات، حيث عملت به الشركات البترولية على منح خصومات وتسهيلات متنوعة، مما حمل الشركات البترولية لدول المنتجة إلى نهج نفس السلوك التسعيري، هذا النوع

¹ حمزة بن الزين ووليد قرونقة، أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال (2000-2015)، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص 87.

التسعيري سمي بأسعار المحققة أي بمعنى الأسعار التي يتم الشراء بها في الحين المحقق عند البعض،¹ وبعبارة أخرى فإن السعر المحقق هو السعر الذي يتم به البيع والشراء لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، ومنه فإن السعر المحقق ما هو إلا السعر المعلن ناقص الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري.²

3. سعر الإشارة (المعدل): هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينيات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحقق إلى جانب المعلنة أخذ واعتمد سعر الإشارة في الدول الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين أو سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا.³

4. سعر التكلفة الضريبية: تمثل هذه الأسعار في واقع الأمر التكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية من أجل الحصول على البرميل الخام من البترول المنتج بموجب الاتفاقيات (الامتيازات) التي عقدتها مع حكومات الأقطار المنتجة للبترول المعنية، وفي نفس الوقت تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي تركز عليها الأسعار المتحققة في السوق البترولية، إذ أن بيع البترول الخام بأقل من هذه الأسعار يعني الخسارة بطبيعة الحال.⁴

وقد اتفقت الأساليب التي يتم بموجبها احتساب هذه الأسعار بين الطرفين حكومات الأقطار المنتجة للبترول والشركات البترولية العاملة في أراضيها فأصبحت هذه الأسعار تساوي في المتوسط ما يلي:

سعر التكلفة الضريبية = كلفة الإنتاج + عائد الحكومة

حيث أن عائد الحكومة = الربح + الضريبة

5. السعر الفوري أو الآني: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة فوراً في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقدياً في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الطرف العارض والمشتري بصورة آنية.

¹ حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا " دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر (1997-2010) "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقا، يد، تلمسان، 2012-2013، ص 98.

² محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 198.

³ بالعيد محمد الحافظ، تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي " دراسة حالة الجزائر (1980-2014) "، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016، ص 7.

⁴ نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية لنشر والتوزيع والاعلان، ليبيا، 2000، ص 22.

وظهر هذا السعر البترولي مع وجود السوق الحرة أو المفتوحة بين الأطراف المعنية بعرض وطلب السلعة البترولية نتيجة للاختلال أو عدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة حيث أن مقدار ومستوى هذا السعر ليس ثابت ومستقرا بسبب ارتباطه بمدى ومقدار الاختلال وعدم التوازن بين ما يعرض ويطلب من السلعة البترولية، فقد يكون السعر الفوري أقل أو أدنى مما هو لسعر المعلن أو مقارب لسعر الرسمي في السوق الدولية خاصة إذا كان الاختلال بين العرض والطلب قليلا أو محددا، ويرتفع أو يزداد هذا السعر في مقداره بصورة أكبر مما هي للأسعار البترولية المعلنة نتيجة للوجود اختلال وعدم توازن بين العرض والطلب البترولي وبصورة كبيرة.¹

6. سعر البرميل الورقي: وهي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية وتقترب كثيرا من مفهوم سعر البترول الخام في بورصات البترول الدولية، وهو عبارة عن عقود البترول الآجلة التي أخذ المستثمرون يبيعونها ويزيدون عليها ويتداولونها بين المضاربين.

7. السعر الارجاعي: ويعني سعر البرميل البترول الخام محددا في ضوء أسعار منتجاته البترولية المكررة التي تسمى بـ برميل أوبك (البرميل المركب).²

ثانيا: أساليب تسعير أسعار البترول

جاء تطور تسعير البترول وطرق تحديده متأثرا بنسبة كبيرة بالعوامل السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السوق البترولية السائدة ومن الملاحظ أنه يمكن تفسير مراحل هذا التطور إلى فترات رئيسية ومتباينة فيما بينها وهي:

1. مرحلة تسعير البترول في ظل الاحتكار المطلق (1920-1939)

تميزت هذه المرحلة بالسيطرة المطلقة للشركات البترولية الكبرى على كل الأنشطة الصناعية والاقتصادية للبترول، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل وهي:

❖ **مرحلة نقطة الأساس الواحدة:** هي الطريقة التي يتحدد فيها سعر البترول عند ميناء تصدير افتراضي (وهي) وذلك بصرف النظر عن المركز (الميناء) الحقيقي للإنتاج (التصدير).³

¹ محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص 199.

² أوزان حسين وكرفاح أسماء، أفاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014 " دراسة إحصائية (1990-2018)", مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجبيلي بونعامة، خميس مليانة، عين الدفلة، 2016-2017، ص 15.

³ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 144.

فرضت الشركات البترولية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة عرف ب " نظام نقطة الأساس الواحدة" ويتم من خلال حساب كل أسعار الخامات العالمية كما يلي:

سعر البترول المعلن في مختلف أنحاء العالم = سعر منطقة الخليج الأمريكي + تكاليف النقل والتأمين
من منطقة خليج المكسيك وإلى منطقة الاستيراد.

معنى ذلك أن سعر البترول في مرسيليا مثلا يساوي سعره في خليج المكسيك مضاف إليه أجور الشحن والتأمين للمسافة بين خليج المكسيك ومرسيليا بصرف النظر عن المصدر الحقيقي الذي جاء منه البترول.¹

❖ **مرحلة نقطة الأساس المزدوجة:** يعتبر نظام نقطة الأساس الوحيد مقبولا كواحدة من حقائق الحياة العادية التي لا يناقشها أحد، وكانت الشركات البترولية تحقق من خلاله أرباحا خيالية وتوازنا متفقا مع مصالحها في صناعة البترول العالمية، ولكن هذا النظام في التسعير انهار على إثر تنبه البحرية البريطانية إلى الارتفاع غير المبرر في أسعار البترول المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية، وتدخلت الحكومة البريطانية ممارسة الضغط على الشركات التي لم تجد مفرًا على الاعتراف لمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير البترول، وحدد سعر البترول في (إيران) في نفس المستوى السعر في خليج المكسيك، ومنذ ذلك الوقت أصبح للأسعار المعلنة للبترول نقطة الأساس، خليج المكسيك والخليج العربي مع تعادل السعر في كلتا النقطتين عند ميناء نابولي (إيطاليا) الذي يتوسطها جغرافيا.²

إن هذا النظام التسعيري الجديد يعتمد على نفس النظام التسعيري السابق من كون السعر المعلن للوحدة البترولية هو نفسه السعر المعلن في خليج المكسيك مع التحول إلى اعتماد نقطة أساس ثانية في إضافة أجور الشحن إلى السعر المعلن بدل أجور الشحن من خليج المكسيك وإلى بقية المناطق المستوردة للبترول، وهذا النظام يقتضي ما يلي:

سعر البترول = سعر خليج المكسيك + تكاليف الشحن من الخليج المكسيكي إلى ميناء المستورد - تكاليف الشحن من ميناء التصدير إلى ميناء المستورد.

² روجع السعيد، التطور التاريخي لأسعار البترول وآثره على الاقتصاد الجزائري "1970-2009"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير واقتصاد بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2012-2013، ص 11.
² صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، الطبعة التاسعة، مكتبة عين الشمس، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 252.

معنى ذلك أن سعر بترول الخليج العربي المصدر نحو مرسيليا مثلا، يساوي سعره في خليج المكسيك + أجور الشحن للمسافة بين الخليج ومرسيليا - أجور الشحن من الخليج العربي إلى مرسيليا.

وإن العوامل المؤدية إلى اتباع هذه القاعدة التسعيرية للأسعار البترول الخام، لنظام نقطة الأساس المزدوجة هي:

➤ قيام الحرب العالمية الثانية وما تطلبه من استهلاك واسع للبترول، وساحة الحرب بالقارة الأوروبية، وهي المتوسطة مكانيا أو جغرافيا بين خليج المكسيك والخليج العربي، إضافة إلى تعذر وصول الإمدادات البترولية الأمريكية خاصة؛

➤ التزايد الواسع والكبير لمكانة وأهمية بترول الشرق الأوسط عالميا وبترول الخليج العربي خاصة في السوق البترولية الدولية، سواء من ناحية الاحتياطي أو الإنتاج أو التصدير؛

➤ استمرار المحافظة على القدرة التنافسية للبترول الأمريكي إزاء البترول الأجنبي وخاصة بترول منطقة الخليج العربي، وذلك بحصر منطقة سوقه في قسم في السوق الأوروبية بشكل خاص وليس كل السوق الأوروبية، إضافة إلى تحديد سعره المعلن وفق سعر البترول الأمريكي.¹

❖ مرحلة نقطة الأساس المتعادلة: إن نظام نقطة الأساس الأحادية يعني باختصار ما يلي:

يتحدد السعر العالمي للبترول الخام في جميع موانئ العالم ومراكز التصدير بالسعر نفسه المعلن في خليج المكسيك، على أن يضاف للسعر النهائي كلفة النقل المعيارية من نقطة الأساس إلى مكان التسليم، لذلك أصبح لازما على المستورد أن يدفع سعر برميل البترول الخام المعلن في خليج المكسيك مضافا إليه أجور النقل من هذا الخليج إلى ميناء أو مكان المستورد، لصرف النظر عن الجهة أو الميناء المصدر لذلك البترول سواء كان قريبا من خليج المكسيك أو بعيدا عنه.

وإن تطبيق هذه القاعدة الجديدة في أسعار تسعير البترول الخام نجم العديد من العوامل ومن أبرزها:

➤ فقدان الولايات المتحدة مركزها ومكانتها الأولى في تصدير البترول إلى الأسواق الخارجية، وبنفس الوقت تزايد مكانة المناطق البترولية الأخرى وخاصة منطقة الشرق الأوسط الذي ارتفعت نسبة إنتاج الخليج العربي من البترول الخام في سنة 1948 إلى 12.5% بعد أن كانت سنة 1940 بمقدار 4.8% أما الولايات المتحدة

¹ محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص، ص 205، 206.

الأمريكية فقد انخفضت صادراتها البترولية من 530 ألف برميل يوميا سنة 1938 انخفضت إلى 420 ألف برميل في يوم سنة 1951؛

➤ تزايد الطلب البترولي في العالم عامة والمنطقة الأوروبية بصورة خاصة، حيث هذه المنطقة من العالم كانت من خراب ودمار الحرب العالمية الثانية فابتدأت بتعمير وتطوير اقتصادها، بالإضافة إلى الميكانيكية وتوسع وسائل النقل وخاصة السيارات في العالم بعد الحرب العالمية الثانية؛

➤ المساهمة والمساعدة التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للبلدان الأوروبية والعربية لتطوير اقتصادها وخاصة من خلال مشروع مارشال، فمن أجل تزويد هذه المنطقة الأوروبية ببترول رخيص لا يحمل الولايات المتحدة الأمريكية تكاليف كبيرة أو من أجل ألا تتكبد الولايات المتحدة الأمريكية تكاليف عالية وكبيرة لقاء البترول المصدر إلى السوق الأوروبية بكميات كبيرة ومتزايد.¹

2. تسعير البترول في مرحلة الانحصار الاحتكاري (1950-1980)

إن ظهور الشركات البترولية الوطنية المستقلة سواء للدول المستهلكة أو المنتجة، وبروز الاتحاد السوفياتي كطرف جديد قوي في السوق البترولية وتناقص القوة التنافسية للبترول الأمريكي إزاء غيره من البترول الغير الأمريكي، أدى إلى كسر السيطرة للشركات الكبرى، معلنة بذلك دخول مرحلة جديدة في التسعير البترولي والتي يمكن تقسيمها إلى أربعة فترات سعرية كما يلي:

❖ **التسعير وفق قاعدة صافي المتحقق:** هنا ظهرت الشركات البترولية المستقلة كطرف جديد عارض في السوق البترولية، ومن أجل تصريف سلعتها البترولية وتعزيز تنافسها مع الشركات الكبرى فقد منحت حسومات من الأسعار المعلنة (تراوحت بين 10%-20%) مما أدى إلى تغيرات سعرية في السوق الدولية، فوجد السعر المتحقق إلى جانب السعر المعلن، وأصبح السعر المعلن لا يعبر عن فعالية السوق البترولية بل هو سعر إشارة يعتمد لاحتساب الأرباح البترولية التي تتقاسمها الشركات الاحتكارية والدول المنتجة، وبالتالي فقد أصبح من مصلحة الشركات البترولية تغيير السعر المعلن بتخفيضه إلى حدود متدنية وخاصة لمنطقة الشرق الأوسط.

❖ **التسعير وفق قاعدة سعر الإشارة أو السعر المعمول به:** تم تأسيس منظمة الأوبك من قبل الأفطار البترولية المنتجة لأجل اتخاذ تدابير موحدة للوقوف بوجه تقلبات الأسعار المعلنة للبترول في السوق العالمية، وهنا عمدت منظمة الأوبك إلى فرض سعر جديد يتعامل به وفق نظام سعر الإشارة يكون البترول العربي السعودي كخام مرجعي له، ومستواه أقل من السعر المعلن وأكبر من السعر المتحقق، وهذه الفترة تميزت عن سبقتها:

¹ محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص، ص 206، 208.

➤ ثبات واستقرار أسعار البترول في السوق الدولية طيلة فترة الستينيات نتيجة لتأثير منظمة الأوبك؛
 ➤ تزايد قوة ومكانة وتأثير منظمة الأوبك في الصناعة والسوق البترولية سواء من ناحية كونها منظمة عالمية و باعتراف هيئة الأمم المتحدة فيها أو من ناحية تزايد عدد أعضائها المنتمين إليها لتشكيل أهم وأكبر الدول البترولية المنتجة والمصدرة في آسيا وأفريقيا اللاتينية.

❖ **التسعير وفق قاعدة السعر الرسمي:** بعد أزمة 1973 أخذت منظمة الأوبك زمام المبادرة في تحديد سعر البترول وعائدات والحكومات دون الرجوع إلى الشركات البترولية، وقد قامت باتخاذ قرار جماعي حول زيادة السعر البترولي ب 10.34 دولار للبرميل ابتداء من 1974، ولقد كان الشعور السائد حتى سنة 1972 أن الدول المصدرة للبترول ستكون عاجزة عن تسويق نصيبها من البترول في ظل اتفاقيات المشاركة، وأنها ستلجأ إلى اغراق السوق به أسعار منخفضة، ولكن ما حدث كان مخالفا لتوقعات حيث لم تستطع الدول المصدرة فقط بيع البترول، وإنما حققت أسعار أعلى من الأسعار المعلنة، وذلك لأن المستهلكين قد أدركوا قصور العرض عن الطلب، وعليه أصبح تسعير البترول مسألة تنفرد بها منظمة الأوبك عن طريق قاعدة السعر الرسمي.

❖ **تسعير البترول وفق قانون العرض والطلب:** بدأت الأسعار الفورية في الأسواق العالمية تلعب دورا أساسيا إثر التخلي عن السعر الرسمي والاتجاه نحو تسعير يرتبط بالسوق بحيث يعكس قيمة خام يمثل عدة خامات، ويتم تحديده في مكان يعكس قوة العرض والطلب وبالتالي تم ربط الأسعار الرسمية والأسعار السائدة في الأسواق الفورية بحيث أصبح لا يوجد سعر واحد للبترول الخام القياسي، بل أصبحت توجد عدة خامات " قياسات" تعمل بمثابة نقاط إرشادية لتجارة البترول.¹

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار البترول

تتحدد أسعار البترول في السوق البترولية العالمية كما يلي:

¹ محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص، ص 218، 224.

أولاً: الطلب البترولي

1. مفهوم الطلب البترولي: يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف اشباع تلك الحاجات سواء كانت لأغراض استهلاكه إنتاجية.¹ وتتمثل العوامل التي تتحكم في تحديد الطلب العالمي على البترول فيما يلي:

2. العوامل المؤثرة في الطلب البترولي

❖ النمو الاقتصادي: يعتبر البترول والطاقة بصفة عامة عنصر رئيسي ضمن مراحل عملية الإنتاج، إذ أن التقدم الاقتصادي الحاصل حالياً مرتبط أساساً لاستعمال الطاقة التي تعد مؤشر على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، كما أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتوسع حجم النشاط الاقتصادي يؤدي حتماً إلى ارتفاع الطلب العالمي على البترول، وبالتالي ارتفاع السعر وفي المقابل فإن انخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي وبالتالي انخفاض سعر البترول.²

❖ النمو السكاني: يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي، حيث كلما كان عدد السكان كبيراً ومنتزاهاً فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب على البترول، ففي سنة 1950 كان عدد سكان العالم 2.5 مليار نسمة استهلكوا 11.7 مليار برميل من البترول، أما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 96.2 مليار برميل من البترول، ويتوقع أن يصل سكان العالم سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم لحوالي 200 مليار برميل من البترول.

❖ المناخ: يلعب المناخ دوراً هاماً في تحديد الطلب البترولي، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع وغيره، وفي العادة يزداد الطلب على البترول في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم، وفي فصل الصيف أيضاً يرتفع الاستهلاك العالمي للبترول في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها

¹ أمينة حسين وعبد الغاني طايبي، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر " دراسة قياسية (1998-2016) "، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016-2017، ص 15.

² بلقطة براهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة في الدول العربية المصدرة للنفط " حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014-2015، ص 28.

في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف انتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.¹

❖ **الاستقرار السياسي في العالم:** يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات البترولية، ما يدفع بالدول المستهلكة لتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات البترولية ففي وقت مضى شهدت أسعار البترول مستويات عالية فاقت 70 دولار للبرميل، وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والهجمات المتكررة على المؤسسات البترولية في مناطق مختلفة كالعراق إضافة إلى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا وغيرها وهذا ما يثير التخوف بين الحين والآخر حول انقطاع الإمدادات البترولية، وما يترتب عن هذا التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين في السوق البترولية للحصول على الأرباح، وعلى هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاكاً وفي مقدمتها أمريكا لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر لمواجهة العجز المتوقع بالرغم من أن تكاليف تخزين البترول تعتبر مرتفعة ومكلفة.²

❖ **أسعار الطاقة البديلة:** توجد علاقة طردية بين أسعار الطاقة البديلة والطلب على البترول، وإن تزامن حركة أسعار الطاقة البديلة مع سعر البترول، صعودا ونزولا، يقلل من أثر انخفاض سعر البترول في زيادة الطلب عليه.

❖ **متوسط دخل الفرد:** ويعبر عنه عادة متوسط الناتج الإجمالي للفرد وتتفاوت الدول في متوسط استهلاك الطاقة حسب تفاوتها في متوسط الدخل للفرد، وينمو الطلب على الطاقة للفرد بارتباط موجب مع متوسط الدخل للفرد.³

¹ بن يحي مريم، دور ترشيد النفقات العامة في مواجهة العجز الموازي للدولة في ظل انخفاض أسعار البترول" دراسة حالة الجزائر (2014-2017)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، 2016-2017، ص 95.

² قرماط ليلي وبوخناف إيمان، انعكاسات انخيار أسعار البترول على اقتصاديات الدول البترولية" حالة الجزائر (1990-2015)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، 2015-2016، ص 20.

³ أحمد إبر يحي علي، تحليل سوق النفط العالمي، ص 2، (على الخط)، <http://cbi.iq/static/up/file/5221460>، تاريخ الاطلاع: 2018/05/03.

ثانيا: العرض البترولي

1. مفهوم العرض البترولي: يقصد بعرض البترول الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد، كما توجد العديد من العوامل والأسباب التي تؤثر في العرض العالمي للبترول ومن أهم هذه العوامل نذكر:

2. العوامل المؤثرة في العرض البترولي

❖ **الاحتياطات والطاقة الإنتاجية:** تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للبترول، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآثار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

❖ **المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج:** يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات بترولية جديدة تساهم في رفع مستوى عرض كلي للبترول.¹

❖ **السياسات البترولية للدول المتقدمة:** انتهجت الدول المنتجة للبترول عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير على العرض العالمي للبترول يمكن اختصارها فيما يلي:

➤ **سياسة تغليب المتطلبات المالية (1973-1985):** تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسباً للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي، أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.

➤ **سياسة تغليب السوق (1986-1999):** تكمن هذه السياسة في زيادة العرض البترولي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه.

➤ **سياسة تثبيت الأسعار (ابتداء من سنة 2000):** تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين، حيث يتم ضبط العرض البترولي من قبل دول الأوبك حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار.²

¹ بيظام ريمة، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة " حالة الجزائر (2000-2014) "، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص، ص 23، 24.

² بن يحي مريم، مرجع سابق، ص، ص 97، 98.

➤ ومن العوامل الرئيسية المؤثرة على أسعار البترول أيضا، المخزون البترولي الأمريكي، وذلك بحكم ثقل أمريكا، حيث يتم أسبوعيا إصدار تقريرين من جهتين رئيسيتين في الولايات المتحدة، هما المعهد الأمريكي للبترول ووزارة الطاقة الأمريكية، لتحديد مخزون البترول الخام، والمشتقات البترولية، وبالتالي فإن أسعار البترول تتبدل تبعا للأرقام التي ترد في التقريرين، وهكذا يتوالى الصعود والهبوط أسبوعيا في أسعار البترول، وليس بشكل سنوي كما كان يتم سابقا.¹

المطلب الرابع: أسباب انخفاض أسعار البترول وأثاره

يوجد العديد من العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول، والتي كان لها أثر على اقتصاديات الدول المنتجة والدول المصدرة.

أولا: أسباب انخفاض أسعار البترول

يشهد الاقتصاد العالمي حالة من القلق والهلع لاستمرار انخفاض أسعار البترول، ويمكن أن نجملها فيما يلي:

1. **سياسات الأوبك:** في هذه الظروف ترفض الأوبك خفض الإنتاج أو التدخل لإعادة التوازن للسوق الذي يعاني من التخمّة، وقد انخفض سعر البترول سلة أوبك بنحو 50% منذ أن رفضت في اجتماع في فيينا أواخر 2014 خفض إنتاجها، وطالما لعبت السعودية تاريخها دور (المنتج المرن) الذي يستطيع زيادة أو خفض الإنتاج، لكنها ودول أخرى تتمسك حاليا بالدفاع عن حصتها في السوق.
2. **ارتفاع سعر صرف الدولار:** ويعتبر ارتفاع سعر الدولار أيضا من أسباب ضعف الطلب على البترول، ذلك أن برميل البترول مقيم بالدولار مما يجعل سعره أعلى لمستخدمي العملات الأخرى.²
3. **انكماش الاستهلاك العالمي:** في الوقت الذي يعتقد فيه بعض المحللين تتجه نحو الارتفاع بشكل كبير، بسبب الأزمات والصراعات التي تشهدها مناطق آسيا وأفريقيا، لم تأتي التوقعات بالشكل المفترض أن تكون عليه الأمور فقد توقع خبراء البترول أن تصل الأسعار سقف 120 دولار للبرميل، لكن لم يكن بحساباتهم أن الأسعار ستهوي إلى ما دون 100 دولار للبرميل الواحد، وهو أمر غير معتاد في حالات الصراعات والأزمات الدولية

¹ عبد الحي زلوم وآخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، الطبعة الأولى، دار القدس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 59.

² خالد سلامة، أربعة أسباب رئيسية لهبوط أسعار النفط، معهد الجزيرة العربية للإعلام، (على الخط)، <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/12/13>، تاريخ الاطلاع: 2018/05/03.

مع وجود التوترات السياسية التي تسود المنطقة خصوصا، ويدعو إلى إعادة تحديد اللاعبين في أسواق البترول والقوى التي تهيمن على السوق، والتي تستخدم البترول ورقة للمساومة والاختصاص والضغط السياسية، ومع هذا التراجع المخيف في أسعار الذهب الأسود، ارتفعت صيحات المطالبين للأوبك بخفض الإنتاج للحدود مليوني يوميا، للحفاظ على تماسك الأسعار.

4. ثورة الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية: كان للطفرة في مجال الغاز الصخري دورا واضحا فيما

يشهد العالم من تراجع للطلب العالمي على البترول، ويرجع العديد من الخبراء في مجال الطاقة ما يشهده العالم من تراجع في أسعار البترول ما تشهده الولايات المتحدة ما يطلق عليه "طفرة الغاز الصخري".

وفي هذا الإطار نشرت جريدة "فايننشال تايمز" البريطانية في 12 تشرين الأول أكتوبر سنة 2014 مقالا أرجعت فيه هبوط أسعار البترول، إلى الطفرة التي تشدها الولايات المتحدة في إنتاج الغاز الصخري، وهو ما يمكن الأمريكيون من الاعتماد على انتاجهم المحلي بشكل أكبر والاستغناء عن البترول المستورد من الخارج، ما أدى إلى تراجع الطلب على البترول، إذ أن الولايات المتحدة هي أكبر مستهلك للبترول في العالم.

وهنا يشير خبراء البترول إلى أن تدخل منظمة "أوبك" في وقف انخفاض الأسعار، سيساعد أيضا المنتجين والمستثمرين في الغاز الصخري "المنافس" على زيادة أرباحهم، وكذلك دخول مستثمرين جدد لهذا القطاع، وزيادة الصادرات الأمريكية من المشتقات البترولية إلى العالم، وهذا ما لا تريد "أوبك" أن يحصل.¹

5. التغيير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (الأوبك): تعد منظمة البلدان المصدرة

للبنترول (الأوبك)، أكبر الأطراف في سوق البترول الخام العالمية، وقد شهدت الفترة الأخيرة تغييرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار، فقد فاجأت المنظمة الجميع باتخاذها قرارا بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار، وهذا القرار جاء على العكس تماما مما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2008-2009) عقب انهيار أسعار البترول، حيث خفضت من الإنتاج مما ساعد على إنتعاشها مجددا.

¹ عامر العمران، انخفاض أسعار النفط (الأسباب والعواقب)، (على الخط).

<http://www.jadidpresse.com/%D8%A7%D9%86%D8%AE%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%A7%D8%B6-%D8%A7%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%82>، تاريخ الاطلاع: 2018/05/01.

6. الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية: وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما، حيث تستعد إيران لزيادة إنتاجها ب 1.26 مليون برميل من البترول يوميا بداية من 2016، وهو ما يعني زيادة في تخمة المعروض العالمي.

7. تراجع الطلب العالمي: لقد تراجع انخفاض الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة، كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول، فقد شهدت الصين في الآونة الأخيرة صعوبات اقتصادية تمثلت في تراجع صادراتها التي تمثل (3/2) ناتجها المحلي الإجمالي، وهذا راجع أساسا إلى تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية بسبب الارتفاع الكبير في معدلات الأجور المحلية فيها في السنوات الأخيرة.¹

ثانيا: الآثار المترتبة على انخفاض أسعار البترول

ينعكس انخفاض أسعار البترول على الدول المصدرة له والدول المستوردة، بإضافة إلى الدول الصناعية تتمثل فيما يلي:

1. آثار انخفاض أسعار البترول على الدول المصدرة: وينجم عنه ما يلي:

- إن انخفاض أسعار البترول يحمل آثار كارثية على الدول المصدرة للبترول، سواء المنظمة (الأوبك) أو خارج الأوبك وتختلف حدة آثار هذا التراجع بين مختلف الدول البترولية حسب حالة كل دولة على حدة، حيث أنه لا يقتصر هذا الأثر على تراجع معدلات النمو الاقتصادي وإنما يمس عملات هذه الدول التي تتراجع اقتصاداتها مع تراجع أسعار البترول؛
- انخفاض العوائد البترولية للدول المصدرة للبترول نتيجة انخفاض الإنفاق العام في هذه الدول وتراجع معدلات النمو؛
- تقلص حجم الفوائض المالية البترولية، مما ترتب عنه لجوء العديد من الدول البترولية إلى سحب من أموالها المدعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية تكاليف إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض؛
- انخفاض الصادرات البترولية لدول هذه المجموعة مما يساهم في الحفاظ على الثروات البترولية وإطالة عمر البترول لديها؛

¹ عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، ص 2، (على الخط)،

http://iefpedia.com/arab/wp.content/uploads/2015/12، تاريخ الاطلاع: 2018/05/01.

- تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول واتساع حجم فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازن مدفوعات هذه الدول؛
- انخفاض أسعار البترول شجع هذه الدول على ترشيد إنفاقها العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو الشبه الكلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة.
- 2. آثار انخفاض أسعار البترول على اقتصاديات الدول الصناعية: تتلخص هذه الآثار فيما يلي:
 - انخفاض قيمة الواردات من البترول وتحسن موازين مدفوعات هذه الدول بإضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية؛
 - انخفاض الاستثمارات المخصصة للبحث عن البترول أو الطاقات البديلة؛
 - انخفاض في حجم صادرات دول هذه المجموعة وذلك نتيجة لتراجع العوائد البترولية لدول المصدر للبتترول، خاصة السلع الاستهلاكية والكمالية؛
 - تقلص دور البنوك والأسواق المالية عن ممارسة أنشطتها، حيث أن تراجع عوائد البترول يؤدي إلى قيام الدول البترولية بتخفيض حجم القروض والتسهيلات التي تقدمها إلى السوق المالي.
- 3. آثار انخفاض أسعار البترول على اقتصاديات الدول المستوردة: تتمثل هذه الآثار فيما يلي:
 - تحقق البلدان النامية المستوردة للبتترول مكاسب ضخمة من جراء انخفاض أسعار البترول حيث يؤدي هذا إلى انخفاض قيمة الواردات وبالتالي تحسن موازين مدفوعاتها؛
 - انخفاض المعونات التي تقدمه الدول البترولية لدول النامية؛
 - التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة؛
 - تأثر هذه الدول بانخفاض العوائد المالية البترولية لدول البترولية والتي بدورها ستخفض من وارداتها من هذه الدول وبالتالي تنخفض صادرات هذه الدول.¹

¹ جليل عبد المنعم وبودريالة بنعمر، آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية " حالة الجزائر - دراسة تحليلية -"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص، ص 49، 51.

المبحث الثالث: إجراءات بنك الجزائر لمواجهة نقص السيولة النقدية

إن استقلالية بنك الجزائر لا تخضع لمقياس معين ولكنها تتخذ أشكال مختلفة حسب المعايير ذكرناها سابقا، وبالتالي فإن السياسة النقدية في الجزائر تطورت بشكل كبير خاصة مع الأمر الذي أكد على درجة من الاستقلالية للبنك الجزائري في أداء سياسته النقدية.

وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى واقع استقلالية بنك الجزائر، وتطور الكتلة النقدية في الجزائر، بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من نقص السيولة النقدية.

المطلب الأول: واقع استقلالية بنك الجزائر

لواقع استقلالية بنك الجزائر عدة معايير نجملها فيما يلي:

أولا: من حيث سلطة الحكومة في تعيين الأعضاء

نجد أن إدارة البنك يرأسها محافظ يساعده 03 نواب يعينون بموجب مرسوم رئاسي يمنعهم القانون من ممارسة أي وظيفة حكومية أو عمومية أخرى، أما مهامه فتتمثل في:

- ❖ تمثيل الدولة في الهيئات المالية الدولية والبنوك المركزية الأجنبية؛
- ❖ يمضي باسم بنك الجزائر كل الاتفاقيات والميزانيات وحسابات الميزانية؛
- ❖ ينظم مصالح البنك ويحدد نشاطاته؛
- ❖ يعين ممثلي البنك المركزي لدى المجالس المتبعة لمؤسسات أخرى يراها ذات فائدة؛
- ❖ يحدد مهام وسلطات نوابه وغيرها من المهام الأخرى.

ثانيا: من حيث إدارة السياسة النقدية

يعطي القانون البنك المركزي الصلاحية الكاملة في إدارة السياسة النقدية إذ تنص المادة 35 على أن " بنك الجزائر تتعلق مهمته في مجالات النقد والقرض بإنشاء الشروط اللازمة لتنمية سريعة للاقتصاد بحثا عن الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، بهذا فهو مكلف بضبط التداول النقدي، التسيير والمراقبة بكل الوسائل لتوزيع القرض، السهر على التسيير الجيد للالتزامات المالية قبل الخارج وضبط سوق الصرف"، وهذا يوضح لنا السلطة التي أعطاها القانون للبنك في إدارة السياسة النقدية.

ثالثا: من حيث درجة تدخل الحكومة

يستشار بنك الجزائر من طرف الحكومة حول كل مشروع قانون أو نص يتعلق بالمالية والنقد، كما يمكن للبنك أن يقدم للحكومة كل اقتراح يراه إيجابيا على ميزان المدفوعات، حركات الأسعار، وضعية المالية العامة وكل ما يراه مهما لتطوير الاقتصاد، ويقوم بنك الجزائر كذلك بإعلام الحكومة بكل ما يخل بالاستقرار النقدي، ويمكنه أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية والإدارات المالية أن تمدّه بالإحصائيات والمعلومات التي يراها ضرورية لمتابعة وفهم تطور الوضعية الاقتصادية للنقد والقرض وميزان المدفوعات والمديونية الخارجية، كما يعهد لبنك الجزائر أيضا:

❖ تحديد معايير عمليات القرض مع الخارج وهو من يمنح القبول عليها ما عدا عندما يتعلق الاقتراض من طرف الدولة أو لحسابها؛

❖ القيام بتكيز كل المعلومات الضرورية لمراقبة ومتابعة الالتزامات المالية تجاه الخارج وبلغها إلى وزارة المالية؛

❖ مساعدة الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية وعند الحاجة يمثلها أمام المؤسسات أو في المؤتمرات الدولية؛

❖ المشاركة في المفاوضات الدولية الخاصة في بالمدفوعات والمقاصة فهو المكلف بتنفيذها لحساب الدولة.

ورغم ذلك فإن الحكومة ممثلة في وزير المالية يمكنها أن تطرح تعديلات على ما يصدر عن مجلس النقد والقرض من قرارات مرة واحدة.

رابعا: من حيث هدف السياسة النقدية:

حسب ما نص عليه القانون في مهام مجلس النقد والقرض، للمجلس سلطات باعتباره السلطة النقدية من خلال:

❖ إصدار النقد كما جاء في المواد 4 و5 من نفس القانون؛

❖ يحدد ويساير ويتابع ويقيم السياسة النقدية؛

❖ يحدد الأهداف النقدية خاصة فيما يتعلق بتطور المجاميع النقدية والقرض؛

❖ يضع الأداة النقدية وقواعد الحذر للسوق النقدية؛

❖ يحدد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبطه؛

❖ وضع قواعد الصرف وتنظيم سوق الصرف وغيرها من الأعمال.¹

خامسا: من حيث مساءة البنك

حدد القانون نقاط عديدة لذلك فمنها ما تعلق بسر المهني أو حال ارتكاب أخطاء جزائية.

إن صدور الأمر 11/03 أظهر تراجعاً واضحاً على مستوى المؤشرات استقلالية السلطة النقدية، وذلك من خلال تقليص صلاحيات محافظ بنك الجزائر، والتي كانت محل جدل بينه وبين وزارة المالية، ومنه تقليص استقلالية بنك الجزائر التي كانت يتمتع بها في ظل قانون 10/90، ومن جهة أخرى يهدف التعديل إلى تدعيم الاشراف والرقابة على البنوك الخاصة، الأمر الذي فرضته الأزمة التي أحدثتها إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري.

كما تم التوقيع على تنظيمي حمل الرقم 01-07 المؤرخ في 03 فيفري 2007، يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة حيث يطلع بنك الجزائر بإجراء رقابة بعدية بغرض التأكد من قانونية العمليات المنجزة في إطار هذا النظام.

كما أنه تم اتخاذ تدابير جديدة صدرت سنة 2010 والتي عززت دور بنك الجزائر في مجال الاشراف والرقابة المصرفية، ومنحته صلاحيات أوسع للسهر على الاستقرار المالي وأمن وصلابة النظام المصرفي، وذلك للقدرة على تحقيق استراتيجية الأهداف.²

المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

شكلت متابعة تعزيز الوضعية النقدية والتحسين الواضح في السيولة لدى البنك إلى تكوين الأسس المحددة لتطورها، وهو ما يؤثر بعمق على الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية، وقد خصصنا هذا المطلب في لمعرفة تطور الكتلة النقدية.

❖ **الكتلة النقدية:**

هي حجم النقد المتداول في أي اقتصاد، وتتكون الكتلة النقدية في الجزائر في العناصر التالية:

¹ بحوصي مجدوب، استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى)، بين قانون النقد والقروض 10/90 والأمر 11/03، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2012، ص، ص 106، 108.

² وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة، مرجع سابق، ص 362.

➤ **النقود الورقية:** تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية لكتلة النقدية في الجزائر.

➤ **النقود الكتابية:** تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة، والتي تتداول عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك.

➤ **أشباه النقود:** وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، والودائع الخاصة من قبل مؤسسات القرض، والتي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية.¹

والجدول التالي يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر:

الجدول رقم (02): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: (مليار دينار)

السنوات	النقود الورقية	النقود الكتابية	أشباه النقود	النقود M1*	الكتلة النقدية M2**
2000	484.9	563.7	974.3	1048.18	2022.5
2001	577.2	661.3	1235.0	1238.5	2473.5
2002	664.7	751.6	1485.2	1416.3	2901.5
2003	781.3	849.7	1723.9	1630.5	3354.4
2004	874.3	1291.3	1478.7	2160.5	3639.2
2005	921.0	1516.5	1632.9	2422.7	4055.6
2006	1081.4	2096.4	1649.8	3167.6	4817.4
2007	1284.5	2949.1	1761.0	4233.6	5994.6
2008	1540.0	3424.9	1991.0	4964.9	6955.9

¹ أكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،

تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010، 2011، ص، 198.

* تتكون الكتلة النقدية M1 من النقود الورقية في التداول والودائع تحت الطلب.

** تتكون الكتلة النقدية M2 من M1 زائد شبه النقود (الودائع لأجل والودائع بالعملات الصعبة).

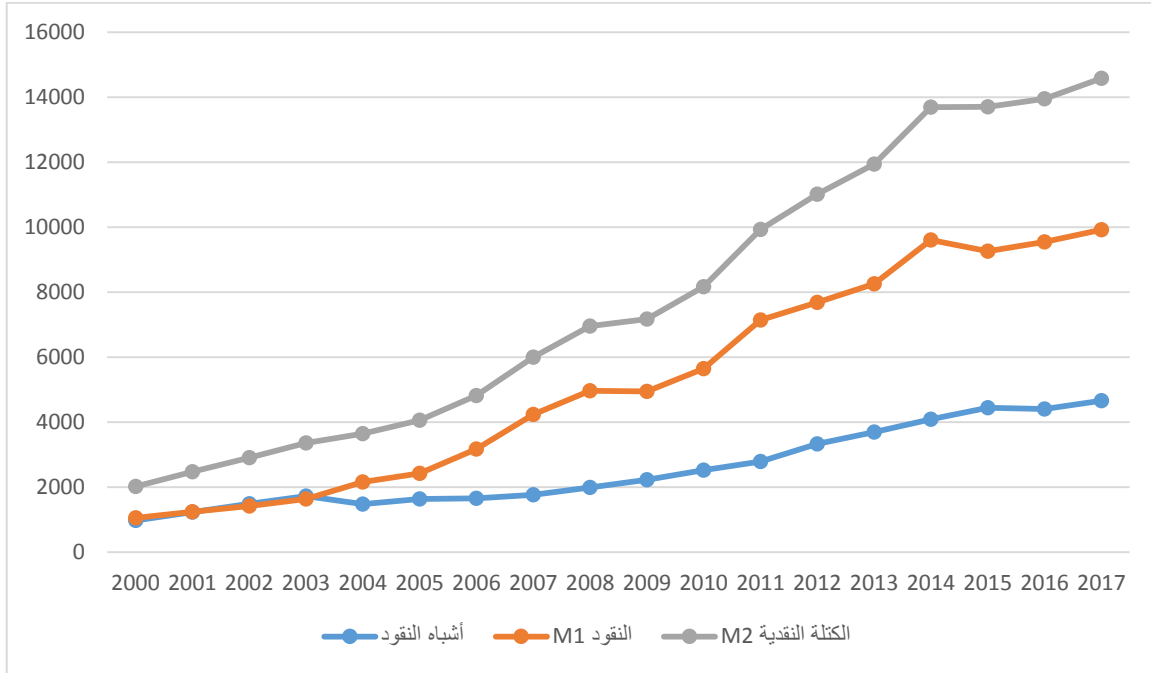
7173.1	4944.2	2228.9	3120.4	1829.4	2009
8162.8	5638.5	2524.3	3657.8	2098.6	2010
9929.2	7141.7	2787.5	4570.2	2571.5	2011
11013	7681.5	3331.5	4729.5	2952.3	2012
11934.5	8249.8	3691.7	5045.8	3204.0	2013
13686.7	9603.0	4083.7	5944.1	3658.9	2014
13704.5	9261.2	4443.3	5153.1	4108.1	2015
13945.1	9541.9	4403.2	5044.8	4497.1	2016
14573.8	9920.1	4653.7	5097.5	4822.6	الثلاثي الثالث 2017

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، العدد 05-40، 2000-

2017، ص 11.

ويمكن توضيح بيانات الجدول (02) في الشكل أدناه:

الشكل رقم (04): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) والشكل رقم (05) أن نمو الكتلة النقدية سجل ارتفاعا من سنة لأخرى ففي سنة 2000 قدرت الكتلة النقدية بـ 2022.5 مليار دج إلى 14573.8 مليار دج سنة 2017، وهذا راجع إلى تطبيق سياسة نقدية توسعية، حيث سنة 2001 ارتفعت الكتلة النقدية ارتفاعا طفيفا قدر بـ 2473.5 مليار دج وهذا راجع إلى توسع شبكة الكتلة النقدية، وفي سنة 2002 بلغت نسبة الكتلة النقدية 2901.5 مليار دج ويرجع سبب ارتفاع قيمة صافي الأرصدة الخارجية، واستمرت قيمة الكتلة النقدية بارتفاع حيث بلغت 5994.6 مليار دج سنة 2007، وتواصل الارتفاع في السنوات ليلعب 8162.8 مليار دج سنة 2010، مقابل 7173.1 مليار دج سنة 2009، أما في سنتي 2011 و 2012 نلاحظ نمو حجم العرض النقدي، والسبب يعود في ذلك إلى تحسن وارتفاع حجم الودائع لدى البنوك.

وهذا يدل على عدم السيطرة في معدل نمو الكتلة النقدية ويدل هذا التزايد في الكتلة النقدية إلى الارتفاع الذي سجلته قيمة الأرصدة الخارجية الصافية، و قدرت الكتلة النقدية سنة 2013 بـ 11934.5 مليار دج مقابل

11013 مليار دج سنة 2012 هذا يؤكد تباطؤ وتيرة التوسع النقدي التي تميزت بها سنة 2012، ورافقه تباطؤ التوسع النقدي سنة 2013 نحو برقم واحد.

وكذا شهدت الكتلة النقدية توسعا جد ضعيف سنة 2015 قدر ب 13704.5 مليار دج، وكذا نمو جد بسيط للكتلة النقدية سنة 2016 وقدر ب 13945.1 وهذا نتيجة انخفاض معتبر للودائع تحت الطلب، أما سنة 2017 فقد عرفت الكتلة النقدية ارتفاعا خلال التسعة أشهر الأولى وهذا راجع إلى الارتفاع في الودائع تحت الطلب والتداول النقدي خارج البنوك.

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر للحد من نقص السيولة النقدية خلال الفترة (2014-2017)

من بين الإجراءات التي اتخذها بنك الجزائر للحد من نقص السيولة النقدية تتمثل فيما يلي:

أولا: في ميدان الوضعية النقدية

إن إدارة السياسة النقدية، التي كانت تكمن منذ مدة طويلة في امتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال أدوات الامتصاص وتسهيلات الودائع، ستتجه تدريجيا بعد 2015 نحو سياسة ضخ السيولة، وكذا أخذت السيولة المصرفية الاتجاه التنازلي في نفس السنة، حيث قام بنك الجزائر بإصدار قرارا جديدا يقضي بإلزام البنوك بتخفيض نسبة الادخار التي كانت مقدرة سابقا بنسبة 8%، وهو الإجراء الذي يأتي في خصم ما تواجهه عدة بنوك تجارية من نقص في السيولة النقدية بعدما وصلت نسبة الانخفاض إلى حوالي 40%.

واعتمد بنك الجزائر إجراءات جديد للسماح بتوفير السيولة لدى البنوك التجارية التي تعاني من نقص السيولة النقدية وتتمثل في:

1. تخفيض الاحتياطي الإجباري للبنوك لمواجهة أزمة السيولة: يجمع عارفو الاقتصاد على ضرورة معالجة أزمة

السيولة النقدية بالبنوك، التي شهدت تفاقما حادا، ودفعت ببنك الجزائر إلى تخفيض الاحتياطي الإجباري إلى 4% بدل 8% في سنة 2017، وإلا فستجد البنوك نفسها حسب الخبراء، عاجزة حتى عن منح القروض والحفاظ على وديع المدخرين وفي ظرف سنتين غير قادرة على ضمان سيولة لتسديد أجور الموظفين.

ويؤكد الوزير الأسبق المكلف بالاستشراف والإحصاء، بشير مصيطفى في تصريح " للشروق "، أن البنوك التجارية تتمول من ادخار العائلات من غير الحسابات الجارية، وأرباح الشركات العمومية وسندات الخزينة

العمومية على غرار القرض السندي، وبما أن الجزائريين يواجهون حالياً أزمة انخفاض القدرة الشرائية، يقول الخبير، فإن ادخار العائلات أصبح ضعيفاً، فضلاً عن تجميد المشاريع الكبرى، وعدم تسجيل فوائض مالية بالخبزينة، الأمر الذي أسهم في خلق أزمة السيولة بالبنوك.

ويضيف مصيطفى أن نقص الاعتمادات المالية وتراجع تمويل الخبزينة أيضاً أثر على سيورة الأموال في البنوك، حيث بات يتخوف الكثير من تخزين أموالهم بالقنوات الرسمية وبالمقابل تنامي كتلة الأموال الموجودة بالسوق السوداء رغم مساعي الحكومة لاسترجاعها سنة 2015، عبر فرض مجموعة من الإجراءات، كما يوضح الخبير نفسه أن بنك الجزائر عادة ما يعمل على تمويل البنوك التجارية عبر ضخ أموال جديدة، وباعتماد طريقة الخصم، إلا أن ارتفاع مستوى التضخم الذي تجاوز 7% في الجزائر، جعله اليوم عاجزاً عن ضخ أموال جديدة، ليلجأ إلى خفض الاحتياطات الدنيا للبنوك مثل ما حدث في سنة 2016 عندما خفضت الاحتياطات من 12% إلى 8%، وهو أحد مؤشرات الأزمة ونقص السيولة المالية في الظرف الراهن.¹

ويعرف معدل الاحتياطي الإجباري بأنه " احتياطي مالي تدعه البنوك والمؤسسات المالية لدى البنك المركزي".²

2. تخفيض معدل إعادة الخصم لمواجهة أزمة السيولة: يشرع بنك الجزائر بداية من 01 ماي 2017، في اعتماد معدل جديد لنسبة إعادة الخصم، حيث تقرر رفع النسبة من 3.5% إلى 3.75%، وذلك في خطوة لرفع نسبة السيولة النقدية لديها، وتقليص الطلب على القروض وخفض نسبة التضخم لعلاج النقص الذي عانته المؤسسات المالية والبنكية، منذ تراجعت مداخل البلاد بسبب الأزمة النفطية.

لثاني مرة في أقل من سنة يقدم بنك الجزائر على مراجعة معدل نسبة إعادة الخصم، فبعد قرار خفضه السنة الماضية من 4% إلى 3.5%، عاد البنك ليعتمد بداية من اليوم نسبة جديدة بعد أن قرر رفعها إلى 3.75%، ويأتي قرار بنك الجزائر في سياق البحث عن إعادة التمويل خارج السوق النقدية من خلال إعادة الخصم، فقد تم إقرار نظام معدل يعزز تدابير تدخل بنك الجزائر بالنظر لاستقرار السوق البنكي والمالي وتقرر رفع النسبة بنسبة 0.25%، الأمر الذي يقرأ في السوق المالية على أنه إشارة تطمئن لمعاملتي سوق القرض والتزام السلطة المالية لتعميم التمويل للاستثمار المشترك بالحذر المطلوب في سياق المخاطر التضخمية.

¹ إيمان كيموش، أزمة السيولة " خانقة " بالبنوك التجارية، (على الخط)، <https://www.djazairiss.com/echorouk/531798>، تاريخ الاطلاع: 2018/05/18.

² جريدة الجزائر، (على الخط)،

<http://www.eladjaraironline.net/Accueil/%D8%A8%D9%86%D8%B5%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3>، تاريخ الاطلاع: 2018/05/18.

بنك الجزائر الذي قرر تبسيط أدوات تأطير نسب الفائدة من قبل المواقع البنكية والمصرفية لفائدة زبائنهم بتأسيس النسب العالية بالتحكم الأخلاقي لفائدة مستهلكي الخدمات البنكية والمصرفية، وعليه تم توجيه تعليمة بخصوص تحديد نسب الفائدة العالية إلى البنوك والهيئات المصرفية، وضرورة عرض هوامش فائدة بنكية مشجعة على تكثيف جمع الموارد لدى أصحاب المدخرات.

ويعرف معدل إعادة الخصم بأنه: " هو سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية المخصومة لديه، وكذا الأوراق المالية الأخرى كأذونات الخزينة الموجودة لدى البنوك التجارية لزيادة نسبة السيولة النقدية لديها، ويستخدم البنك المركزي سياسة سعر إعادة الخصم كوسيلة من وسائل الرقابة غير المباشرة، وهو أقدم أسلوب اعتمده البنوك المركزية ".

مراجعة بنك الجزائر لمعدل نسبة إعادة الخصم ترمي من خلاله إلى التحكم في كتلة النقود المتداولة، على اعتبار أن هناك علاقة بين سعر الخصم الذي تتقاضاه البنوك التجارية مقابل خصم الأوراق التجارية التي تقدمها للعملاء وبين سعر إعادة الخصم الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل خصم تلك الأوراق نفسها، والمقدمة من البنوك التجارية لتوفير السيولة الأزمة لعملائها.

كما تعد مراجعة البنك المركزي لسعر إعادة الخصم في اتجاه أعلى، اعتراف صريح منها بوجود تضخم، الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع في تكلفة الاقتراض، فتقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم، فيتراجع حجم الطلب على السيولة المرتبطة بخصم الأوراق التجارية.

ويفضل العملاء الاحتفاظ بأوراقهم وأدوات الخزينة لديهم لارتفاع تكلفة الخصم، وبهذا تنخفض قدرة البنوك على توليد النقود، وينخفض حجم الائتمان المصرفي والنقود المرتبطة به على مستوى الاقتصاد الوطني، فيقل الطلب على السلع والخدمات بشكل مستمر حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب، وتزول مظاهر التضخم السلبية، وإن هذه السياسة الانكماشية في حالة التضخم يستبدلها البنك المركزي بسياسة توسعية في حالات الانكماش والكساد.

وبحسب متابعين للشأن المالي فبنك الجزائر يرجو من خلال مراجعة معدل نسبة إعادة الخصم إلى خفض الطلب على السيولة المالية، من جهة وخفض نسبة التضخم التي من المرتقب أن تتجاوز نسبة 4%، ومن المحتمل أن تتجاوز التضخم في سعر المواد الاستهلاكية 4% أيضا.¹

3. **عمليات السوق المفتوحة وأداة تسهيل الهامشي:** أعلن محافظ البنك المركزي عن اللجوء للمرة الأولى لآلية السوق المفتوحة، ضمن جهود بنك الجزائر، لإعادة إدخال جميع آليات توفير سيولة البنوك وتمويل الاقتصاد بطريقة مرنة.

وقال لوكال، إنه في هذا الإطار تم إدراج " آلية السوق المفتوحة "، التي تلعب دورا هاما في السياسة النقدية وتستخدم للتحكم في أسعار الفائدة بين البنوك، وهذا لأول مرة في تاريخ السياسة النقدية في الجزائر.

كما يضيف المحافظ الذي كان يتحدث أمام لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني الأربعاء 26 أكتوبر 2016، اللجوء لاستخدام تسعيرة القرض الهامشي، الموجهة لتلبية الاحتياجات المفاجئة للمصارف من خلال استعادة السندات العمومية أو الخاصة، فضلا عن الآليات التي تضمنها النظام الجديد 16-01 بنك الجزائر الصادر في الجريدة الرسمية والمتضمن آليات إعادة الخصم لمحفظه البنوك وتوسيعا إلى القروض طويلة الأجل، ولأول مرة أيضا تم إدراج إعادة التمويل إلى القروض الطويلة الأجل والتي تمثل اليوم 54% من مخزون التمويل في محفظة البنوك، كما تم إدراج شريحة القرض المستندي الذي أصدرته الدولة مؤخرا والذي توزع عليه المصارف العمومية والخاصة، فضلا عن تخفيض معدل فائدة إعادة الخصم من 4% إلى 3.5%، وهذا كان قرار جريئا مما يمثل إشارة قوية للسوق، باعتباره معدلا ظل قائما منذ 2004، لأننا لاحظنا أن 4% لم يعطي في السنوات السابقة إشارة قوية للساحة الاقتصادية والاستثمارات على وجه الدقة، فضلا عن كونها إشارة للمتعاملين في سوق القرض على التزام بنك الجزائر المركزي بتيسير التمويل السريع لاحتياجاتهم.

¹ سميرة بلعمري، بنك الجزائر يشرع الثلاثاء في إجراءات الحد من انخيار القدرة الشرائية، (على الخط)،

<https://www.echoroukonline.com/%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%8A%D8%B4%D8%B1%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D8%A7%D8%A1-%>

وتعرف عمليات السوق المفتوحة بأنها: " قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية، وتعتبر عمليات السوق المفتوحة واحدة من أهم الأدوات المستخدمة للتحكم في عرض النقود، وذلك لسرعة حدوث الأثر المطلوب وكذلك خلوها من أي آثار تضخمية قد توجد في الأدوات الأخرى " .

وتتمثل الآلية الجديدة التي أعلن محمد لوكال، عن إدراجها لأول مرة في الجزائر، في قيام البنك المركزي بعرض أوراق مالية حكومية لبيعها للمصارف في حالة الحاجة إلى سحب نقود لتقليل عرض النقود فيما يعرف بالسياسة الانكماشية، والقيام بعكس العملية في حالة الحاجة إلى ضخ سيولة، حيث يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية من المصارف والمؤسسات المالية ويعرف هذا بالسياسة التوسعية.

وتستخدم عادة البنوك المركزية عدة طرق لتنفيذ عمليات السوق المفتوحة، ومنها البيع والشراء عن طريق التفاوض المباشر، البيع والشراء عن طريق مزادات السعر الثابت، ثم البيع والشراء عن طريق المزادات المفتوحة.¹

كما قام بنك الجزائر بتحديد كيفية تطبيق " أداة تسهيلة القرض الهامشي "، وذلك من خلال إصدار التعلية بتاريخ 01 سبتمبر 2016، حيث تسمح هذه الأداة من جهتها المصارف باللجوء إلى بنك الجزائر لتغطية احتياجاتها الظرفية الخاصة بالخرينة.²

¹ موقع الجزائر اليوم، (على الخط)،

<http://aljazairalyoum.com/%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A-%D8%A2%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%A8-%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%B9%D9%86%D9%87/>،

تاريخ الاطلاع: 2018/06/01.

² بنك الجزائر، التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 و 09 أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، جانفي 2017، ص، 14.

والجدول التالي يوضح تطور معدل الاحتياطي الإجباري ومعدل إعادة الخصم كالتالي:

الجدول رقم (03): تطور معدل الاحتياطي الإجباري ومعدل إعادة الخصم خلال الفترة (2014-2017)

الوحدة: (مليار دينار)

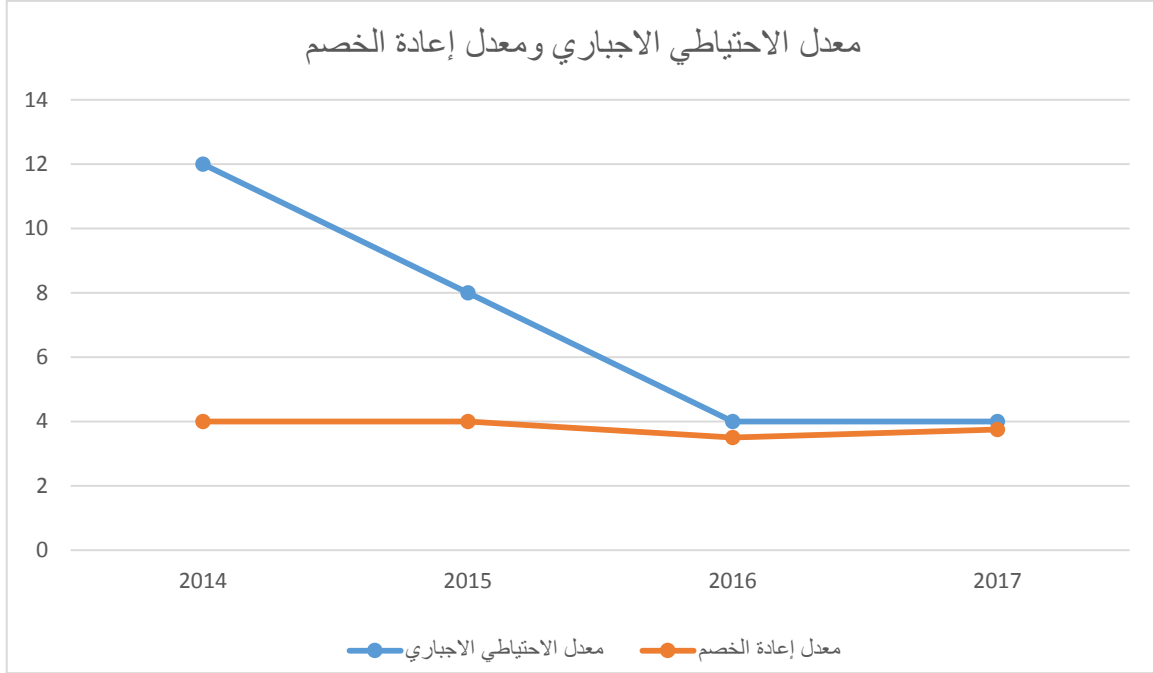
السنوات	2014	2015	2016	2017
معدل الاحتياطي الإجباري %	12	12	8	4
معدل إعادة الخصم %	4	4	3.5	3.75

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، العدد 40، ديسمبر 2017، ص

.17

يمكن توضيح بيانات الجدول رقم (03) في الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): تطور الاحتياطي الإجباري ومعدل إعادة الخصم خلال الفترة (2014-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (05)، أن معدل الاحتياطي الإجباري قد كان مستقر في سنتي 2014 و 2015 حيث بلغ 12%، وبسبب النقص في السيولة وهو ما دفع بنك الجزائر اللجوء إلى تخفيض معدل الاحتياطي الإجباري من 8% إلى 4% ابتداء من 15 أوت 2017، وكذا قام بتخفيضه من 12% إلى 8% في 15 ماي 2016 بسبب المعاناة التي تتخبط فيها عدة بنوك من السيولة، مما دفعه إلى تخفيض سعر إعادة الخصم من 4% إلى 3.5% ابتداء من 2 أكتوبر 2016، في حين ارتفع سعر الخصم بنسبة ضئيلة، حيث انتقل من 3.5% إلى 3.75% في جوان 2017.

ثانيا: في ميدان الوضعية المالية

إن الانخفاض الحاد في الادخار الميزاني وآفاق الضعف المستمر لأسعار البترول يدعوان إلى ضرورة التعزيز الميزاني، وهذا لضمان قابلية استمرار المالية العامة واستعادة التوازنات الداخلية بصفة مستدامة ويندرج قانون المالية لسنة 2017 المتناغم في إطار التعزيز الميزاني على المدى المتوسط، المعتمد ضمن هذا الهدف.

هذا ويسمح التعزيز الميزاني الفعلي ابتداء من 2017، في حالة استقرار أو ارتفاع نسبي في أسعار البترول، أن يساهم في إرساء استقرار أكبر في سعر الصرف لدينار، في نهاية المطاف، إن توسيع وتعزيز الأساسيات، من خلال تنويع الاقتصاد وتحسين قدرته المنافسة كما هو مستهدف في إطار النموذج الجديد لتنمية، سيكون لهما دورا حاسما في دعم الدينار.¹

ثالثا: في ميدان ميزان المدفوعات:

اتخذ بنك الجزائر، تدابير من أجل احتواء تزايد الواردات وتأطيرها، تتمثل في:

- تجديد المتطلبات المتعلقة بالتحديد، من طرف البنوك، للوضعية المالية للمستورد، عند توطين عملية الاستيراد؛
 - إلزامية التوطين المسبق الإلكتروني، لغرض الرقابة المسبقة لتطابق العملية للقوانين والأنظمة المعمول بها؛
 - تكثيف الرقابة على عمليات التجارة الخارجية مباشرة على مستوى الوكالات المصرفية.
- من جهة أخرى، ومن أجل الترويج للصادرات خارج المحروقات، أدخل بنك الجزائر خلال الثلاثي الثالث من سنة 2016، تدبيرين لتخفيف الرقابة على الصرف وهما:

- التحسين النشط، المتمثل في إلغاء إلزامية الحصول من طرف مستوردي المواد التي تدخل في عملية إنتاج السلع الموجهة للتصدير، على ترخيص من بنك الجزائر لتسوية الاستيراد المؤقت لهذه المواد، وهذا في حالة التي يتم فيها التسديد المتعلق بهذه المواد المستوردة من خلال خصم حسابات المصدرين بالعملة الصعبة؛
- تمديد آجال الترحيل للجزائر لمنتجات الصادرات، من 180 يوم إلى 360 يوم، مع إدراج إلزامية اكتتاب عقد تأمين التصدير لما تتجاوز هذه الآجال ستة أشهر، يسمح هذا التدبير بالحفاظ على احترام إلزامية الترحيل فور

¹ بنك الجزائر، أبريل 2017، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة، ص 23.

التسديد، ويستفيد المصدر، في نفس الوقت، من إمكانية الحصول لدى مصرفه على تسبيقات، تضمن بعقد التأمين لدعم نشاطه.

بالموازاة، يعمل بنك الجزائر على تطوير سوق الصرف ما بين المصارف، لا سيما من خلال وضع فرعه المتعلق بالعمليات لأجل، مما سيوفر للمتعامل الاقتصادي إمكانية حمايته من خطر الصرف ويساهم في تشجيع الاستثمار والتصدير.¹

¹ بنك الجزائر، أبريل 2017، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، مرجع سابق، ص، ص، 20، 22.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال الدراسة اتضح أن استقلالية بنك الجزائر لا تخضع لمقياس معين ولكنها تتخذ أشكال مختلفة حسب المعايير التي ذكرناها، حيث أصبح البنك المركزي منذ سنة 1990 عند صدور قانون النقد والقرض، يسمي في تعاملاته مع الغير بنك الجزائر الذي كان يحرص على استقرار الأسعار باعتبارها هدفا من أهدافه السياسية والنقدية. وبما أن الجزائر تعتمد وبشكل كبير على البترول، فلأسعار هذا المورد آثار اقتصادية على مختلف الدول تختلف باختلاف السعر في الأسواق العالمية، كما تتأثر بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العالميين مما يجعل أسعاره تتذبذب وتتغير تبعا للأوضاع السائدة في السوق.

كما قام بنك الجزائر بمجموعة من الإجراءات للحد من نقص السيولة النقدية في البنوك من خلال (تخفيض معدل الاحتياطي الإجمالي، وتخفيض معدل إعادة الخصم لرفع نسبة السيولة النقدية وتقليص الطلب على القروض وتخفيض نسبة التضخم، عمليات السوق المفتوحة، وأداة القرض الهامشي الموجه لتلبية الاحتياجات المفاجئة للمصارف من خلال استعادة السندات العمومية) بغية تخفيض العجز الذي تعاني منه البنوك.

الخاتمة العامة

من خلال دراسة موضوع البنك المركزي والسيولة النقدية التي أدت إلى معرفة أن البنك المركزي لا يقتصر على تنظيم وتمويل المؤسسات المالية، بل يتعدى إلى إصدار العملة ومراقبتها، وكذا الإشراف عليها، كما يعتبر من بين المساهمين في السياسة المالية لدولة وذلك من خلال قيامه بدور المسير والمنظم والمراقب والمواجه لأدوات السياسة النقدية.

فدور البنوك المركزية في الاقتصاد هو دور ديناميكي مر بتبادلات عديدة منذ نشأت هذه البنوك وحتى الآن، ومن الطبيعي أن يواصل تطوره باستمرار طالما تطور هيكل الاقتصاد واتسعت قاعدة الأدوات التي يستخدمها لتنفيذ سياسته النقدية.

وبما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد يعتمد وبصفة شبه كلية على البترول، كما تتأثر أسعاره بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العاميين مما يجعل أسعاره تتذبذب وتتغير تبعا للأوضاع السائدة في السوق.

كما قام بنك الجزائر بمجموعة من الإجراءات للحد من نقص السيولة النقدية من خلال عدة أدوات من بينها تخفيض معدل الاحتياطي الإجباري الذي يعتمد عليه البنك بشكل كبير، وكذلك معدل إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة وأداة التسهيل الهامشي.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال الدراسة إلى جملة من النتائج التالية:

1. نجد أن البنك المركزي هو البنك الوحيد الذي يتمتع بحق إصدار العملة، وكذا هو المسؤول على ضبط السيولة النقدية؛
2. تكمن أهمية البنك المركزي في مدى استقلاليته في الدولة فكلما كانت درجة الاستقلالية كبيرة كلما ساعده ذلك في تحقيق أهدافه؛
3. لا يهدف البنك المركزي للربح وإنما لتحقيق المصالح العامة لدولة؛
4. تعتبر السياسة النقدية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية بحيث تستخدم من طرف السلطة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار النقدي للأسعار؛
5. تظهر استراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطة النقدية، ومن ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول للأهداف النهائية؛

6. تتكون أدوات السياسة النقدية من أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة ويمكن الفرق بينهما في طريقة تأثيرهما، حيث أن الأدوات الغير المباشرة هي التي تعمل من خلال السوق النقدية؛
7. تعمل السياسة النقدية على التحكم في المعروض النقدي، حيث ترى الدراسة أن الكتلة النقدية في الجزائر تتكون من النقود الورقية والكتائبية وأشباه النقود؛
8. تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى منع وجود أموال عاطلة دون استخدام من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى عدم الوقوع في ثغرات نقدية ومأزق العجز النقدي في الفترات القصيرة؛
9. تتأثر أسعار البترول بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العالميين، مما يجعل أسعاره تتذبذب وتتغير تبعاً لأوضاع السائدة في السوق؛
10. إن الاقتصاد الوطني يبقى عرضة لصدمات الخارجية ما دام معتمداً على النفط كمصدر وحيد للعوائد والإيرادات، فضمن استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات الغير نفطية بالاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة؛
11. عرفت الفترة (2000-2014)، فائضا في السيولة النقدية؛
12. إن استقلالية بنك الجزائر لا تخضع إلى مقياس معين، بل تتخذ أشكالاً مختلفة حسب المعايير (من حيث سلطة الحكومة في تعيين الأعضاء، من حيث إدارة السياسة النقدية، من حيث درجة تدخل الحكومة، من حيث هدف السياسة النقدية، من حيث مساءة البنك)؛
13. معرفة حجم السيولة النقدية من طرف البنك المركزي يساعده في إدارة السيولة النقدية، ليس ذلك فحسب بل عليه تحديد الأساليب ووسائل المناسبة في الوقت المناسب؛
14. تعود نقص السيولة النقدية بدرجة كبيرة إلى تراجع صافي الموجودات الخارجية المتأتية من موارد المحروقات؛
15. قام بنك الجزائر إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات (تخفيض معدل الاحتياطي الإلجباري، تخفيض معدل إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، وأداة تسهيل القرض الهامشي)، لمعالجة الحد من نقص السيولة النقدية في البنوك.
16. تعتبر إجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر مؤقتة وغير كافية لمعالجة نقص السيولة النقدية.

الاقتراحات:

استنادا إلى النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات التالية:

1. يجب على بنك الجزائر أن يغير سياساته من حين لآخر حتى تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية السائدة في البلاد؛

2. ضرورة إعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر في مجال رسم وممارسة وتنفيذ السياسة النقدية بما يضمن له التحكم الفعال في ضبط العرض النقدي؛
3. ضرورة تعزيز بنك الجزائر في مجال الرقابة والإشراف على أعمال البنوك والمؤسسات المالية في ظل تدعيم ضبط النظام المصرفي كأولوية على الصعيد العالمي؛
4. ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية الغير المباشرة بالأخص أداة معدل إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة ومعدل الاحتياطي الإجباري، والتنوع في استخدام أدوات السياسة النقدية خاصة من خلال تطوير سوق الأوراق النقدية في الجزائر؛
5. إدراج السياسة المالية مع السياسة النقدية بحيث تأثر السياسة النقدية على النقود أما السياسة المالية على الإيرادات، والتالي تحقيق فعالية أكبر لاستقرار النقدي؛
6. على السلطة النقدية أن تقوم بتوفير الشروط القانونية والتنظيمية لتعزيز سلامة واستقرار السوق النقدي؛
7. إطالة مدة تعيين محافظ بنك الجزائر لأن من الصعوبة على بنك الجزائر تحقيق استقلاليته في الأمد القصير.

آفاق الدراسة:

1. تطوير آليات البنوك المركزية لإدارة السيولة في ظل متغيرات العولمة المالية.
2. تطوير آليات البنوك المركزية في مجال الرقابة على البنوك للمواجهة تحديات العمل المصرفي.
3. دور مصادر الطاقة في تحقيق تنمية مستقلة عن البترول في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: القوانين

1. المادة رقم 03-11 الصادرة بتاريخ 26 أوت 2003، يتضمن قانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية.

ثانياً: الكتب

2. أحمد أبو الفتوح الناقه، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998.

3. أسامة محمد الفولي وزينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.

4. أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار الذاكرة، عمان، الاردن، 2013.

5. السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2010.

6. الموسوي ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002.

7. إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

8. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1987.

9. حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، الدار الهندسية، الإسكندرية، مصر، 2009.

10. حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك الأسس والمبادئ، دار الكندي، عمان، الأردن، 2014.

11. حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف " استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

12. حكيم براضية وجعفر هني محمد، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
13. دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
14. رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف "مدخل تحليلي كمي معاصر"، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2002.
15. كريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، الأردن، 2013.
16. زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
17. سليمان بو دياب، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996.
18. صادق راشد الشمري، إدارة المصارف "الواقع والتطبيقات العملية"، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن، 2009.
19. صبحي تادرس قريصة وإسماعيل أحمد الشناوي، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993.
20. صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، الطبعة التاسعة، مكتبة عين الشمس، الإسكندرية، مصر، 2003.
21. طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2012.
22. عاطف جابر طه، تنظيم وإدارة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
23. عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
24. عبد الحي زلوم وآخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، الطبعة الأولى، دار القدس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
25. عبد الرحمن يسرى أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

26. عبد السلام لفته سعيد، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الطبعة الأولى، دار الذاكرة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
27. عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
28. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2015.
29. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013.
30. علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012.
31. فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
32. فليح حسن خلق، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديثة، عمان، الأردن، 2006.
33. مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000.
34. محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار شموع الثقافة، الجزائر، 2003.
35. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
36. محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014.
37. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.
38. محمد صالح عبد القادر، محاضرات في النقود والبنوك والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار الفرقان، عمان، الأردن، 1997.
39. نعمة الله نجيب واخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
40. نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية لنشر والتوزيع والاعلان، ليبيا، 2000.
41. هشام جبر، إدارة المصارف، دار جامعة القدس المفتوحة، الإسكندرية، مصر، 2008.

42. وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، 2011.
43. وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، بيروت، لبنان، 2017.
44. يسرى مهدي السامرائي وركريا مطلق الدوري، الصيرفة المركزية والسياسات النقدية، طرابلس، ليبيا، 1999.
45. يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014.

ثالثاً: مذكرات

46. أمينة حسين وعبد الغاني طايبي، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر " دراسة قياسية (1998-2016) "، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016-2017.
47. الوافي حسين ونافع نصر الدين، إدارة السيولة في البنوك الجزائرية" دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية، تخصص مالية ومؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2012-2013.
48. أوزان حسين وكرفاح أسماء، أفاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014 " دراسة إحصائية (1990-2018) "، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، عين الدفلة، 2016-2017.

49. بالعيد محمد الحافظ، تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي" دراسة حالة الجزائر (1980-2014)"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.

50. بزيرة فاطمة، الرقابة المصرفية في الجزائر وفق مقترحات لجنة بازل ودورها في رفع أداء البنوك التجارية" دراسة حالة فروع ولاية سعيدة"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص بنوك وأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2015-2016.
51. بن يحي مريم، دور ترشيد النفقات العامة في مواجهة العجز الموازي للدولة في ظل انخفاض أسعار البترول" دراسة حالة الجزائر (2014-2017)"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، 2016-2017.
52. بيطام ريم، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة "حالة الجزائر (2000-2014)"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
53. جليل عبد المنعم وبودريالة بنعم، آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر" دراسة تحليلية"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.
54. روجع السعيد، التطور التاريخي لأسعار البترول وآثره على الاقتصاد الجزائري (1970-2009)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير واقتصاد بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.
55. سفيان أو عمران، أهمية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي "حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.
56. عبد الغاني قو اوسي، تحديد السيولة في البنوك، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

57. علواني عمر وزرق سيد أحمد، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.

58. قرماط ليلي وبوخناف إيمان، انعكاسات انهيار أسعار البترول على اقتصاديات الدول البترولية " حالة الجزائر (1990-2015) "، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، 2015-2016.

59. قناد أسماء، دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.

60. ملازم زين الدين وسدايرية فيصل، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، 2012-2013.

61. محمد الصغير دي بونة، أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية " حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر (2010-2015) "، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017.

62. ناجية عاشور، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية " دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس "، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

63. نورة خليفه وزليخة يوسف، مؤشرات السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية " دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2011-2015) "، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، 2014-2015.

64. يمينة شبيرة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر (2000-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

رابعاً: رسائل وأطروحات

65. آيت وازواينة، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الاخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزوو، 2012.

66. أكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010، 2011.

67. الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013.

68. العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي " دراسة حالة الجزائر (1970-2008) "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

69. باسم جبار حسن أبو زعيتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين" (1997-2004) "، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2006.

70. بشيشي وليد، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة " حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2015-2016.
71. بلقلة براهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة في الدول العربية المصدرة للنفط " حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014-2015.
72. بنايي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية، رسالة ماجستير في علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.
73. جديني ميمي، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2005.
74. حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا " دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر" (1997-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.
75. حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015-2016.
76. حورية حمي، أليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006.

77. زناقي سيد أحمد، السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالكايد، تلمسان، 2015-2016.
78. شيخ عبد الحق، الرقابة على البنوك التجارية، رسالة ماجستير في القانون، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009-2010.
79. عيسى الزاوي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية " دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
80. مختار بوضياف، أثر التحليل المالي على السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد والمالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2011-2012.
81. معمري ليلى، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من محاربة التضخم " دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2013-2014.
82. موسي مبارك أحلام، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية " دراسة حالة بنك الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.
83. نذير ياسين، أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر " دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012.

84. نصر رمضان أحلاسه، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة " دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة "، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، تخصص محاسبة وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2013.
85. نوالي سفيان، دور السياسة المالية في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، 2009-2010.
- خامسا: المجالات
86. أحمد جاسم محمد، استقلالية البنك المركزي ودوره في معالجة التضخم " دراسة حالة العراق (2003-2008) "، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 26، العراق، 2010.
87. بحوصي مجدوب، استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى)، بين قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2012.
88. بلال نوري سعيد الكروي، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة " دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والراشدين "، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 24، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
89. بن سليم محسن وبن رجم محمد خميسي، الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة " مقارنة السيولة المعرضة للخطر"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 3، جامعة سوق أهراس، 2016.
90. بني شني عبد القادر، أثر السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، العدد 03، جامعة مستغانم، 2017.
91. بونعامة خميس، الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد 14، جامعة الجيلالي مليانة، عين الدفلة، 2016.
92. حسين بن العاربية عبد السلام بلباي، تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية " حالة الجزائر (2000-2014) "، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، 2017.

93. حمزة بن الزين ووليد قرونقة، أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر (2000-2015)،
المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.
94. خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق اهداف السياسة النقدية، مجلة تكريت
للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 7، العدد 23، جامعة تكريت، العراق، 2011.
95. رجراج وهيبية، إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية
للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 5، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014.
96. صلاح الدين محمد أمين الامام وصادق راشد الشمري، تفعيل أنظمة المصرفية وتطويرها وفق المعايير
الدولية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 90، 2011.
97. محمد الجمعاوي قريشي، أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد، مجلة الباحث، العدد 9،
جامعة ورقلة، 2011.
98. محمد اليفي، أثر متغيرات العمل المصرفي على السيولة " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (1992-
2010) "، المجلة الجزائرية للاقتصاد وإدارة، العدد 8، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، عين الدفلة،
2016.
99. نضال رؤوف، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية
رأس المال في القطاع المصرفي " دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين "، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36،
جامعة بغداد، العراق، 2013.
- سادسا: المنتقيات
100. غسان سالم الطالب، مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية
الإسلامية، جامعة الأردن، 29-30 تموز، 2015.
101. هند يوسف سليمان أبو قرون، إدارة السيولة في المصارف السودانية وإيجابيات وسلبيات، المؤتمر الدولي
للمالية والمصرفية الإسلامية، يوليو، 2015.

سابعاً: التقارير

102. النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، العدد 05-40، 2000-2017.

103. النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، العدد 40، ديسمبر 2017.

104. بنك الجزائر، التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 و 09 أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، جانفي 2017.

105. بنك الجزائر، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة، أفريل 2017.

المراجع باللغة الأجنبية

106 Antoine, A, **Pétrole : Marché et Stratégie**, Edition économique, 1987.

المواقع الإلكترونية

107. أحمد إبري يهي علي، تحليل سوق النفط العالمي، ص 2، (على الخط)، <http://cbi.iq/static/up/file/5221460>، تاريخ الاطلاع: 2018/05/03.

108. إيمان كيموش، أزمة السيولة " خانقة " بالبنوك التجارية، (على الخط)، <https://www.djazair.com/echorouk/531798>، تاريخ الاطلاع: 2018/05/18.

109. بحوصي مجذوب، استقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 والأمر 11/03، (على الخط)، <http://elbassair.net/centre%20de%20T%C3%A9>، تاريخ الإطلاع: 2018/05/19.

110. جريدة الجزائر، (على الخط)، <http://www.eladjaraironline.net/Accueil/%D8%A8%D9%86%D8%B5%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3>، تاريخ الاطلاع: 2018/05/18.

111. خالد سلامة، أربعة أسباب رئيسية لهبوط أسعار النفط، معهد الجزيرة العربية للإعلام، (على الخط)،
<http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/12/13>، تاريخ الاطلاع:
 2018/05/03.

112. سميرة بلعمري، بنك الجزائر يشرع الثلاثاء في إجراءات الحد من انهيار القدرة الشرائية، (على الخط)،
<https://www.echoroukonline.com/%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%8A%D8%B4%D8%B1%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D8AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7/>، تاريخ الاطلاع: 2018/06/01.

113. عامر العمران، انخفاض أسعار النفط (الأسباب والعواقب)، (على الخط)،
<http://www.jadidpresse.com/%D8%A7%D9%86%D8%AE%D9%86-%D8%AE%D9%81%D8%A7%D8%B6-%D8%A7%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%82>،
 تاريخ الاطلاع: 2018/05/01.

114. عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، ص 2، (على الخط)،
<http://iefpedia.com/arab/wp.content/uploads/2015/12>، تاريخ الاطلاع: 2018/05/01.

115. موقع الجزائر اليوم، (على الخط)،

<http://aljazairalyoum.com/%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A-%D8%A2%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%A8-%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%B9%D9%86%D9%87/>

تاريخ الاطلاع: 2018/06/01.